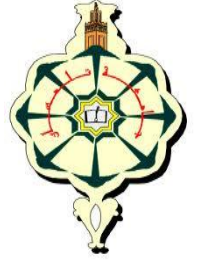


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أيى بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د

تخصص: الاقتصاد القياسي المالي

بعنوان:

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لمجموعة من الدول خلال الفترة (2014: Q1 - 2018: Q2).

تحت إشراف الأستاذة:

د. زيرار سمية

من إعداد الطالبة:

ماج محمد القادر مريم

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة "أ"	د. زيرار سمية
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن لدغم فتحي
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذة محاضرة "أ"	د. صباغ رقيقة
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	د. بن حمو عصمت
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	د. رمضاني محمد

السنة الجامعية: 2020-2021

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا ۙ اِلَّا وُسْعَهَا ۗ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اُكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ۙ اِنْ نَسِينَا ۙ اَوْ اَخْطَاْنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا ۙ اِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ ۗ عَلٰى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا ۙ بِهِ ۗ وَاعْفُ عَنَّا ۙ وَاعْفِرْ لَنَا ۙ وَارْحَمْنَا ۗ اَنْتَ مَوْلَانَا ۙ فَانصُرْنَا ۙ عَلٰى الْقَوْمِ الْكٰفِرِيْنَ ۗ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة

## دعاء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من علمني النجاح والصبر ووهبني القوة والاعتزاز  
بالنفس " أبي الغالي "

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، من علمتني وعانت  
الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه "أمي الحبيبة"

إلى توأم روعي ورفيق دربي إلى سندي وقوتي  
"زوجي العزيز"

إلى سبب وجودي في الحياة... إلى من أرى التفاؤل بعينه... والسعادة في ضحكته  
"ابني آدم"

إلى اخوتي وأخواتي رفقاء حاضري ومستقبلي.

إلى أنيستي ورفيقة دربي، صديقتي "القرصو وفاء"

وإلى كل أفراد عائلتي وكل الأحباب والأصدقاء.

وأهدي هذا العمل إلى كل متصفح لهذه الرسالة وإلى كل طلاب العلم في أي مكان.

حاج عبد القادر مريم

# شكر و تقدير

أبدأ بشكر الله عز وجل امثالاً لقوله تعالى  
﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ (7)﴾ - سورة ابراهيم -  
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه أجمعين.

أتقدم بالشكر الجزيل الى أولئك الذين منحونا العزم تلو العزم، لنتخطى الصعاب  
ونقف واثقي الخطى، الى الأستاذة الدكتورة "زيرار سمية" لتكرمها بالاشراف على  
رسالتي وعلى الجهود التي بذلتها حتى تخرج الرسالة بالشكل المطلوب.  
كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد لمراجعة رسالتي  
واثرائها بآرائهم القيمة التي سترفع من قيمتها وأهميتها.  
و الشكر الجزيل الى الأساتذة الأفاضل الذين ساعدوني بآرائهم ونصائحهم المستمرة  
والشكر الى زميلاتي وزملائي الأعزاء، الذين كانوا بجانبني دوماً وأبداً وتعلمت منهم  
الكثير، والذين قضيت معهم أجمل الأوقات، شكراً لكم.  
أتقدم بالشكر إلى كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير لجامعة  
تلمسان.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بجامعة أبو بكر بلقايد-  
تلمسان- على ما قدموه لي من علم ونصح وارشاد خلال سنوات دراستي.  
و في الأخير اشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

01	مقدمة عامة.....
08	الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي.....
09	مقدمة الفصل:.....
10	<b>I. عموميات حول الصيرفة الإسلامية.....</b>
10	1- نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية.....
12	2- مفهوم المصارف الإسلامية.....
14	3- أهداف المصارف الإسلامية.....
14	4- مبادئ المصارف الإسلامية.....
15	5- خصائص المصارف الإسلامية.....
17	6- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.....
21	7- الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.....
22	8- النوافذ (الشبابيك) الإسلامية.....
26	<b>II. صيغ وأساليب التمويل في المصارف الإسلامية.....</b>
26	1- أساليب التمويل القائمة على المشاركة في المصارف الإسلامية.....
26	1-1- التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية.....
32	1-2- التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.....
37	1-3- التمويل بالمزارة في المصارف الإسلامية.....
39	1-4- التمويل بالمساقاة في المصارف الإسلامية.....
40	2- أساليب التمويل القائمة على الدين التجاري (اليوع) في المصارف الإسلامية.....
40	2-1- التمويل بالمراجعة في المصارف الإسلامية.....
42	2-2- التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية (بيع السلم).....
45	2-3- التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية.....
48	2-4- التمويل بالابجار في المصارف الإسلامية.....
54	<b>III. عموميات حول النمو الاقتصادي.....</b>
54	1- مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....
56	2- مقاييس النمو الاقتصادي.....
58	3- عناصر النمو الاقتصادي.....
58	4- أنواع النمو الاقتصادي.....

59	5- محددات النمو الاقتصادي.....
63	<b>IV. نظريات ونماذج النمو الاقتصادي</b> .....
63	1- النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.....
68	2- نظرية Shumpeter.....
70	3- النظرية الكيترية للنمو الاقتصادي.....
71	4- نموذج هارود دومار.....
73	5- النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي.....
74	6- نموذج Solow.....
76	7- نموذج Mead.....
77	8- نظرية مراحل النمو (والت روستو).....
79	9- نظرية التحولات الهيكلية.....
81	10- النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نظرية النمو الداخلي).....
84	11- نظرية الحاجات الأساسية.....
84	<b>V. العلاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي:</b> .....
85	1- نظرية العرض القائد (Supply Leading):.....
86	2- نظرية الطلب التابع (Demand Following):.....
86	3- السببية ثنائية الاتجاه (Bi-directional Causality):.....
88	خاتمة الفصل.....
89	الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة.....
90	مقدمة الفصل.....
90	<b>I. الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي</b> .....
90	1- دراسات تجريبية لدول عربية.....
110	2- دراسات تجريبية لدول أجنبية.....
127	<b>II. الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي</b> .....
127	1- دراسات تجريبية لدول عربية.....
141	2- دراسات تجريبية لدول أجنبية.....
156	<b>III. تحليل الدراسات التجريبية السابقة والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية</b> .....
156	1- تحليل الدراسات التجريبية السابقة.....
161	2- الاختلاف بين الدراسات التجريبية السابقة والدراسة الحالية.....
163	خاتمة الفصل.....

164	الفصل الثالث: تحليل أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي.....
165	مقدمة الفصل .....
166	<b>I. الملامح الاقتصادية للدول محل الدراسة وتطور القطاع المصرفي الإسلامي فيها .....</b>
166	1- الملامح الاقتصادية للدول محل الدراسة .....
187	2- تطور القطاع المصرفي الإسلامي للدول محل الدراسة.....
194	<b>II. الاطار النظري للدراسة القياسية .....</b>
194	1- تعريف معطيات البانل.....
195	2- أهمية استخدام معطيات البانل .....
196	3- اختبارات التحديد .....
200	4- اختبارات جذر الوحدة وعلاقات التكامل المتزامن لبيانات البانل .....
204	5- النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل.....
	<b>III. دراسة قياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة خلال الفترة (2014: Q1-2018: Q2) .....</b>
207	1- وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة والنموذج القياسي المستخدم .....
210	2- خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج .....
210	2-1- اختبار استقلال البيانات عرضيا.....
211	2-2- اختبارات جذر الوحدة .....
213	2-3- اختبار التكامل المتزامن لـ Westerlund على بيانات البانل .....
214	2-4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM .....
215	2-5- تقدير النموذج في المدى الطويل .....
217	2-6- اختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin .....
219	خاتمة الفصل .....
221	خاتمة عامة .....
225	قائمة المراجع والمصادر .....
246	الملاحق .....

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
56	مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	1-1
166	مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد اندونيسيا	1-3
169	مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد ماليزيا	2-3
172	مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد بروناي دار السلام	3-3
175	مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد المملكة العربية السعودية	4-3
177	مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد سلطنة عُمان	5-3
180	مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد تركيا	6-3
184	مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد نيجيريا	7-3
201	اختبارات جذر الوحدة في بيانات البائل	8-3
209	تعريف مختصر بالمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة	9-3
211	اختبار استقلال البيانات عرضيا	10-3
212	نتائج اختبار (2007) Pesaran لجذر الوحدة لبيانات البائل	11-3
213	اختبار التكامل المتزامن لـ Westerlund	12-3
214	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	13-3
215	نتائج التقدير في المدى الطويل	14-3
218	نتائج اختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin	15-3



قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
16	الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية	1-1
21	مصادر التمويل في المصارف الإسلامية	2-1
64	أفكار آدم سميث حول النمو الاقتصادي	3-1
75	التمثيل البياني لنموذج Solow في النمو الاقتصادي	4-1
79	التمثيل البياني لنموذج مراحل النمو لروستو Rostow	5-1
157	الجدل النظري والتطبيقي حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي	1-2
157	الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي (من حيث نوع العلاقة)	2-2
158	الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي (من حيث اتجاه العلاقة السببية)	3-2
159	الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي (من حيث نوع العلاقة)	4-2
160	الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي (من حيث اتجاه العلاقة السببية)	5-2
167	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اندونيسيا (2010-2018)	1-3
168	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اندونيسيا (2010-2018)	2-3
170	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا (2010-2018)	3-3
171	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا (2010-2018)	4-3
173	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبروناي دار السلام (2010-2018)	5-3
174	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبروناي دار السلام (2010-2018)	6-3
175	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية (2010-2018)	7-3
176	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية (2010-2018)	8-3
178	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عمان (2010-2018)	9-3
179	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عمان (2010-2018)	10-3
181	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتركيا (2010-2018)	11-3

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

182	تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لتوكيا (2010-2018)	12-3
184	تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لنيجيريا (2010-2018)	13-3
186	تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لنيجيريا (2010-2018)	14-3
199	خطوات ومراحل اختبار التجانس لـ Hsiao	15-3

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
247	اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير التابع RGDP	01
247	اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل IBF	02
248	اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل ISINV	03
248	اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل REALEX	04
249	اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل INFRATE	05
249	اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل GFCF	06
249	اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل OPEN	07
250	اختبار جذر الوحدة لـ (2007) Pesaran للمتغير التابع RGDP	08
251	اختبار جذر الوحدة لـ (2007) Pesaran للمتغير المستقل IBF	09
252	اختبار جذر الوحدة لـ (2007) Pesaran للمتغير المستقل ISINV	10
254	اختبار جذر الوحدة لـ (2007) Pesaran للمتغير المستقل REALEX	11
255	اختبار جذر الوحدة لـ (2007) Pesaran للمتغير المستقل INFRATE	12
256	اختبار جذر الوحدة لـ (2007) Pesaran للمتغير المستقل GFCF	13
258	اختبار جذر الوحدة لـ (2007) Pesaran للمتغير المستقل OPEN	14
259	اختبار التكامل المتزامن لـ Westerlund على بيانات البانل	15
260	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM	16
261	نتائج تقدير النموذج في المدى الطويل باستعمال FMOLS	17
261	اختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin	18

# المقدمة العامة

يعرف النمو الاقتصادي بأنه التغيير الإيجابي في الدخل القومي أو مستوى إنتاج السلع والخدمات من قبل بلد ما خلال فترة زمنية معينة، حيث يُقاس النمو الاقتصادي من حيث مستوى الإنتاج داخل الاقتصاد، والتغير التكنولوجي، وتراكم رأس المال، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يعتبر النمو الاقتصادي من أبرز أهداف السياسة الاقتصادية الرئيسية في مختلف دول العالم ويحتل هذا الهدف مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للدول، حيث أن الحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي يعتبر الهدف الأسمى لجميع دول العالم. وتحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر الهين إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروط مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل المطلوب، ومن بين أهم العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل المشاريع وتحقيق معدلات الزيادة المرجوة في الدخل والإنتاج. ويتمثل التمويل في الحصول على الأموال واستخدامها بقصد تشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً في تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة، كما لا يغيب عن الأذهان الأهمية البالغة للجهاز المصرفي في اقتصاد أي بلد والدور الهام والفعال الذي يقوم به في مجال تعبئة موارد المجتمع ودفعها في سبيل تحقيق الأهداف التنموية التي يصبوا إليها، فتوفير الأموال في أي اقتصاد يدير عجلة الاستثمارات ويؤمن تشغيل الأيدي العاملة ويزيد من طاقة الإنتاج بشكل عام.

يرى (Schumpeter 1934) بأن القطاع المصرفي يسهل الابتكار التكنولوجي من خلال دوره كوسيط، وأكد على الكفاءة في تخصيص المدخرات من خلال تحديد وتمويل رواد الأعمال وكذلك تنفيذ عمليات الإنتاج المبتكرة التي تعتبر الأدوات الرئيسية لتحقيق أداء اقتصادي حقيقي وبالتالي نمو الاقتصاد. واتفق (Shaw 1967) و(1973) McKinnon أيضاً على حقيقة أن التنمية المالية تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة المدخرات والتخصيص الفعال واستثمار الموارد المالية. أما (Levine 1996) فيرى بأن الوسطاء الماليين يلعبون دوراً هاماً في معظم الاقتصاديات وأشار أيضاً إلى أن كفاءة الوسطاء الماليين قد يؤثر أيضاً على النمو الاقتصادي. ووفقاً لـ (2013) Adedipe و Salami و Adekunle يعزز النظام المالي المتطور الاستثمار من خلال تحديد وتمويل فرص عمل جيدة، وتعبئة المدخرات، وتشجيع التجارة، والتحوط وتنويع المخاطر، فضلاً عن تسهيل تبادل السلع والخدمات، كل هذا يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد، وتراكم رأس المال المادي والبشري، وتطور تكنولوجي أسرع، مما يؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادي.

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في تنمية أي اقتصاديات لاسيما اقتصاديات دول العالم الثالث التي تتطلب الإدارة السليمة للأموال وكفاءة عملية منح القروض لتحفيز النمو الاقتصادي في هذه الاقتصاديات الضعيفة، حيث أن كفاءة وفعالية القطاع المصرفي مع مرور الوقت هو مؤشر للاستقرار المالي في أي بلد. ومن المتوقع أن تلعب المصارف

في البلدان النامية أدواراً حيوية وفعالة في تمويل مشاريعها وأنشطتها الاقتصادية كمساهمات في ضمان النمو الاقتصادي المستدام والتنمية. بصفتها مؤسسات مالية تقوم المصارف بأدوار الوساطة من خلال السماح بتوجيه الأموال من الأشخاص الذين قد لا يستعملونها في الاستخدام الإنتاجي للأشخاص الذين سيقومون بذلك بالتأكد داخل الاقتصاد، حيث يمكن للأدوار الوسيطة للمصرف أن تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة المدخرات، وتحسين كفاءة الأموال القادرة على الإقراض، وتعزيز تراكم رأس المال.

يعد القطاع المصرفي الإسلامي واحداً من أسرع القطاعات نمواً في القطاع المصرفي العالمي وذلك نتيجة لخصائصه المميزة، وقد زادت أهميته مؤخراً خاصة بعد صموده أمام الأزمة العالمية لسنة 2008 بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، فالعديد من المصارف الإسلامية تفتح أبوابها في مختلف دول العالم، فعلى الرغم من الفترة الزمنية التي لا تعتبر طويلة نسبياً في إطلاق المصارف الإسلامية إلا أن هذا القطاع تمكن من تحقيق قفزات كبيرة في فرض نفسه في التداول أمام القطاع المصرفي التقليدي، وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المصارف التقليدية في مختلف دول العالم قامت بفتح نوافذ تقدم منتجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كما تحولت العديد منها إلى مصارف إسلامية كاملة. حسب إحصائيات 2013 كان يوجد أكثر من 500 مصرف إسلامي في 60 دولة بتمويل يقدر بتريليون و200 مليار دولار، فضلاً عن ذلك كان أكثر من 300 بنك تقليدي يقدم المنتجات المالية الإسلامية بأكثر من 300 مليار دولار (Hadjila, Menaguer, El aid, & Benbouziane, 2015, p. 308)، وفي عام 2017 أجرت مجلة The Banker مسح سنوي بخصوص التمويل الإسلامي حول العالم حيث توصلت إلى أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1509 مليار دولار عام 2017 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12.04%، وبلغت 1754 مليار دولار في نهاية سنة 2018، وهذا يشير إلى أهمية العمل المصرفي الإسلامي الذي ينمو بشكل ثابت وبمعدلات تزيد عن ضعف معدلات نمو البنوك التقليدية. فمن أهم مؤشرات تطور الجهاز المصرفي هو مدى انتشار المصارف وفروعها، وحسب إحصائيات 2019 تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على 45.4% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في جميع أنحاء العالم، تليها دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا بحصة قدرها 25.9%، بينما تشكل حصة دول جنوب شرق آسيا 23.5% من إجمالي الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي يمكن القول أنه كلما كان الجهاز المصرفي متفقاً مع معتقدات الشعوب وتطلعاتهم كلما كانت استجابتهم له أكثر وبالتالي تكون فعالية هذا الجهاز في دفع عجلة النمو الاقتصادي كبيرة.

ركزت الأبحاث في الآونة الأخيرة على اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ومن خلال العديد من البحوث التي أجريت في هذا المجال هناك ثلاث أنواع من الاتجاهات للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي التي تم العثور عليها والتي تتمثل في فرضية "العرض القائد" Supply-Leading حيث تفترض هذه

النظرية وجود علاقة سببية من التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي وهو ما يعني خلق وتطوير المؤسسات المالية والأسواق لزيادة المعروض من الخدمات المالية وبالتالي يؤدي إلى نمو الاقتصاد الحقيقي وهذا ما يراه (1912) Schumpeter، (1973) Mckinnon، (1993) King and Levine، من ناحية أخرى فرضية "الطلب التابع" Demand-Following تفترض وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية، فمع نمو الاقتصاد الحقيقي سيزيد الطلب على الخدمات المالية وهذا سيدفع التوسع في القطاع المالي وهذا ما يراه (1967) Shaw، (1969) Gurley and Gold Smith، (1986) Jung، علاوة على ذلك يرى (1966) Patrick أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي Bidirectional causal relationship أي أن هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي وتنمية القطاع المالي. من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى وجود أي علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي أمثال (2009) Gries et all.

#### اشكالية الدراسة:

و بالتالي انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية القطاع المصرفي الإسلامي في مختلف دول العالم، تحاول هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال الفترة (2014: Q1-2018: Q2) ؟

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالتمويل المصرفي الإسلامي ؟
- ✓ كيف يتحقق النمو الاقتصادي ؟
- ✓ ما هو أثر تطور المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي؟

#### فرضيات الدراسة:

بهدف الاجابة على الإشكالية المطروحة تقترح الدراسة الفرضية التالية:

❖ التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

## أهمية الدراسة:

يعتبر تطور القطاع المالي والمصرفي من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي، فسياسات تنمية القطاع المصرفي من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث أن المصارف تؤدي دورا هاما للغاية في التنمية الاقتصادية والنمو في أي دولة باعتبارها عنصرا هاما من عناصر النظام المالي فهي تقوم بتوجيه الموارد من الوحدات الاقتصادية التي لها فائض إلى الوحدات الاقتصادية التي لها عجز، ويشير جزء كبير من الدراسات عن النمو إلى أن تنمية القطاع المصرفي ينبغي أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وعادة ما تعمل الخدمات المالية من خلال تعبئة الموارد بكفاءة وتوسيع الائتمان إلى زيادة مستوى الاستثمار وكفاءة تراكم رأس المال.

يعتبر النظام المصرفي الإسلامي جزءا من القطاع المصرفي العالمي، وتمثل المصارف الإسلامية وكذا النوافذ الإسلامية التابعة لمصارف تقليدية جزءا هاما من السوق المصرفية في مختلف دول العالم، وبالتالي انطلاقا من تأصيل نظري، وفي السنوات الأخيرة ظهر اهتمام الباحثين لدور هذا القطاع في النمو الاقتصادي من خلال الدراسات التحريية التي بحثت في العلاقة بين تطوير القطاع المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي وأظهرت نتائج متباينة حول اتجاه العلاقة السببية بينهما، وفي هذا السياق تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المعالج.

## أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- الرغبة في بيان بأن التمويل المصرفي الإسلامي وباعتبار المبادئ التي يستند عليها والبعد الأخلاقي الذي يتميز به أكثر عدالة وكفاءة من التمويل المصرفي التقليدي (الربوي) وبالتالي فهو جدير بالاهتمام والتطبيق.
- الوقوف على الدور الأساسي الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تنمية اقتصاديات الدول وذلك باستخدام الأساليب التمويلية المميزة لها.
- ادراك مفهوم النمو الاقتصادي، واطهار المستوى الذي وصلت إليه الدول محل الدراسة.
- ابراز التطورات التي عرفها القطاع المصرفي الإسلامي في الدول محل الدراسة.
- التحقيق في العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.
- التحقيق في اتجاه العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.

## منهجية الدراسة:

حاولت الدراسة بالاعتماد على أسلوب البحث العلمي الاجابة على الاشكالية التي يطرحها الموضوع على

النحو التالي:



1. المنهج الوصفي التحليلي: تضمن الجانب النظري للصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي من عموميات ومفاهيم ونظريات، وكذا توضيح العلاقة النظرية بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي. كما تضمن مختلف الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالعلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، وكذا الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القطاع المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي ومقارنة النتائج المتوصل إليها.
2. المنهج القياسي والاحصائي: تضمن الجانب التطبيقي للدراسة حيث تم استخدام الأساليب الاحصائية والقياسية بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وذلك بهدف تحليل النتائج المتوصل إليها، ومحاولة الاجابة على إشكالية الدراسة.

## هيكل البحث:

بعد تحديد أهداف الدراسة وصياغة الاشكالية ستكون الاجابة عليها من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بالاضافة إلى الفصل التمهيدي الذي يتضمن الاطار العام للدراسة.

❖ **الفصل الأول: الاطار النظري للصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي**: يتضمن هذا الفصل الاطار النظري للدراسة حيث سيتناول عموميات حول الصيرفة الإسلامية من نشأة، ومفاهيم، ومصادر الأموال في المصارف الإسلامية، وصيغ وأساليب التمويل في المصارف الإسلامية، وكذا عموميات حول النوافذ الإسلامية. كما سيتناول هذا الفصل عموميات حول النمو الاقتصادي من مفاهيم ومحددات وكذا قراءة مفصلة لمختلف نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، وفي الأخير سيتم التطرق للعلاقة النظرية التي تربط القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي.

❖ **الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة**: سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي عالجت العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي وكذا الدراسات التجريبية التي عالجت العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي والتي استخدمت مختلف تقنيات وطرق الاقتصاد القياسي، وسيتم تقسيم هذه الدراسات على أساس البلد الذي أجريت فيه الدراسة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية. كما سيتم تحليل الدراسات التجريبية السابقة، وكذا تحديد الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

❖ **الفصل الثالث: تحليل أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي**: سيتطرق هذا الفصل إلى دراسة قياسية لمجموعة من الدول (اندونيسيا، ماليزيا، بروناي دار السلام، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، تركيا، نيجيريا) حيث سيتم عرض تطور كل من الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي لكل دولة على حدى، بالاضافة إلى الجانب النظري للاطار القياسي المتبع في التحليل والمتمثل في منهج بيانات

السلاسل الزمنية المقطعية، وفي الأخير تم اجراء دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي لعينة من 07 دول خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الثاني لسنة 2018 (حسب توفر البيانات) وذلك باستخدام نماذج البانل (Panel Data).

## **الفصل الأول :**

**الإطار النظري للصيرفة الإسلامية**

**والنمو الاقتصادي**

مقدمة الفصل:

يعتبر الجهاز المصرفي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية حيث يلعب دور الوسيط المالي بين القطاعات الاقتصادية ذات الفائض من جهة، وبين أصحاب العجز الذين يرغبون في تمويل استثماراتهم من جهة أخرى، حيث يرى Mishkin 2006 أن التمويل غير المباشر الذي يتمثل في أنشطة الوسطاء الماليين أكثر أهمية من التمويل المباشر الذي يتمثل في جمع الأموال مباشرة من المقرضين في الأسواق المالية، كما يرى بعض الاقتصاديين أن تطور الوسائط المالية من خلال تعبئة المدخرات وتسهيل المعاملات وإدارة المخاطر يمكن أن يعمل على تسريع معدل التراكم الرأسمالي وبالتالي يساهم في دفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي على حد سواء.

يعتبر النمو الاقتصادي مرادفاً للتقدم الاقتصادي لذلك استحوذ على فكر معظم الاقتصاديين ومتخذي القرار حول كيفية تحقيقه، حيث تسعى كل دول العالم المتقدمة والمتخلفة إلى رفع معدلات النمو واستمرارها وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للثروات والامكانيات المتاحة. يرتبط الجهاز المالي والمصرفي ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي لذلك تركز الأبحاث على العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي حيث أن العلاقة بينهما لا تزال تثير جدلاً واسعاً بين الباحثين والاقتصاديين خاصة اتجاه العلاقة السببية بينهما.

أدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى ظهور العديد من العيوب في النظام المصرفي التقليدي، هذا ما أدى إلى ظهور معلم جديد في عالم المصارف والمؤسسات المالية غير الأوضاع وقلب الموازين هو الصيرفة الإسلامية والتي هي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، على الرغم من أن الفترة الزمنية لانطلاق القطاع المصرفي الإسلامي لا تعتبر طويلة نسبياً إلا أنه تمكن من تحقيق قفزات كبيرة في فرض نفسه في التداول حيث أصدر صندوق النقد الدولي FMI تقريراً جاء فيه أن المصارف الإسلامية هي واحدة من أسرع القطاعات نمواً في الصناعة المالية مع نمو 10% - 15% خلال العقد الماضي، وتشير التقارير بأن هذه الطفرة والنمو السريع في الصناعة المالية الإسلامية يفسح مجالاً واسعاً لهذه الصناعة بأن تحقق المزيد من النمو لدى ظهر اهتمام العديد من الباحثين في السنوات الأخيرة لدور تطور القطاع المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي .

يهدف هذا الفصل إلى تبيان العلاقة النظرية بين النظام المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية للمصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية، وتم أيضاً عرض مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتطرق إلى أهم النظريات المفسرة له، وكآخر عنصر في الفصل الأول تم عرض مختلف الأدبيات النظرية التي تناولت العلاقة بين التطور المالي والمصرفي بما فيها تطور الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي.

I. عموميات حول الصيرفة الإسلامية:

اهتم العديد من الباحثين والاقتصاديين في العقود الأخيرة بالصيرفة الإسلامية وذلك راجع لما تلعبه من دور هام في تمويل اقتصاديات العديد من دول العالم وما تحققه من معدلات نمو مرتفعة ومتسارعة في السنوات الأخيرة.

1- نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية:

إن العمليات المصرفية الإسلامية ليست وليدة اليوم، حيث كان أول ظهور لنظام المصارف الإسلامية يتمثل في بيت مال المسلمين الذي أنشأ من قبل الخليفة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حيث كان يتولّى رعاية شؤون المسلمين ويقوم بعمليات التمويل اللازمة في ذلك الوقت. وقد جاء في تاريخ الطبري: أن هند بنت عتبة، قامت إلى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فاستقرضته من بيت مال المسلمين أربعة آلاف درهم تَنَجَّرُ فيها وتضمنها، فأقرضها فخرجت إلى بلاد كلب فاشترت وباعت، فلما أتت إلى المدينة شكت الوضعية (الخسارة) فقال لها عمر رضي الله عنه: "لو كان مالي لتركته ولكنه مال المسلمين". (نبية، 2010، صفحة 292)

عرفت الأمة الإسلامية العديد من الغزوات بالإضافة إلى التطور في التجارة مما أدى بتسريب البديل من البلاد الأجنبية إلى البلاد الإسلامية وبالتالي ظهور العمليات الربوية المحرّمة شرعاً، فمعظم المسلمين كان لديهم نفور من المصارف التقليدية (الربوية) نتيجة لمنافاتها للدين والعقيدة الإسلامية، كما صدرت مجموعة من الفتاوى التي تحرم التعامل مع المؤسسات الربوية منها فتوى الشيخ بكرى الصديقي سنة 1907 وفتوى الشيخ عبد المجيد سليم عام 1930، إضافة إلى صدور العديد من الكتابات التي تناولت رأي الشريعة الإسلامية في الفوائد الربوية والآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، والبدايل الممكنة في إطار الشريعة الإسلامية (موسى، 2013، صفحة 160). كما أن انعقاد مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف توصلت إلى نتائج تصب في نفس الرأي فيما يخص المعاملات المصرفية الربوية، وكانت قد جاءت بالآتي: "الفائدة على أنواع القروض كلها حرام، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي" (الغريب، 1996، صفحة 32). بناء على ما سبق وعلى العديد من الأبحاث والدراسات دعت الضرورة إلى إيجاد بديل للبنوك الربوية، مما أدى بعلماء المسلمين إلى البحث عن البديل للحفاظ على الهوية الإسلامية.

يعود تاريخ بداية العمل المصرفي الإسلامي إلى عام 1940 عندما أنشئت في ماليزيا صناديق لادخار تعمل بدون فائدة (مهداوي، 2016، صفحة 183)، ثم بعدها في نهاية الخمسينات من القرن العشرين أنشئت في إحدى المناطق الريفية في باكستان مؤسسة تستقبل الودائع من الأغنياء لتقديمها إلى المزارعين الفقراء من أجل تحسين نشاطهم الزراعي، دون أن يتقاضى المودعون أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة إلى المزارعين كانت بدون عائد أيضاً، وقد كانت المؤسسة تتقاضى أجوراً رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، وفي بداية الستينات أغلقت أبوابها

(فرحات، 2007، الصفحات 21-22). ومع نهاية هذه التجربة ظهرت تجربة أخرى تمثلت في بنوك الادخار المحلية التي تأسست عام 1963 في بلدة "ميت غمر" التابعة لمدينة الدقهلية بجمهورية مصر العربية بريادة الدكتور أحمد النجار وقد حظيت هذه التجربة بالدعم والتشجيع من قبل المواطنين حيث لاقت نجاحا كبيرا في جذب الأموال وإعادة توظيفها دون التعامل بسعر الفائدة أخذًا وعطاءً. استمر هذا النجاح لمدة أربع سنوات حيث في سنة 1967 بلغ عدد العملاء المليون من مختلف الفئات والقطاعات كما بلغ عدد فروعها تسعة فروع كبيرة وما يزيد عن العشرين فرعا صغيرا وكان عدد القائمين عليها 200 موظف (حجيلة، 2015، صفحة 06). إلا أن هذه التجربة أيضا لم تستمر نتيجة لعدم وجود رعاية من قبل المؤسسات الحكومية وعدم توفر الكوادر بالإضافة إلى عدم ملائمة الوضع القانوني، ثم أنشئ عام 1971 "بنك ناصر الاجتماعي". بمصر على أسس تجربة بنوك الادخار المحلية، وهو مؤسسة عمومية لا تتعامل بالربا أخذًا وعطاءً وإنما تعمل على قبول الودائع واستثمارها على أساس المشاركة.

لقد عرفت فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ظهور وانتشار العديد من المصارف التي تقوم معاملاتها على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث أصبحت معظم الدول العربية وحتى بعض الدول الأجنبية تنتهج نظام ازدواجية المصارف ولعل أول تسجيل رسمي حديث لعبارة البنك الإسلامي متمثلا في اتفاقية تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة عام 1974 في المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية والذي باشر أعماله سنة 1975 ليكون مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية وهي نتيجة الإرادة المشتركة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل إنشاء هذه المؤسسة الدولية (مهداوي، 2016، صفحة 184). ثم توالى إنشاء العديد من المصارف الإسلامية في مختلف أنحاء العالم حيث تم تأسيس "بنك دبي الإسلامي" سنة 1975، ثم "بيت التمويل الكويتي" عام 1977 و"بنكي فيصل الإسلامي المصري والسوداني" خلال نفس السنة، ثم "البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار" سنة 1978. أما أول بنك يتأسس خارج الدول الإسلامية فهو "المصرف الإسلامي الدولي" عام 1978 في لوكسمبورغ وأهم أعماله مراسلة البنوك الإسلامية وخدمة الجاليات في الغرب ثم تعثر هذا البنك وأعيد افتتاحه مرة أخرى في الدانمرك سنة 1983 (الجنيدل و أودية، 2009، صفحة 55). كما تم إنشاء "بنك البحرين الإسلامي" عام 1979، ثم "البنك العربي الإسلامي الدولي" عام 1997 بالأردن.

و قد حرصت المؤسسات المصرفية والمالية الدولية على تبني العمل المصرفي الإسلامي بعد أن لاحظت الإقبال الكبير على التعامل به، مثل حالة "تشيس ماختن" الأمريكي و"دويتش بانك" الألماني و"بنك الاتحاد السويسري USB" و"القرض السويسري" في سويسرا، أما أشهر مثال في هذا الصدد هو إنشاء مؤسسة "سي تي غروب" الأمريكية لمصرف إسلامي مستقل تماما لكنه مملوك للمؤسسة وهو "سي تي بانك الإسلامي" بالبحرين سنة 1996 برأس مال قدره 20 مليون دولار أمريكي، وإضافة إلى هذا كله بدأت بعض البنوك التقليدية في البلدان العربية

والإسلامية بالتحول الكلي نحو العمل المصرفي الإسلامي وبشكل تدريجي "كبنك الجزيرة السعودي" (العماري، 2012، صفحة 55).

إن عدد المصارف الإسلامية عرف ارتفاعاً ملحوظاً مع مرور الزمن حيث بلغ عددها في نهاية التسعينات 176 مصرف عبر مختلف دول العالم، ثم ارتفع هذا العدد إلى 200 مصرف عام 2001، وبلغ سنة 2004 حوالي 284 مصرف إسلامي، وتزايد هذا العدد سنة 2010 إلى ما يزيد عن 450 مصرف إسلامي. وأخذت الصناعة المصرفية الإسلامية بالنمو السريع، حيث وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في أكثر من 60 دولة في القارات الخمس نحو 520 مؤسسة ومصرف إسلامي حول العالم بنهاية العام 2012 (حجيلة، 2015، الصفحات 11-10).

## 2- مفهوم المصارف الإسلامية:

اختلف الباحثون في مجال العمل المصرفي الإسلامي على وضع تعريف دقيق ومحدد للمصارف الإسلامية وذلك راجع لاختلاف وجهات النظر إلى هذه المصارف، لكن قبل التطرق إلى مفهومها يجب الوقوف على مفهوم المصرف (البنك) التقليدي، وتجدد الإشارة إلى أنه لا يوجد فرق بين مصطلح بنك ومصطلح مصرف حيث أن أغلب الكتب باللغة العربية لعدد من المؤلفين وعن الكثير من الخبراء المهتمين بالبنوك استخدموا المصطلحين معا كمرادفين لمعنى واحد ولم يفرقا بينهما.

### أ- تعريف المصرف التقليدي:

كلمة بنك أو مصرف (Bank, Banque) أصلها الكلمة الإيطالية Banca وتعني مصطبة وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى بعد ذلك لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، إلى أن أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود. (القزويني، 1992، صفحة 24)

تعددت التعاريف الخاصة بالمصارف التقليدية أو كما يسميها البعض بالرَبَوِيَّة ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

❖ المصرف التقليدي هو عبارة عن المؤسسات التي تتعامل أو تتاجر بالائتمان والديون. (خلف، 2005، صفحة 54)

❖ المصرف التقليدي هو تلك المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح السلفيات والقروض وعليه فإن ربحها يتأتى من الفرق الحاصل بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الإقتراض. (بورقة، 2013، الصفحات 57-58)

❖ المصرف التقليدي هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد اقراضها لمن يرغب في الاستفادة منها من خلال استثمارها وإفادة المجتمع بها. (رمضان و جودة، 1996، صفحة 03)

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن تعريف المصارف التقليدية بأنها: مؤسسات مالية هدفها التعامل في النقود والائتمان، تتمثل وظيفتها في تجميع مدخرات مختلف الأعوان الاقتصاديين ومنحها في شكل قروض بهدف استثمارها في أوجه متعددة، أي أنها تلعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين مقابل فائدة محددة.

#### ب- تعريف المصرف الإسلامي:

اختلفت تعريفات الباحثين الاقتصاديين للمصارف الإسلامية باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها، وفيما يلي البعض منها:

❖ عرّفت اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية- عند الحديث عن شروط العضوية- كالآتي " يقصد بالبنوك الإسلامية- في هذا النظام- تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءاً" (اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1977)

❖ المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية ودينية واجتماعية تهدف إلى تحقيق نفع عام لمجتمع إسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية وهي مؤسسات لا تبغي الربح بالدرجة الأولى. (شيخون، 2002، صفحة 187)

❖ المصارف الإسلامية هي مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال المصرفية والمالية والتجارية، وأعمال الاستثمار مباشرة، أو من خلال المشاركة، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ونبد سعر الفائدة كأساس للتعامل، واحياء فريضة الزكاة. (عيد، 2011، صفحة 62)

❖ المصارف الإسلامية هي البنوك التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة في جميع معاملاتها المالية والاستثمارية، وذلك من خلال تطبيق الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، وفي اطار الوكالة بنوعيتها العامة والخاصة. (الدماغ، 2012، صفحة 55)

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها: " مؤسسات مالية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية وذلك من خلال تطبيق صيغ



تمويلية مختلفة عن تلك المطبقة في المصارف التقليدية، والمتمثلة في مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وعدم التعامل بسعر الفائدة"

### 3- أهداف المصارف الإسلامية:

تسعى المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية والاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

• الحد من التضخم: ويحدث التضخم عندما تضعف العملة، أي أن العملة لا توازي القيمة الشرائية داخل البلد، فالمصارف الإسلامية لا تلجأ لخلق نقود دون مقابل، لأنها تقوم على استثمار ما لديها من الودائع دون ائراء غير مشروع، بينما تقوم المصارف التجارية بفتح اعتمادات يتم السحب عليها، ويستفيد المصرف التجاري من أضعاف المبالغ المدوغة لديه، وهذا الانفاق الذي لا يقابله إنتاج يزيد من الحجم المتداول من النقد دون مقابل من السلع أو الخدمات، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم شيوع ظاهرة التضخم النقدي، وتهدف البنوك الإسلامية إلى القضاء على هذه المظاهر. (العائى، 2013، الصفحات 37-38)

• نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب. (شحادة، 1995، صفحة 198)

• تخليص المجتمع الإسلامي من التعامل الربوي والتبعية الاقتصادية لغير المسلمين.

• الالتزام الشرعي: عدم الوقوع في مخالفات شرعية أو شبهات وتصحيح الأخطاء فور وقوعها واتخاذ الضمانات التي تمنع تكرارها في المستقبل. (كمال، 2012، صفحة 48)

• تسعى المصارف الإسلامية إلى تعظيم الربح وتقليل المخاطر وذلك وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

• تهدف المصارف الإسلامية إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

• إيجاد البديل للصيرفة التقليدية الربوية التي تقوم على أساس التعامل بالفائدة.

### 4- مبادئ المصارف الإسلامية:

تقوم فلسفة المصارف الإسلامية على المبادئ التالية: (الدماغ، 2012، صفحة 56)

- عدم التعامل بالفائدة (الربا) أخذًا وعطاءً في جميع معاملاتها.
- اعتماد مبدأ الغنم بالغرم، أي المشاركة بالربح والخسارة.
- اعتماد مبدأ أن النقود لا تنمو إلا من خلال استثمارها.
- الاستثمار وفق العقود التمويلية المشروعة كالمشاركة، المضاربة والإجارة والاستصناع والسلم.... الخ

- الاستثمار في الأنشطة والسلع والمنافع المباحة شرعا.
- ربط أهداف البنوك الإسلامية بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### 5- خصائص المصارف الإسلامية:

تتمثل أهم خصائص المصارف الإسلامية فيما يلي: (حنفي، 2002، صفحة 66)

- المصارف الإسلامية متعددة الوظائف تؤدي دور كل من البنوك التجارية وبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية، ومن هنا فإن عملها لا يقتصر على الاستثمار في المدى القصير كالبنوك التجارية، أو على المدى المتوسط والطويل كالبنوك غير التجارية مثل المتخصصة وبنوك الاستثمار، بل يشمل المدى القصير والمتوسط، الأمر الذي ينعكس على استخدامات وموارد البنوك الإسلامية.
- البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا سواء كانت هذه الفائدة ظاهرة أو متخفية ثابتة أو متحركة، وذلك من منطلق التزامها بالشريعة الإسلامية.
- البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا نقدية فحسب، بل تقدم تمويلا عينيا، أي أنها بنوك لا تتاجر في الإئتمان.
- البنوك الإسلامية ترتبط مع عملائها سواء أكانوا أصحاب حسابات استثمار وادخار أو مستخدمين لهذه الموارد، تقوم هذه العلاقة على المشاركة أو المتاجرة القائمة على مبدأ تحمل المخاطرة والمشاركة في النتائج ربحا كانت أم خسارة، وليس علاقة دائنية ومديونية، بخلاف الوضع القائم بالنسبة للبنوك التقليدية.

و فيما يلي نحاول ابراز الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية من خلال الشكل التخطيطي التالي:

الشكل (1-1): الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية.



المصدر: نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2013، ص29.

**6- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:**

إن مصادر الأموال في المصارف الإسلامية شأنها شأن المصارف التقليدية تنقسم إلى المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

**6-1- المصادر الداخلية (الذاتية) للمصارف الإسلامية:** تتمثل المصادر الداخلية للمصارف

الإسلامية فيما يلي:

**6-1-1- رأس المال:**

يعتبر رأس المال المصدر الرئيسي من مصادر التمويل في بداية إنشاء البنك وتأسيسه وذلك لإعداده وتجهيزه للبدء في ممارسة نشاطه. ويعرف رأس المال على أنه " الرأسمال الخاص الذي يبدأ به المصرف نشاطه عند تأسيسه، وعندما يزاوّل المصرف نشاطه ويحتاج إلى مزيد من الأموال يمكنه إصدار أسهم جديدة، وبذلك تكون مساهمات المؤسسين المصدر الأساسي للمصرف" (بوجلال، 1990، صفحة 04)

يتمثل رأس مال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند انشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل. (العالي، 2013، صفحة 68)

**6-1-2- الاحتياطات:**

تعتبر الاحتياطات مصدر من مصادر التمويل الداخلي للمصرف وهي تمثل أرباحاً محتجزة من سنوات سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين. وتعرف الاحتياطات بأنها "الأرباح المحتجزة لدعم وتقوية المركز المالي للمصرف والمحافظة على سلامة رأس المال" (الهيبي، 1998، صفحة 34). يقوم البنك الإسلامي بتكوين احتياطي خاص لضمان ثبات قيمة الودائع الثابتة والودائع بإخطار ووقاية لها من الخسارة، كما يجوز لهذه البنوك تكوين احتياطي موازنة الأرباح، إلى غير ذلك من الاحتياطات التي تتطلبها طبيعة عملياته ونشاطه، ومن وجهة نظر أخرى فإن الاحتياطات ليست ضماناً لقيمة الودائع وإنما وقاية لرأس المال، وتأكيداً لقوة مركزه المالي، فالاحتياطات -عادة- تخص أصحاب الأسهم، وتؤخذ من صافي أرباحهم، ولا شأن لهم بأرباح المودعين، فإذا وافق المساهمون على ذلك فهذا شأن آخر. (العالي، 2013، صفحة 70)

تتمثل احتياطات المصارف الإسلامية في الحسابات التالية:

- حساب الاحتياطي القانوني: يفرض البنك المركزي على البنوك الإسلامية - كغيرها من البنوك التقليدية - الاحتفاظ بنسبة من الأرباح وتختلف هذه النسبة من دولة لأخرى.
- حساب الاحتياطي الاختياري: لا يفرض هذا الحساب من قبل القانون فهو عبارة عن اتفاق بين المؤسسين بهدف تعزيز المركز المالي للمصرف ومواجهة المخاطر المحتملة، وتختلف نسبته من مصرف لآخر.
- حساب الاحتياطي الرأسمالي: وينتج هذا الاحتياطي عن إعادة تقييم الأصول الثابتة، حيث تضاف الزيادة إلى حساب الاحتياطي الرأسمالي، وهذا الاحتياطي لا يعتبر أموالاً مجزئة لحساب المساهمين مثل سائر الاحتياطات الأخرى، بل هي تعتبر تضخيماً لقيمة بعض الأصول الثابتة (لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين و الشرعيين والمصرفيين، 1996، صفحة 239).

### 6-1-3- الأرباح المحتجزة (الأرباح غير الموزعة):

و هي تمثل أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية الموالية بناء على قرار مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية عليها وذلك من أجل أغراض اقتصادية ومالية (الوادي، حسين، و سهيل، 2010، صفحة 194)، واحتفاظ البنك ببعض الأرباح لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتباره يعمل مضاربا بأموال المودعين، ومن ثم يمكنه تجنب جزءاً معيناً من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ على البنك من ظروف غير عادية. (سليمان، 1996، صفحة 18)

### 6-1-4- المخصصات:

يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يُخصم أو يحتجز من أجل استهلاك، تحديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول، أو من أجل مقابلة التزامات معلومة يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص يعتبر عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أو لم تتحقق (الوادي، حسين، و سهيل، 2010، صفحة 195). وتهتم المصارف الإسلامية بتكوين مخصصات لمواجهة المشاكل المرتبطة ببعض الأضرار أو عدم السداد أو خيانة الأمانة وغيرها من الأخطار، ويعتبر مخصص مخاطر عمليات الاستثمار أهم أنواع المخصصات في المصارف الإسلامية (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 37).

### 6-2- المصادر الخارجية للأموال للمصارف الإسلامية:

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي الذي تستمد منها البنوك قدرتها على التمويل والاستثمار والوديعة هي دين بذمة البنك أي رصيد موجب للمودع، ويعتبر قبول الودائع من أهم أنشطة المصارف الإسلامية، فلا خلاف بين المصرف الإسلامي والمصرف التجاري من حيث اعتبار أن الودائع أهم بند من بنود مصادر توظيف الأموال، وتتمثل حسابات الودائع فيما يلي:

## 6-2-1- الحسابات الجارية:

هي نوع من الوديعة المصرفية التي تتشكل من النقود التي يدفعها أصحابها للبنك، على أن يرد هذا الأخير الوديعة أو أن يرد مبلغا مساويا لها لأصحابها أو لشخص آخر بمجرد الطلب عليها أو بالشروط المتفق عليها (عثمان بابكر، 2000، الصفحات 81-82). تكون الأرباح المتحققة عن طريق التشغيل لهذه الأموال من حق المساهمين وخدمهم، لأن المصرف ضامن لرد هذه الودائع، ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال، وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية (الخراج بالضمان) وتأخذ صورة الحسابات الجارية الدائنة، ويكون البنك ضامنا لها (سلطان، 1993، صفحة 69).

ليس هناك مانع شرعي من أن يدخل ذلك الحساب في الأعمال الاستثمارية وأن يدفع المصرف أرباحا على ذلك من الأرباح المحققة، إذا نص الاتفاق على ذلك، بشرط أن لا يكون هناك ضمان على المصرف، أما إذا وضعت بقصد القرض للمصرف فإن على المصرف الضمان تماثيا مع القاعدة الشرعية (الغنم بالغرم) فإنها تأخذ حكم القرض ويجري عليها ما يجري على القرض من الضمان ورد المثل. (الجبوري، 2014، صفحة 72) إن احتفاظ المودع بأرصدة نقدية مملوكة له على شكل حسابات جارية دائنة يكلفه -أيضا- زكاة مال بنسبة (2.5%) عن تلك الأرصدة متى بلغت النصاب، وحال عليها الحول، وذلك إذا أذن للمصرف بذلك. (العاني، 2013، صفحة 71)

## 6-2-2- حسابات الاستثمار:

تعرف على أنها " الودائع التي يتسلمها المصرف الإسلامي على أساس عقد المضاربة بغرض تقليبها وتنميتها لأصحابها وافتسام الربح معهم وفق ما يتفق عليه المصرف مع المودعين، على أن يتحمل المودعون الخسارة إن لم تنشأ من تفریط أو تعدٍ من قبل المضارب الذي هو المصرف " (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 41)

تعد ودائع الاستثمار أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية حيث تشكل المصدر الرئيسي لودائع المصرف لأنها الودائع التي يتم استثمارها من قبل المصرف وتفويض من المودعين حيث يودعها أصحابها بهدف الحصول على عائد نتيجة لاستخدامها من قبل المصرف عن طريق استثمارها من خلال المضاربة بها وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية الغنم بالغرم.

في حالة تحقق ربح نتيجة لهذا الاستثمار، فإن الربح يوزع بين صاحب المال (المودعين) والمصرف (المضارب) بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها، وفي حالة الخسارة فإن الخسارة يتحملها أصحاب الأموال أي المودعين ولا يتحمل المصرف مثل هذه الخسارة لأنه يخسر عائد عمله كمضارب بهذه الأموال إلا في حالة ثبوت تقصير أو تعدي أو اهمال من قبل المصرف وهذا هو مضمون المضاربة في الإسلام. (خلف، 2005، صفحة 205)

❖ ويشترط لصحة حسابات الاستثمار ما يلي: (المغربي، 2004، صفحة 120)

- أن يتم تحديد نصيب كل من صاحب رأس المال والعمل كنسب شائعة.
- أن تقع الخسارة على رب المال، أما المضارب فيخسر عمله إلا إذا تعمد العمل بالخسارة ويُثبت عليه التقصير.
- يهتم المضارب بالعمل في المال دون تدخل من رب المال حسب الاتفاق بينهما، إلا إذا كانت متابعة لحسن سير المضاربة، وبما لا يؤثر على تنفيذ عملية المضاربة.
- يجوز خصم نفقات المضاربة المعتادة في ممارسة مثل هذا العمل على أن ينص على ذلك صراحة في العقد.

❖ تنقسم حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية إلى نوعين هما:

أ- الإيداع بالتفويض: في هذه الحالة يقوم صاحب الوديعة عند ايداعه المبلغ في البنك وفتح حساب له بتفويض البنك أي تحويل صاحب الحساب (المودع) البنك باستثمار هذا المبلغ في النشاطات والمشروعات التي يراها البنك مناسبة من الناحية الشرعية والقانونية سواء في الداخل أو في الخارج. (خلف، 2005، صفحة 207) أي أن المودع يعطي الحق للمصرف في استثمار أمواله والتصرف فيها على الوجه الذي يراه مناسباً دون تقييده.

تقوم المصارف الإسلامية بخلط أموال المضاربة مع أموال المساهمين، مما يؤثر بشكل مباشر على عملية توزيع أو قياس الأرباح بين أطراف عقدي المضاربة، ويرى الحنفية أنه لا يجوز خلط مال المضاربة إلا بإذن صريح من رب المال. (الجبوري، 2014، صفحة 74)

ب- الإيداع بدون التفويض: في هذه الحالة يقيد صاحب الحساب (المودع) البنك حيث هو من يختار (المودع) المجال أو المشروع الذي يريد استثمار أمواله فيه، كما يمكنه أن يحدد المدة أو لا يحددها، أو أن لا يخلط أمواله مع الغير، وهذا ما يعرف بالمضاربة المقيدة غير المطلقة.

❖ من بين أهم أنواع حسابات الاستثمار نذكر ما يلي:

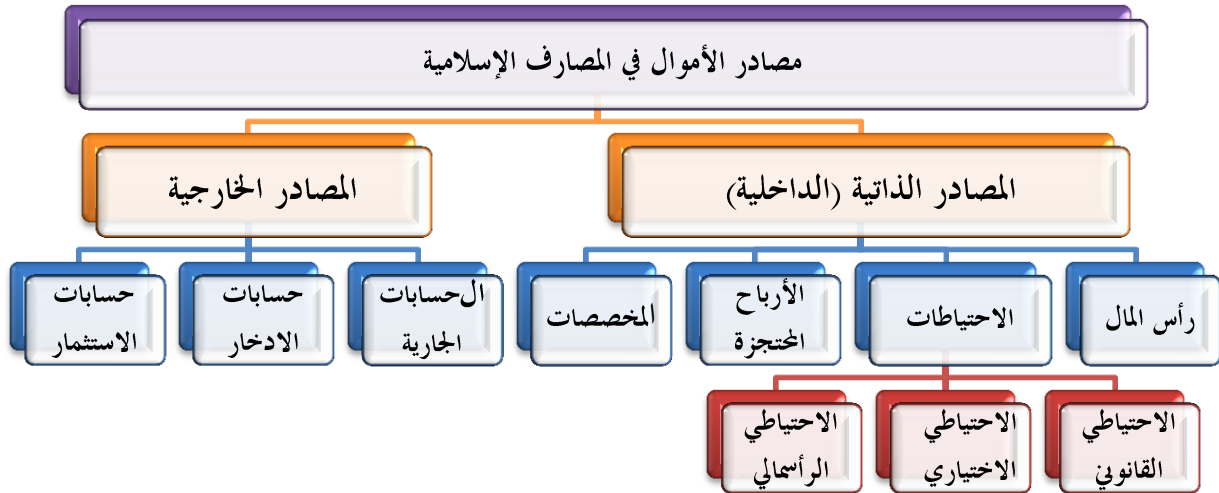
- أ- حسابات تحت الأشعار: هي حسابات يمكن للبنك استثمارها وفي نفس الوقت يمكن للمودع سحبها إذا استدعت حاجته لذلك لكن بشرط أن يشعر المصرف خلال فترة زمنية كافية عادة ما تكون 90 يوماً.
- ب- حسابات لأجل: تتميز هذه الحسابات بارتباطها بآجال محددة ولا يمكن لأصحابها استردادها أو السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة، إلا إذا سمح البنك بالسحب إذا كانت ظروفه وسيولته تسمح بذلك، وفي هذه الحالة يفقد الجزء المسحوب حقه في المشاركة في الأرباح.

في حالة عدم تحقيق الأرباح فإن العميل لا يحصل على أي عائد، وكذلك الحال في الخسارة فإن البنك لا يضمن رد قيمة الحساب الاستثماري بالكامل، ولكن يشارك البنك الإسلامي صاحب الحساب في الخسائر التي تتعرض لها عمليات الاستثمار وذلك انطلاقاً من القاعدة الشرعية الغنم بالغرم. (الجبوري، 2014، صفحة 76).

### 6-2-3- حسابات الادخار (التوفير):

تعرف حسابات الادخار على أنها " ودائع تتميز بصغر مبالغها وزيادة عدد المودعين فيها لذلك تسعى المصارف لاجتذاب فائض مدخرات الأفراد وصغار العملاء من خلال هذا النوع من الودائع، وتعد على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للبنوك، وذلك لإمكانية توظيفها في استخدامات طويلة ومتوسطة المدى". (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 39).

### الشكل (1-2): مصادر التمويل في المصارف الإسلامية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

### 7- الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

تقوم كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية بدور الوساطة المالية وذلك من خلال جمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتوظيفها في شكل استثمارات تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تنفق المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في هدف الحفاظ على المال وتنميته وتسهيل تداوله ولكنها تختلف عنها في أسلوب تحقيقها لهذا الهدف. (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 30) وفيما يلي أهم الفوارق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:



✚ تعتبر المصارف التقليدية النقود بمثابة سلعة يتجر فيها، بينما المصارف الإسلامية لا تعتبر النقود سلعة وإنما هي وسيط للتبادل ومقياس للقيمة حيث وجدت للتجار بها لا للتجار فيها. (بورقة، 2013، صفحة 129)

✚ تعتمد المصارف التقليدية في تعاملاتها على سعر الفائدة المحدد سلفاً أخذاً وعطاءً أي مع كل من المدخرين والمستثمرين، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فلا تتعامل بالفائدة لاعتبارها ربا محرم شرعاً، وتعتمد هذه الأخيرة في تعاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

✚ تتعامل المصارف الإسلامية في حدود النقود الموجودة على أساس النمو الحقيقي مما يحد من التضخم الاقتصادي، أما بالنسبة للمصارف التقليدية فتتعامل بأكثر من النقود الموجودة أضعافاً مضاعفة على أساس ربوي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم الاقتصادي ثم الانكماش الاقتصادي. (الشيخ، 2010، صفحة 21)

✚ تخضع المصارف الإسلامية إلى رقابة الهيئة الشرعية مهمتها التأكد من مطابقة تعاملات المصارف الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية، في حين أن المصارف التقليدية لا توجد بها هيئة رقابة شرعية.

✚ المصارف الإسلامية لا تتعامل في النقود عن طريق الإقراض والإقتراض، فجميع المنتجات المطروحة في المصارف الإسلامية تقوم على أساس البيع والشراء الحقيقي، أي مبادلة مال بسلعة موجودة، أما المصارف التقليدية فجل تعاملاتها بالإقراض والإقتراض بالفائدة الربوية، فليس هناك تعاملات حقيقية بالبيع والشراء. (الشيخ، 2010، صفحة 21)

✚ تمثل الودائع في المصارف التقليدية ديناً عليها ويجب ردها عند الطلب، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فتعتبر الودائع الحارية أمانة لديها لها غنمها وعليها غرمها، أما الودائع الاستثمارية فهي حسابات مشاركة في الربح والخسارة. (داوود، 2012، صفحة 70)

✚ تحصل المصارف التقليدية على فوائد تأخير عند التأخر في السداد، أما المصارف الإسلامية فلا تحصل على فوائد تأخير عند التأخر في السداد. (داوود، 2012، صفحة 70)

## 8- النوافذ (الشبايك) الإسلامية:

### 8-1- تعريف النوافذ الإسلامية:

❖ تعرّف النوافذ الإسلامية على أنها "كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاط البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم خدمات مصرفية متنوعة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة شرعية تفتي وتراقب أعماله" (السرحي، 2010، صفحة 03).

❖ و تعرّف أيضاً بأنها "قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات المصرفية التقليدية" (مصطفى م.، 2006، صفحة 102).

❖ كما تعرّف بأنها "وحدات تابعة لبنوك أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة وفي ظل القوانين النافذة" (الدخيل، 2013، صفحة 52)

### 8-2- أسباب ودوافع فتح النوافذ الإسلامية:

إن الأسباب والدوافع في فتح النوافذ الإسلامية تختلف من مصرف لآخر، ولكن هناك مجموعة من الأسباب التي تتفق معظم المصارف عليها، ومن بين أهمها ما يلي: (الغريب، 1996، صفحة 933)

- تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنه من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية، وهذا أدى بدوره إلى تحول أعداد كبيرة من العملاء إلى المصارف الإسلامية مما شكل خطراً حقيقياً يندرج الطلب على منتجات المصارف التقليدية.

- تعتبر وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين وجلب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الإسلامية.

- إثبات وجود المصارف التقليدية في العمل المصرفي، وتقديم جميع صيغ العمل المصرفي، ومنها الأعمال المصرفية الإسلامية.

- ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في معدلاتها بصورة متدنية مما يشجعها على فتح النوافذ الإسلامية وذلك للسعي نحو تعظيم الأرباح، وتحقيق مكاسب أعلى نسبياً خاصة مع تدني معدلات الفائدة الربوية.

- الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض المصارف التقليدية، وتكون هذه خطوة أولى نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك.

- تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ الإسلامية محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى المصارف الإسلامية.

- نجاح تجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن الهدف الرئيسي من افتتاح نوافذ إسلامية هو هدف مادي بحت، وهو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

## 8-3- الآراء الاقتصادية والشرعية حول النوافذ الإسلامية:

## 8-3-1- المؤيدون لتجربة النوافذ الإسلامية:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بشرط التزام تلك النوافذ بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، مستدلين على ذلك بما يلي :

✚ تعتبر النوافذ الإسلامية وسيلة من وسائل محاربة الربا، وإن رفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية هو من أهم المقاصد التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها بكل الوسائل الممكنة، كما أن نجاح هذه النوافذ قد يغري المصارف التقليدية للتحويل الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي إلى أن يحين الوقت المناسب لتحويل المصرف بالكامل لمصرف إسلامي، وهذا يتماشى مع منهج الإسلام في التدرج في تطبيق بعض الأحكام الشرعية، كالتدرج في تحريم الخمر والربا. (خريس، 2014، صفحة 151)

✚ تساهم النوافذ الإسلامية في اكتساب الأساليب التقنية المتقدمة والخبرات المتراكمة لدى المصارف التقليدية منذ مئات السنين، بما يدعم العمل المصرفي الإسلامي ويطوره ويزيد من فعاليته. (خريس، 2014، صفحة 151)

✚ تعتبر النوافذ الإسلامية بمثابة اعتراف من المصارف التقليدية بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي، وبواقعية التطبيقات العملية لنماذج العمل المصرفي الإسلامي، وأن الفكرة تتجاوز مجرد رفع الشعارات أو دغدغة المشاعر. (المرطان، 2005، صفحة 19)

✚ إتاحة الفرصة للإستفادة من خبرات المصارف التقليدية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة، بالإضافة إلى التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين بدلا من المواجهة بينهما. (المرطان، 2005، صفحة 19)

✚ يمكن اعتبار النوافذ المصرفية الإسلامية كبديل عملي في الوقت الحاضر نظرا لصعوبة الحصول على تراخيص جديدة لإنشاء المصارف الإسلامية في بعض الدول.

## 8-3-2- المعارضون لتجربة النوافذ الإسلامية:

أما المعارضون فيرى كثير منهم، فقهاء واقتصاديون، هذه النوافذ ما هي إلا خداع واحتيال وركوب لموجة الصيرفة الإسلامية، وانتهازا للريح الذي سببه النمو الهائل للمصارف الإسلامية، وإن هذا التوجه سيكون له آثار سلبية على تجربة الصيرفة الإسلامية (خريس، 2014، صفحة 152) ويمكن اجمال أسبابهم فيما يلي:

✚ التعامل مع النوافذ الإسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، إذ أن الفصل بين أموال النوافذ الإسلامية وأموال المصرف الأم (التقليدي) يتعذر في معظم الأحيان، وخاصة في استخدامات أموال الحسابات الجارية، كما أن فائض السيولة لدى النافذة الإسلامية يُحوّل إلى المصرف الأم الذي يخلطه بأمواله، ويستعمله في استثماراته لحين احتياج فرعه الإسلامي إليه، وفي ذلك اعانة له على الربا. (خريس، 2014، صفحة 152)

✚ التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة. (المرطان، 2005، صفحة 20)

✚ النوافذ الإسلامية ما هي إلا أداة تسعى المصارف التقليدية عن طريقها إلى كسب فرص السوق وليس بدافع إيماني، والدليل على ذلك استمرار تلك المصارف في التعاملات الربوية بعد أن أثبتت النوافذ الإسلامية نجاحها. (خريس، 2014، صفحة 152)

8-4- شروط فتح النوافذ الإسلامية: وتتمثل أهم هذه الشروط فيما يلي (الدخيل، 2013، الصفحات 72-78)

- ❑ موافقة البنك المركزي.
- ❑ تخصيص رأسمال مستقل معروف المصدر وبعيد عن شبهة الربا :
  - بغية إبعاد أية شبهة لاختلاط رأسمال النافذة الإسلامية برأسمال المصرف التقليدي الذي تفتح فيه.
  - تعزيزاً للجانب الشرعي في الموضوع وتكريساً لعنصر الحلال في تعاملات هذه النوافذ فقد تطلب المشرع أن يحدد مسبقاً رأسمال مستقل للنافذة الإسلامية.
  - لا بد أن يكون مصدر المال غير متأتي بأموال اختلطت بأموال ربوية أو نتجت عن تعاملات ربوية.
- ❑ تعيين هيئة رقابية شرعية: لتحقيق مصداقية وسلامة المعاملات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ❑ تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي :
  - إذا كان المصرف الذي يرغب بفتح النافذة الإسلامية مصرفاً خاصاً فيجب تعديل عقد تأسيسه بحيث يصبح ملائماً لممارسة النافذة المرجو فتحها فيه لخدمات الصيرفة الإسلامية وعدم قيامها بأية أعمال ربوية.
  - أما إذا كان المصرف عاماً (حكومياً) فيجب تعديل قانون إنشائه ليناسب وجود النافذة الإسلامية ضمن هيكله الإداري وتعاملاته المصرفية الإسلامية واختصاصها بتقديم المنتجات الإسلامية البحتة.
- ❑ ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية: تقوم النافذة الإسلامية بممارسة كافة الأنشطة المسموح بها للمصارف الإسلامية والابتعاد عن كل ما يحظر على هذه المصارف.
- ❑ وجود التنظيم الإداري المؤهل: من خلال اشراك الموظفين في دورات تدريبية نظرية وعملية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وعدم الاعتماد على موظفين وعاملين ليس لديهم أية فكرة عن المنتجات التي تقدمها المصارف الإسلامية.

## 8-5- تحديات عمل النوافذ الإسلامية: يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: أي عدم وضوح العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية حيث نجد أن هذه الأخيرة تتعامل مع المصارف الإسلامية بنفس نظام التعامل مع المصارف التقليدية.
- ضعف وندرة الموارد البشرية المؤهلة: حيث أن معظم العمال لديهم خلفية مصرفية تقليدية.
- ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة: فهذا يمثل عائقا أمام المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل.
- قلة الأدوات والأساليب المصرفية: رغم ابتكار المصارف الإسلامية للعديد من الصيغ والأدوات إلا أنها لا تزال في الحاجة إلى المزيد.
- البطء في توحيد المعايير المحاسبية: يجب تطوير وتوحيد نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي وذلك لضمان السلامة من نظم الرقابة الداخلية والخارجية.

## 8-6- الآثار الإيجابية لإنشاء النوافذ الإسلامية: تتمثل فيما يلي: (المرطان، 1999، صفحة 35)

- زيادة جذب المدخرات من عملاء جدد يفضلون التعامل مع هذا النوع من الخدمات المصرفية.
- تدني حجم المضاربات الوهمية المبنية على منتجات تقليدية الفيصل فيها أسعار الفائدة المركبة، دون ربطها بالقيم المضافة من الاستثمار.
- تزايد العمل بصيغة المضاربات والمشاركات كأهم منتج مصرفي إسلامي، مؤثر على ربط العمل والتمويل المصرفي بالاقتصاد الحقيقي.

II. صيغ وأساليب التمويل في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم البديل الشرعي للفوائد الربوية، لذلك فهي تعتمد على نظرية التمويل الإسلامي التي تقوم على المرتكزات الفقهية والمتمثلة في الاستخدامات القائمة على المشاركة كالمضاربة والمزارعة والمساقاة، بالإضافة إلى الاستخدامات القائمة على البيوع كالمراحة والاجارة وبيع السلم والاستصناع.

## 1- أساليب التمويل القائمة على المشاركة في المصارف الإسلامية:

## 1-1- التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية:

للمضاربة أهمية بالغة في المصارف الإسلامية وذلك للدور الذي تلعبه فيها وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الجزء.

## 1-1-1- مفهوم المضاربة:

❖ المضاربة لغة: هي اسم مشتق من الضرب في الأرض (بمعنى السير فيها) وفي القاموس المحيط ضارب له أي تجر في ماله وهي القراض، والمضاربة لغة أهل العراق أما القراض فلغة أهل الحجاز وهما اسمان لمسمى واحد، فأهل الحجاز يطلقون على هذا العقد اسم القراض لأن رب المال قد أخذ قطعة من ماله (قراضا من ماله) وسلّمها للآخر ليعمل فيها، أما أهل العراق فيطلقون على هذا العقد اسم المضاربة لأن كلا من صاحب المال والذي يعمل فيه يضرب في الربح بسهم (له حصة من الربح). (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 56)

ولقد ورد لفظ المضاربة في القرآن الكريم لقوله تعالى "وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ" (سورة المزمل - الآية 20)

❖ المضاربة اصطلاحا: تعرف بأنها عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت فيتحملها صاحب رأس المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله، أي أن رأس المال من طرف والسعي والعمل من طرف آخر" (الزحيلي، 2002، صفحة 438)

و بالتالي يمكن تعريف المضاربة على أنها عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال (صاحب رأس المال) للطرف الآخر (المضارب) ليعمل فيه بهدف تحقيق الربح، ويتم تقسيم الربح بنسب متفق عليها من قبل، وفي حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب المال وحده ويخسر المضارب عمله وهذا في حالة عدم ثبوت أي تقصير أو اهمال من قبل المضارب.

## 1-1-2- مشروعية المضاربة:

❖ من الكتاب: قوله تعالى "وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ" (سورة المزمل - الآية 20)

و المقصود بقوله تعالى (يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ)، الذين يكسبون المال الحلال للنفقة على أنفسهم وعائلاتهم، والمضارب إنما يضرب في الأرض يبتغي الكسب الحلال، فالآية تدل على أن المقصود بالمضاربين في الأرض هم الذين يضربون فيها للتجارة. (العاني، 1989، صفحة 331)

❖ من السنة: فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد بُعث والناس يتعاملون بها فأقرهم عليها وقد فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمال السيدة خديجة التي أرسلت معه غلامها ميسرة، وذلك قبل بعثته بالرسالة وقد تعامل بها الصحابة. وكان العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه إذا دفع مالا مضاربة شرط على المضارب أن لا يسلك به بحرا أو يتزل به واديا، ولا يشتري ذات كبد رطبة، فإن فعل ذلك ضمن، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فاستحسنه وأجازته فصارت مشروعة في السنة. (أبو الهول، 2012، صفحة 189)

❖ من الاجماع: كان الصحابة رضي الله عنهم يتعاملون بالمضاربة من غير نكير، قال الشوكاني بعد أن ساق الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم في المضاربة "فهذه الآثار تدل على أن المضاربة كان الصحابة يتعاملون بها من غير نكير، فكان ذلك اجماعا على الجواز". (الشوكاني، 1973، صفحة 393)

### 1-1-3- شروط المضاربة:

#### أ- الشروط الخاصة برأس مال المضاربة:

رأس المال هو مبلغ التمويل الذي يقدمه صاحب رأس المال للمضارب طالب التمويل لإدارته واستثماره، وهو سبب استحقاق المالك الممول للربح. (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 48) ويشترط في رأس المال ما يلي:

✓ أن يكون رأس مال المضاربة من النقود: أي من العملات الورقية والمعدنية كالدنانير والدراهم، أما الأموال غير النقدية (كالأصول الملموسة والعروض) ففيها اختلاف بين الجمهور.

✓ أن يكون رأس مال المضاربة معلوما ومحددًا: لكل من رب المال والمضارب وذلك من حيث المقدار والصفة لأن جهالته تؤدي إلى اختلاف ونزاع بين أطراف عملية المضاربة.

✓ أن يكون رأس مال المضاربة عينًا لا دينًا: (أي حاضرًا لا دينًا في ذمة المضارب) كأن يكون له دين على شخص فيقول له: اعمل بالمال الذي عندك على أن يكون مضاربة، وقد اتفق الفقهاء على هذا الشرط وحجة الفقهاء في ذلك أن الدين ملك للمدين ولا يخرج من ملكه إلى ملك الدائن إلا إذا قبضه، ولم يحدث القبض هنا فلا تصح المضاربة لأنها واقعة على مال غير مملوك لصاحب رأس المال. (أبو الهول، 2012، صفحة 201)

✓ تسليم رأس المال إلى المضارب: وذلك من خلال تمكين رب المال المضارب من التصرف في رأس المال وتحريكه واستثماره، وإن أي شرط يمنع المضارب من التصرف يفسد المضاربة.

✓ أن لا يكون نصيب المضارب من رأس المال بل من الربح

#### ب- الشروط الخاصة بالعمل:

يمثل العمل ما يقدمه المضارب مقابل رأس المال الذي يقدمه صاحب المال، أي العمل المبذول من طرف المضارب. (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 51) ويشترط فيه ما يلي:

✓ يشترط على صاحب رأس المال تسليم المال للمضارب وذلك بهدف تمكينه من العمل به والاستثمار أو الاتجار به ليحقق بذلك أهداف المضاربة.

✓ أن يكون العمل مشروعاً مما تجوز فيه المضاربة وحسب شروط عقد المضاربة، فمثلاً يجوز أن يعمل المضارب في التجارة وما ينتج عنها كالرهن والايجار والاستئجار وتأخير الثمن إلى أجل متعارف عليه إلا إذا نص العقد على عدم القيام بأحد الأعمال السابقة كأن يشترط رب المال على المضارب عدم تأخير الثمن إلى أجل معروف، ولا يجوز للمضارب أن يقرض مال المضاربة، والهبة من مال المضاربة.

✓ ان المضاربة المطلقة غير المقيدة تمنع صاحب رأس المال من أن يقيد المضارب ويتدخل في قراراته أي منح الاستقلالية والحرية للمضارب في العمل ولكن هذا بشرط أن لا يقوم بعمل يسبب الضرر لصاحب رأس المال، أما بالنسبة للمضاربة المقيدة غير المطلقة فإن صاحب رأس المال له الحق في أن يشترط على المضارب مجموعة من الشروط كالمضاربة في مجال معين وبلد معين وخلال فترة زمنية معينة على أن تكون معقولة.

#### ت- الشروط الخاصة بالربح:

الربح هو " الزائد على رأس المال نتيجة تقليدية في الأنشطة الاستثمارية المشروعة كالتجارة والصناعة وغيرها، بعد تغطية جميع المصاريف المنفقة عليه للحصول على تلك الزيادة" (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 50) ويشترط في الربح ما يلي:

✓ يجب تحديد نصيب من الربح لكل من المضارب وصاحب رأس المال عند التعاقد أي يجب أن يكون معلوماً.  
 ✓ يجب أن يكون نصيب كل طرف من الربح نسبة شائعة (كالنصف أو الثلث أو الربع) وليس مبلغاً محددًا.  
 ✓ أن يكون الربح مشتركاً بين رب المال والمضارب وذلك ليأخذ المالك بملكه والعامل بعمله وعلى هذا فلو شرط جميع الربح للمضارب فقد فسد العقد. (الصاوي، 1990، صفحة 90)

1-1-4 أنواع المضاربة: أنواع المضاربة متعددة حيث يمكن تقسيمها من عدة جوانب كما يلي:

أ- من حيث عدد الشركاء: وتنقسم إلى

➤ المضاربة الثنائية (الخاصة): وهي عقد يتم بين طرفين فقط هما رب المال والمضارب، أي علاقة ثنائية بينهما فقط، ويمكن أن يكون أحد الطرفين أو كلاهما شخصاً طبيعياً أو معنوياً كبنك أو شركة مثلاً.

➤ المضاربة المشتركة (الجماعية): وهي عقد يتم بين مجموعة من الأشخاص، أي علاقة متعددة الأطراف، حيث يمكن أن يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو أرباب الأموال متعددون والمضارب واحد، كما يمكن أن يتعدد أرباب الأموال والمضاربون.



ب- من حيث حرية المضارب في التصرف: وتنقسم إلى:

➤ المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي يقيد فيها رب المال المضارب بمجموعة من الشروط المقبولة شرعا كأن يشترط عليه أن يستثمر في مجال معين أو بلد معين وهذا جائز شرعا حيث عمل بها العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

➤ المضاربة المطلقة: وهي المضاربة التي يكون فيها للمضارب كامل الحرية في التصرف في أموال المضاربة دون وجود أي قيود أو شروط من قبل رب المال، لكن شريطة أن يكون ذلك في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية.

ت- من حيث المدة: وتنقسم بدورها إلى:

➤ المضاربة محددة المدة: وهي المضاربة التي يتم فيها اقتسام الأرباح بعد الانتهاء من العمل ورد رأس المال إلى صاحبه.

➤ المضاربة غير محددة المدة (المستمرة): وهي المضاربة التي يتم فيها اقتسام الأرباح بصفة دورية، أي قبل تصفيتها ودون رد لرأس المال.

1-1-5- إجراءات منح التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية: تختلف خطوات التمويل

بالمضاربة حسب نوع المضاربة:

أ- الخطوات العملية للتمويل بالمضاربة الثنائية في المصارف الإسلامية: تمر بالمراحل التالية:

➤ تقديم الطلب من قبل المتعامل إلى المصرف بهدف الحصول على التمويل الذي يحتاجه حاملا معه فكرة المشروع ومجموعة من المستندات من بينها الميزانيات والحسابات الختامية، مستندات عن السجل التجاري....

➤ يقوم المصرف بدراسة أولية للمشروع وذلك من خلال تقييم إمكانيات المتعامل من حيث الجوانب الشخصية (أخلاقه، سمعته، سلوكه....) بالإضافة إلى الجوانب المهنية (كفائته، خبرته، مؤهلاته....) ودراسة المشروع دراسة دقيقة من كافة الجوانب.

➤ اعتمادا على ما سبق يتم اتخاذ القرار من قبل الجهة المختصة بالمصرف إما بالموافقة بمنح التمويل للمتعامل أو بالرفض.

➤ بعد الموافقة على منح التمويل للمشروع من قبل المصرف يتم توقيع عقد المضاربة بين العميل والمصرف، حيث يتم تحديد الشروط وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ومن بينها تحديد نسبة كل طرف من الربح المحقق.

➤ بعد توقيع عقد المضاربة يتم تقديم رأس المال للمضارب ليعمل به وفقا لشروط العقد، وبعد ذلك يقوم المصرف بالتأكد من حسن سير العمليات عن طريق القيام بزيارات ميدانية إلى مواقع العمل وكتب تقارير دورية من المضارب عن سير المشروع.

بعد انتهاء مدة المضاربة المتفق عليها بين طرفي العقد يتم توزيع الأرباح حسب ما تم الاتفاق عليه بين المصرف والمضارب ولكن ذلك بعد أن يعيد المضارب رأس المال كاملاً للمصرف. أما في حالة تحقق خسارة فإن رب المال (المصرف) يتحملها لوحده وذلك في حالة ما إذا كانت أسباب هذه الخسارة تعود لعوامل السوق والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمشروع، أما إذا تبين وجود أي تقصير أو إهمال من قبل المضارب فإنه يتحمل الخسائر نتيجة لذلك.

ب- الخطوات العملية للتمويل بالمضاربة الجماعية في المصارف الإسلامية: تتمثل هذه الخطوات فيما

يلي: (الجبوري، 2014، الصفحات 104-105)

يتقدم أصحاب رؤوس الأموال بمدخراتهم بصورة فردية إلى البنوك الإسلامية وذلك بهدف استثمارها لهم في المجالات المناسبة.

يقوم البنك بدراسة فرص الاستثمار المتاحة والمرشحة للتمويل.

يخلط البنك أموال أصحاب رؤوس الأموال ويدفع بها إلى المستثمرين كل على حده وبالتالي تنعقد مجموعة من شركات المضاربة الثنائية بين المصرف والمستثمر.

تحتسب الأرباح في كل سنة بناء على ما يسمى بالتنقيض التقديري أو التقييم لموجودات الشركة بعد حسم النفقات.

توزع الأرباح بين الأطراف الثلاثة، صاحب رأس المال والبنك والمضارب.

1-1-6- مزايا التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية: تتمثل أهم مميزات التمويل بالمضاربة فيما

يلي:

■ صيغة استثمارية تجمع بين من أصحاب رؤوس الأموال وليست لديهم الخبرة الكافية لاستثماره ومن لا يملكون المال ولهم الخبرة والدراية في استثمارها. (العاقي، 2013، صفحة 117)

■ حصول رب المال على الربح العادي الذي يتكافأ مع الدور الفعلي الذي أداه ماله في التنمية الاقتصادية، لأن في ذلك تشجيعاً للمسلمين في إيداع أموالهم واستثمارها لدى المصارف الإسلامية بدلاً من الاكتناز المحرم. (الجبوري، 2014، صفحة 101)

■ إن التمويل بالمضاربة يتناسب تماماً مع صغار الحرفيين، ومع الأفراد الذين يملكون الخبرة والرغبة في القيام بعمل اقتصادي ولا تتوفر لديهم الموارد الكافية. (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 59)

■ النهوض باقتصاد المجتمعات الإسلامية.

■ وجود البديل الشرعي عن سعر الفائدة المحرم الذي أدى بعزوف العديد من أفراد المجتمع الإسلامي على

استثمار أموالهم من جهة واستثمار خبراتهم وكفاءتهم من جهة أخرى.

## 1-2-1- التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية:

تعد صيغة المشاركة من أكثر صيغ التمويل الشرعي مرونة وشمولاً، نظراً لما تتميز به من ملائمة مع جميع الاحتياجات التمويلية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وتمثل هذه الصيغة الأداة المثلى لتمويل شراء الأصول الثابتة وفقاً لسياسة البنك الائتمانية، القائمة على أساس مساهمة العميل إلى جانب البنك في تمويل مثل هذه الأصول، وتعد صيغة التمويل بالمشاركة من الصيغ الأساسية التي تمارسها المصارف الإسلامية لأنها لا تجعل من نفسها مجرد ممول فحسب بل تكون مشاركا للمتعاملين معه، والعلاقة بين البنك والعميل هي علاقة شريك وليست علاقة دائن بمدين، كما هو معمول به في البنوك التقليدية. (العاقي، 2013، صفحة 88)

## 1-2-1- مفهوم المشاركة:

❖ المشاركة لغة: في اللغة لفظ المشاركة يرتبط بلفظ الشركة. والشركة أو الشركة هي الاختلاط أو مخالطة الشريكين. (ابن منظور، 1956، صفحة 448)

❖ المشاركة اصطلاحاً: هي عبارة عن "عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح" (ابن عابدين، 2000، صفحة 32)

و يعرفها آخرون بأنها "تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة، ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق." (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 165)

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف المشاركة على أنها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من مال أو عمل، وتقاسم الربح أو الخسارة، مما يؤدي إلى نشوء شخص معنوي جديد مستقل عن شخصية كل من الشركاء.

## 1-2-2- مشروعية المشاركة: الشركة مشروعة من الكتاب والسنة والاجماع

❖ من الكتاب: قوله تعالى "إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" (سورة ص الآية 24) والخلطاء هم الشركاء.

❖ من السنة: عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "يقول الله تعالى: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانته خرجت من بينهما" (رواه أبو داود) إن الله تعالى يقول: ثالث الشريكين بالمعونة وحصول البركة والنماء ما لم يخن أحدهما صاحبه بترك أداء الأمانة وعدم التحرز من الخيانة فإذا خانته بذلك خرجت من بينهما يعني نزع البركة من مالهما. (الناوي، 1994، صفحة 335)

❖ من الإجماع: أجمع علماء المسلمين على جواز أنواع من الشركات والخلاف بينهم في بعض أنواعها وبعض أحكامها، وقد بُعث صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بالشركة فأقرهم عليها. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 166)

### 1-2-3- شروط المشاركة: يمكن اجمالها فيما يلي:

- ✓ أن يكون كل شريك أهلاً للتوكيل والتوكّل، فكل شريك في عقد الشركة هو موكل لغيره ووكيل عنه.
- ✓ أن يكون رأس المال موجوداً عند التعاقد ومعلومًا.
- ✓ أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة أحد الشركاء.
- ✓ أن يكون رأس المال من النقد، ولقد أجاز بعض الفقهاء من المالكية والحنابلة أن تكون من العروض (كالأراضي، المباني، الآلات) شريطة تقويمها بالنقود.
- ✓ لا يشترط التساوي في حصص المساهمين كما لا يشترط خلط رأس مال الشركاء لكن يفضل ذلك.
- ✓ أن يكون الربح معلوماً فجهالته تؤدي إلى فساد عقد الشركة.
- ✓ أن لا يكون الربح محدد المقدار أي يكون نصيب كل شريك جزءاً شائعاً من الجملة حسب الاتفاق بين الشركاء.

- ✓ أن توزع الخسارة حسب حصة كل شريك في رأس مال الشركة، ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك.
- ✓ أن تكون يد كل شريك في كل ما يختص بأعمال وأموال الشركة يد أمانة، فلا يضمن ما أُلّف إلا إذا قصر أو تجاوز حدود الأمانة، وإن لم يكن ثمة تقصير أو تجاوز فما يقع على أحدهم من ضمان في أثناء عمل الشركة يلزم به كل الشركاء. (المغربي، 2004، صفحة 170)

### 1-2-4- أنواع التمويل بالمشاركة: يوجد أشكال متعددة للتمويل بالمشاركة التي يمكن للمصارف

الإسلامية أن تمارسها، وتتمثل أهمها فيما يلي:

#### أ- المشاركة قصيرة الأجل:

يكون هذا النوع من المشاركات محدد بعمدة ويتضمن الاتفاق بين الأطراف على توقيت معين للتمويل، كأن يقوم البنك بتمويل جزء من رأس المال العامل لدورة واحدة للنشاط الجاري أو لسنة مالية أو قيام البنك الإسلامي بتمويل عملية محددة مثل عملية مقاولات من أجل إنشاء مبنى معين أو توريد عملية معينة خلال فترة محددة قصيرة الأجل، وعند انتهاء العملية الممولة يقوم البنك الإسلامي والعميل باقتسام الأرباح أو العائد وفقاً للنسب المتفق عليها، ويكون في المشاركة قصيرة الأجل توضيح حدود العلاقة بين طرفيها أي بين البنك والعميل، ثم يتم وضع أجل محدد يتعين الالتزام به من أجل تلافي لأي خلافات قد تحدث بين الطرفين، إلا إذا ما اتفق الطرفين على غير ذلك فيما بعد فيتم تأسيس مشاركة جديدة. (عريقات و سعيد، 2010، صفحة 115)

ب- المشاركة طويلة الأجل: وتعتبر من أهم أنواع المشاركات وأكثرها انتشارا واستخداما في المصارف الإسلامية، وهي تنقسم إلى نوعين:

### ب1- المشاركة الثابتة (الدائمة):

و هي التي يكون فيها المصرف شريك للمتعامل في رأس مال مشروع تجاري، صناعي، عقاري وزراعي....

و تكون المشاركة بين البنك والمتعاملين بحصص متساوية أو متفاوتة حسب الاتفاق بين الطرفين، كما يتم الاتفاق على كيفية إدارة المشروع حيث يمكن أن يديره العميل المتعامل وهذا ما هو شائع، (و الملاحظ أن هذه الوضعية تجعل العملية مزيجا من المشاركة والمضاربة، لأن المتعامل يحصل أولا على نسبة من مردودية العملية كمقابل للإدارة بصفته مضاربا ويقسم الباقي بينه وبين البنك على أساس مشاركة كل منهما في رأس مالها) (أبو الهول، 2012، صفحة 165) كما يمكن أن تكون الإدارة بين كل من البنك والمتعامل (ويكون البنك الإسلامي وفقا لهذه الصيغة شريكا ليس فقط في رأس المال ولكن يكون شريكا في إدارة المشروع والاشراف عليه وفي العائد الذي يرزق به وكذلك بالحصة التي تم الاتفاق عليها وفق الأطر الشرعية الحاكمة لعملية المشاركة). (عريقات و سعيد، 2010، صفحة 166) يقسم الطرفان الأرباح حسب الاتفاق بينهما أما في حالة وجود خسارة فيتحملها كل طرف حسب حصته في رأس مال المشروع.

و المقصود بكون هذه المشاركة دائمة هو استمرارية وجود كل طرف يحتفظ بحصص ثابتة في رأس مال المشروع حتى يتم إنجازها وتصفى الشركة. (أبو الهول، 2012، صفحة 165)

### ب2- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك:

تعرف على أنها " المشاركة التي يساهم فيها البنك في رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية أو بنايات أو زراعة أو مصنع مع شريك أو أكثر عندئذ يستحق كل من الشركاء نصيبه من الأرباح بموجب الاتفاق عند التعاقد مع وعد البنك أن يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى شركائه والشركاء يعدون بشراء أسهم البنك والحلول محله في الملكية، سواء على دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها. (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 69)

و قد عرف قانون البنك الإسلامي الأردني رقم 13 لسنة 1978 في المادة الثانية المشاركة المتناقصة بأنها "دخول البنك بصفة شريك ممول كليا أو جزئيا في مشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس الاتفاق مع الشريك الآخر

بحصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل المتحقق فعلا ، مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي أو أي قدر منه يتفق عليه، ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل" (أبو الهول، 2012، صفحة 172)

#### ❖ خطوات المشاركة المنتهية بالتمليك:

تم عملية المشاركة المنتهية بالتمليك وفقا للخطوات التالية: (الجبوري، 2014، الصفحات 117-118)

1. يتقدم العميل بطلب تمويل للبنك الإسلامي على أساس المشاركة في مشروع استثماري مشاركة متناقصة، ويرفق معه دراسة جدوى اقتصادية للمشروع، والوثائق اللازمة كسند ملكية أرض أو غير ذلك من الوثائق.
  2. يقوم البنك بدراسة الموضوع للتحقق منه.
  3. إذا تمت الموافقة من البنك على المشاركة تحدد الأمور الآتية:
    - أ- قيمة التمويل الذي يقدمه البنك وكيفية الدفع وشروطه.
    - ب- تحديد الضمانات المطلوبة من رهن أو غيره لصالح البنك.
    - ت- كتابة العقد والتوقيع عليه.
    - ث- فتح حساب خاص بالشركة.
    - ج- توزيع الأرباح وتكون حسب الاتفاق أما الخسارة فتكون بقدر نسبة المساهمة في رأس المال.
  4. يقبل البنك التنازل عن حصته في المشروع للشريك جزئيا أو كليا، من خلال عدة صور:
    - أ- اتفاق الطرفين على أن يحل الشريك محل البنك بعد نهاية مدة الشركة.
    - ب- اتفاق الطرفين على تقسيم الربح ثلاثة أقسام بنسبة يتفق عليها، نسبة للبنك كعائد مشاركة، ونسبة للشريك الآخر كعائد لما دفعه وما يقدمه من عمل ونسبة لشراء حصته.
    - ت- اتفاق الطرفين على تقسيم رأس المال إلى حصص، ولكل منها قيمة محددة، ويحصل كل منهم على نصيبه في كل سنة، بحيث تتناقص أسهم البنك وحصصه، وبالمقابل تزيد حصص الشريك وأسهمه حتى تصل إلى امتلاكه لجميع أسهم البنك ملكية تامة.
- ❖ يكمن الفرق بين المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة في عنصر واحد وهو الاستمرار والدوام حيث أنه في المشاركة الثابتة يهدف كل شريك إلى البقاء في الشركة وعدم الخروج منها إلا بانقضائها أو فسخها أما بالنسبة للمشاركة المتناقصة فنها من ناحية المصرف حيث أنه لا يهدف إلى البقاء والاستمرار في الشركة، فهو يتنازل للشريك الآخر ليحل محله في ملكية المشروع حسب الاتفاق بينهما.

## 1-2-5- مزايا التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية: تتمثل فيما يلي:

✓ توزيع المخاطر بين أصحاب رؤوس الأموال وتوفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 171)

✓ إن مشاركة البنوك الإسلامية لشركائهم في نشاطهم الإنتاجي، تؤدي إلى الربط بين عنصري رأس المال والعمل في مجال التنمية الاقتصادية. (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 81)

✓ مساهمة العميل في حصة من رأس مال المشروع تجعله أكثر حرصا على إنجاح المشروع وعدم الإهمال والتقصير.

✓ للمصرف الحق في الإدارة والاشراف على المشروع إلى جانب العميل، حيث يمكنه التدخل متى وجد ذلك مناسباً وهذا عكس المضاربة التي لا يمكن فيها للمصرف التدخل في الإدارة.

✓ نظام المشاركة له دوره الفعال في حشد الموارد الاقتصادية، و ثم تأسيس المشروعات الإنتاجية التي تساعد في تطوير ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا بدوره يقوم بمعالجة الأمراض الاقتصادية مثل (الركود، التضخم، سوء توزيع الثروة، هدر الموارد الاقتصادية) (الجبوري، 2014، صفحة 119)

✓ تحقق العدالة في توزيع العائد وعدم تركيز الثروة.

## 1-2-6- الفرق بين المضاربة والمشاركة: تتمثل أهم الفروقات بين المشاركة والمضاربة فيما يلي:

(الجبوري، 2014، صفحة 121)

✓ في عقد المشاركة يُقدّم كل من رأس المال والعمل من كل الشركاء، ويعني هذا أن العمل يكون من حق كل شريك حتى لو لم يعمل في الشركة، أما في المضاربة فإن رأس المال يقدم من طرف والعمل من طرف آخر، ويكون العمل من حق العامل فقط ولا يحق لصاحب رأس المال أن يعمل.

✓ يكون الربح في المشاركة والمضاربة حسب الاتفاق، أما بالنسبة للخسارة في المشاركة فهي على كل الشركاء وتكون بنسبة حصة كل منهما في رأس المال، أما في المضاربة فيتحمل رب المال الخسارة بمفرده إلا إذا قصر المضارب العمل أو أهمل أو خالف شروط العقد، لأنه عند مخالفته لشروط العقد فهو بهذه الحالة سوف يتحمل الخسارة بسبب تقصيره.

✓ في المشاركة يتصرف كل شريك بأموال الشركة بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن شركائه، أما في المضاربة فالتصرف الكامل يكون للعامل فقط، إلا إذا قيده رب المال ببعض الشروط.

## 1-3-1- التمويل بالمزراعة في المصارف الإسلامية:

تحتل الزراعة أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم ومن بينها الدول الإسلامية، حيث تعمل المصارف الإسلامية على انعاش قطاع الزراعة من خلال استخدام عدة صيغ أهمها الزراعة وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الجزء.

## 1-3-1- مفهوم الزراعة:

- ❖ المزراعة لغة: مفاعلة من الزرع، جاء في لسان العرب: زرع الحب يزرعه زرعاً وزراعة. بذره، وقيل الزرع: نبات كل شيء يحرث، وقيل الزرع: طرح البذر. (ابن منظور، 1956، صفحة 1826)
- ❖ المزراعة اصطلاحاً: معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع، على أن يقسم الحاصل بينهما بالحصص المتفق عليها وقت العقد، فهي نوع شركة على كون الأرض من طرف والعمل من طرف آخر، على أن تزرع الأرض وتكون حاصلتها بينهما. (حماد، 1995، صفحة 304)
- ❖ المزراعة اقتصادياً:

- عرفها القانون المدني الأردني في المادة 723 بأنها "عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها على أن يكون المحصول مشتركاً بينهما بالحصص المتفق عليها"
- هي شراكة بين طرفين أو أكثر أحدهما صاحب الأرض والآخر العامل (المزارع) حيث يتم تقسيم الناتج عن عملية الزراعة بينهما بنسب شائعة كالثلث، الربع أو النصف.

## 1-3-2- مشروعية الزراعة:

- أجازها الامام مالك وأحمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة واستدلوا على رأيهم هذا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع، لذا سميت بالمخابرة، كما أن الناس بحاجة إليها. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 103)
- و عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه، فإن أبي فليمسك أرضه" (رواه البخاري)

## 1-3-3- شروط الزراعة: تتمثل فيما يلي:

- أهلية المتعاقدين.
- أن تكون الأرض معلومة صالحة للزراعة، منعا للغرر، لكي يعرف العامل تناسب ربحه مع حجمها ولكي لا يضع جهده إذا لم تكن صالحة للزراعة إذ لا فائدة حينئذ من العقد. (فيض الله، 1978، صفحة 410)
- تحديد الأرض وتسليمها للعامل (المزارع).



✚ معرفة البذر من حيث النوع والصفة والجنس. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 203)

✚ تحديد حصة كل طرف من الناتج بشكل يتناسب مع ما قدمه كل منهم في هذه العملية وبنسب شائعة.

✚ تحديد من عليه البذر.

✚ تحديد مدة عملية المزارعة بحيث تكون كافية لتحقيق الإنتاج الزراعي.

✚ لا يجوز في صيغة المزارعة اشتراط حصول أي من أطرافها على مقدار محدد من الإنتاج مسبقا كحصة له وإنما يحصل على النسبة المحددة له والمتفق عليها من المحصول الزراعي، كما لا يمكن تخصيص الغلة الزراعية (الناتج الزراعي) المتحقق من جزء محدد من مساحة من الأرض، لأن هذا قد يؤدي إلى حصوله على الحصة من ذلك الجزء التي تكون أكبر بحكم خصوبتها، أو توفر المياه لها بدرجة أكبر، أو غير ذلك، وهو ما يعني الاضرار بالآخرين من خلال انخفاض ما يحصلون عليه من انتاج، كما لا يجوز ضمان عدم هلاك الإنتاج من أحد أطراف المزارعة، لأن هذا يخضع لظروف طبيعية خارج التحكم والسيطرة عليها، وحتى يتم تلافي تحقق ضرر وضرار من خلال كل ذلك. (خلف، 2005، صفحة 367)

### 1-3-4- أشكال المزارعة: تتمثل فيما يلي:

✓ تقديم رأس المال والعمل من طرف، والأرض من طرف آخر.

✓ تقديم العمل من طرف، أما الأرض ورأس المال من طرف آخر.

✓ تقديم العمل من طرف، والأرض من طرف آخر، أما رأس المال فيكون مشترك بين الطرفين.

✓ تقديم الأرض من طرف، والعمل من طرف آخر، أما رأس المال يوفره طرف آخر كالمصارف الإسلامية.

### 1-3-5- التطبيق العملي للمزارعة في المصارف الإسلامية: (الجبوري، 2014، الصفحات

124-125)

في بعض الدول تقوم البنوك الإسلامية كما هو الحال في السودان ولا سيما البنك الإسلامي السوداني بتطوير تطبيقات أخرى للمشاركة ذات إمكانات هائلة للتنمية الريفية والزراعية في الدول الإسلامية، ويقدم البنك الإسلامي المال للمزارعين عن طريق اتفاق المشاركة، والطريقة المستخدمة لهذا النوع من التمويل تكون بالشكل الآتي:

- يدخل البنك الإسلامي والمزارع في عقد مشاركة يزود البنك بمقتضاه المزارع بأصول ثابتة معينة مثل المحارث والجرارات الزراعية وغيرها، وبعض من رأس مال العمل مثل الوقود والزيوت والبذور والمبيدات الحشرية والأسمدة، وتقتصر حصة المزارع على تقديم الأرض والعمل والإدارة، وما دام عقد مشاركة فإنه لن تكون هناك حاجة لأي ضمانات إضافية أو ضمانات مصاحبة سوى الضمان الشخصي، وتقسم الأرباح بين المزارع والبنك بطريقة يدفع

خلالها للمزارع 30% من صافي الأرباح تعويضاً عن إدارته ثم تقسم 70% الباقية بين البنك والمزارع على أساس نصيب كل طرف وحصته في الأسهم.

- نجد أن البنوك الإسلامية الأردنية ليس لها دور كبير في عملية التمويل للزراعة في الأردن، في أي صيغة من صيغ الاستثمار التي تتعامل بها في بنوكها الإسلامية في مجال المزارعة، وعند متابعة ودراسة وتحليل النسب لهذه الصيغ نجد أن ذلك التمويل بسيط ولا يشكل نسبة عالية من تمويلات البنوك الأردنية، قياساً على البنوك الإسلامية التي تقدم أعلى نسب التمويل في المجال الزراعي كما في التجربة السابقة للسودان.

#### 1-4-1- التمويل بالمساقاة في المصارف الإسلامية:

##### 1-4-1-1- مفهوم المساقاة:

❖ المساقاة لغة: مأخوذة من سقى وهي أن يستعمل رجلاً في نخيل أو كروم يقوم بإصلاحها على أن يكون له سهم معلوم من ما شغله. (ابن منظور، 1956، صفحة 394)

❖ المساقاة اصطلاحاً: عرفها الأحناف والمالكية بأنها "عقد على خدمة الشجر وإصلاحه على سهم معلوم من غلته" (قحف، 2004، صفحة 16)

❖ المساقاة اقتصادياً: "عقد المساقاة عقد يرد على إصلاح الشجر، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والري والتنظيف والحراسة وغير ذلك، على أن يتم اقتسام ثمرة الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها" (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 204)

##### 1-4-1-2- مشروعية المساقاة:

المساقاة جائزة عند الجمهور ويستدلون بذلك بمعاملة النبي صلى الله عليه وسلم مع يهود خيبر، حيث عامل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع.

##### 1-4-1-3- شروط المساقاة: تتمثل فيما يلي:

- ✓ أهلية المتعاقدين ويجب أن تتوفر على كافة شروط العقد.
- ✓ يجب تسليم الأرض بما فيها من أشجار للمتعاقل حتى يتمكن من العمل فيها.
- ✓ أن يكون للشجر المدفوع للعامل ثمرة تزيد بالعمل. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 204)
- ✓ تحديد حصة كل طرف من الناتج المتحقق فعلاً بنسب شائعة.
- ✓ يشترط أن يكون شجر معلوم بالرؤية أو بالصفة التي لا يختلف معها كالبيع فإن سقاه على بستان بغير رؤية ولا صفة لم يصح. (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 92)

✓ تحديد مدة المساقاة حتى لا يحدث نزاع بين الطرفين.

#### 1-4-4- التطبيق العملي للمساقاة في المصارف الإسلامية:

يمكن تطبيق هذه الصيغة كما يلي: (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 93)

❖ أن يقوم البنك بشراء أراضي صالحة للزراعة ويبرم عقدا مع من يزرعها ويسقيها، فيمكن أن يكون التعاقد مع شخص واحد، وهذا جائز عند الشافعية حيث لا يرون صحة المزارعة بدون المساقاة، أو أن يعقد اتفاقا مع من يزرعها مطبقا أسلوب المزارعة، ثم يبرم عقد مساقاة مع شخص آخر، وهذه الصورة تؤدي إلى زيادة الأصول للبنك.

❖ أن يقوم البنك بتمويل عمليات السقي للأراضي التي يعجز أصحابها عن سقيها من خلال توفير معدات ولوازم للسقي، على أن يباشر هذه العملية عامل تحدد له أجره معينة، ويقسم الناتج بين البنك وصاحب الأرض.

#### 2- أساليب التمويل القائمة على الدين التجاري (البيوع) في المصارف الإسلامية.

##### 1-2- التمويل بالمراجعة في المصارف الإسلامية:

##### 1-1-2- مفهوم المراجعة:

❖ المراجعة لغة: المراجعة صيغة "مفاعلة" من الربح وهو الزيادة، والربح هو النماء في التجارة. (ابن منظور، 1956، صفحة 442)

##### ❖ المراجعة اصطلاحا:

▪ عند المالكية "المراجعة عبارة عن بيع السلعة بالثمن المشتراة به مع زيادة ربح معلوم للمتعاقدين" (الدردير، دون سنة نشر، صفحة 159)

▪ عند الحنفية "المراجعة هي نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح" (المرغيناني، 1197، صفحة 56)

▪ عرفها الحنابلة "بأنها أن يخبر برأسماله ثم يبيع به ويربح" (ابن قدامة، 1988، صفحة 94)

▪ عرفها الشافعية "عقد بني الثمن فيه على ثمن المبيع الأول مع زيادة" (ملحم، 1989، صفحة 28)

##### ❖ المفهوم الاقتصادي للمراجعة:

هي اتفاق بين مشتر لسلعة معينة وبائع لها، ومواصفات محددة على أساس كلفة السلعة، أي ثمنها ومصاريفها، إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه الطرفين، والسلع قد يتم تسليمها في الحال وفي أجل معين، ودفع الثمن قد يتم في الحال أو لاحقا. (خلف، 2005، صفحة 293)

## 2-1-2- مشروعية المراجعة:

❖ من الكتاب:

قوله تعالى " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا " (البقرة 275) والمراجعة تدخل عموم عقد البيع الذي توفرت شروطه وأركانها، وكذلك قوله تعالى " لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ " (البقرة 198) قال الكاساني: والمراجعة ابتغاء الفضل من البيع. (الجبوري، 2014، صفحة 131)

❖ من السنة: (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 129)

قوله صلى الله عليه وسلم "إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم" و قوله صلى الله عليه وسلم عندما سُئِلَ عن أفضل الكسب فقال: "كل بيع مبرور وعمل الرجل بيده" رواه أحمد والحاكم والطبراني.

## 2-1-3- شروط المراجعة:

المراجعة بيع كالبيوع تحل بما تحل به البيوع، فعندما يكون البيع حلالاً فهي حلال، وإذا كان البيع حراماً فهي حرام، ولكن يلزم لصحة المراجعة بالإضافة إلى الشروط العامة في العقود ( كالأهلية والمحل والصيغة) بعض الشروط الأخرى (العالي، 2013، صفحة 79) وتمثل هذه الشروط فيما يلي:

✓ أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني، لأن المراجعة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، والعلم بالثمن الأول شرط لصحة المبيع فإذا كان مجهولاً كقول القائل: قد بعثك بالثمن الذي أبيع به عادة، وربح عشرة دراهم من ثمنه درهماً، ولم يبين الثمن الأول، لم يُجْزُ لبقاء الثمن مجهولاً. (الجبوري، 2014، صفحة 134)

✓ أن يكون الربح معلوماً للطرفين.

✓ أن يكون عقد البيع الأول صحيحاً من الناحية الشرعية.

✓ أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، كأن يشتري المصرف الإسلامي (المشتري الأول) البضاعة بجنسها (ملح مقابل ملح أو ذهب مقابل ذهب أو قمح مقابل قمح) فلا يجوز في هذه الحالة بيعها بجنسها مراجعة، لأن الزيادة في هذه الحالة تكون ربا بدون شك. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 136)

✓ تحديد النفقات التي تحملها البائع على السلعة.

✓ أن يكون رأس المال من المثليات كالمكيمات والموزونات والعديدات المتقاربة، فإن كان قيمياً (لا أمثال له) كالعروض، لا يجوز بيعه مراجعة ممن ليس العرض في ملكه، لأن المراجعة بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم. (ملحم، 1989، صفحة 38)

## 2-1-4- أنواع المراجعة: يمكن تقسيم المراجعة إلى نوعين:

أ- المراجعة البسيطة: وهي التي يشترط فيها أن يكون ما يتم بيعه ملكا للبائع، وتمارس البنوك الإسلامية هذا النوع من البيوع عن طريق شركاتها التابعة، أو عن طريق الشركات التي يدخل معها البنك في تعاملات. (خلف، 2005، صفحة 302)

ب- المراجعة المركبة: وتسمى أيضا المراجعة للآمر بالشراء وتعرف على أنها "البيع الذي يتفاوض بشأنه طرفان أو أكثر ويتواعدان على تنفيذ هذا التفاوض الذي يطلب بمقتضاه الأمر من المأمور شراء سلعة لنفسه، ويعد الأمر المأمور شرائها منه وتريجه فيها، على أن يعقد بيعا بعد تملك المأمور للسلعة وهذا البيع قد يكون مع عدم الالتزام بالشراء أو مع الالتزام له" (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 97)

## 2-1-5- مراحل المراجعة: تتم عملية المراجعة وفقا للخطوات التالية:

1- يقوم العميل (الآمر بالشراء) بتقديم طلب شراء سلعة ما للمصرف الإسلامي، حيث يتضمن الطلب مواصفات السلعة، ثمنها، وثائق تتعلق بالعميل بالإضافة إلى طريقة التسديد وشروط التسلم.

2- يقوم المصرف بدراسة طلب العميل (الآمر بالشراء) من عدة جوانب تتمثل في:

- سلامة البيانات المقدمة في طلب الشراء.

- التأكد من سلامة العملية من الناحية الشرعية.

- تحديد تكلفة العملية وكذا نسبة المراجعة.

3- في حالة موافقة المصرف على طلب العميل، يتم ابلاغ العميل بالشروط، وفي حالة موافقة كلا الطرفين يقوم البنك بشراء البضاعة المتفق عليها بحيث تنتقل ملكية السلعة من البائع إلى البنك عن طريق إبرام عقد البيع.

4- يتم ابلاغ العميل بأن البضاعة جاهزة للتسليم وبالتالي إبرام عقد بيع لنقل ملكية البضاعة من البنك إلى العميل بالإضافة إلى تحرير كمبيالات موقعة بالأقساط حسب تواريخ التسديد المتفق عليها.

## 2-2- التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية (بيع السلم):

## 2-2-1- مفهوم السلم:

❖ بيع السلم لغة: " بالتحريك: السلم، وأسلمَ في الشيء وسلّمَ وأسلّفَ بمعنى واحد، يقال: أسلمَ وسلّمَ إذا أسلف، وهو أن تعطي فضة وذهبا في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة وسلمته إليه " (ابن منظور، 1956، صفحة 2081)

❖ بيع السلم اصطلاحا: عرفه الفقهاء كما يلي: (عثمان، 2004، صفحة 14)

• الملكية: " هو بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر الثمن لأجل".

- الخنابلة: "هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد"
- الخنفية: "هو على أنه "السلم هو شراء آجل بعاجل"
- الشافعية: " هو عقد على موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا"

كما يمكن تعريف بيع السلم على أنه عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقاً، أي بموعد محدد ومن ثم فإن الثمن يدفع عاجلاً والسلعة آجلاً، أي هو بيع موصوف في الذمة يبدل يتم دفعه فوراً. (خلف، 2005، صفحة 331)

### 2-2-2- مشروعية السلم: السلم مشروع في الكتاب والسنة والاجماع

❖ من الكتاب:

قوله تعالى " يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ " (سورة البقرة الآية 282) وقد قال ابن عباس أشهد أن الله سبحانه وتعالى أجاز السلم وأنزل فيه أطول آية في كتابه الكريم وتلى الآية السابقة.

❖ من السنة:

روى عبد الله ابن عباس رضي الله عنه قال: " قديم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ<sup>1</sup> فِي التُّمَارِ السَّنَةِ وَالسَّتِينَ فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مَعْلُومٍ. " (ابن عثيمين، 2006، صفحة 19)

### 2-2-3- شروط بيع السلم:

يجب توفر مجموعة من الشروط حتى يعتبر عقد بيع السلم صحيحاً وتمثل هذه الشروط فيما يلي:

✓ لا يجوز أن يكون المال المسلم، أي السلم (الثمن) والمسلم فيه (السلعة) من الأجناس أو الأصناف الربوية التي لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيئة (رباً) وبذلك فإن هذا يعني أن لا يكون البديلين من الأموال الربوية فلا يجوز مبادلة مال بمال آخر من جنسه، كمبادلة الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة، وما إلى ذلك حتى يتم بموجب هذا الشرط الابتعاد عن التعامل الربوي المحرم شرعاً. (خلف، 2005، صفحة 333)

✓ يجب أن يقبض رأس مال السلم في مجلس العقد. (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 107)

✓ وجوب تحديد الثمن بين المتعاقدين وقت التعاقد، حيث يكون الثمن بالسعر السائد في السوق وقت إتمام العقد ولا يجوز تحديده بسعر السوق في المستقبل.

<sup>1</sup> السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز

✓ يجب تسليم المسلم فيه (السلعة المباعة) في آجال معلومة ومحددة حيث يجب أن يكون موجودا في الوقت الذي تم تحديده.

✓ أن يكون المسلم فيه معلوما من حيث الجنس كحنطة أو شعير ومعلوم النوع كحنطة سقية أو سهلية أو جبلية، ومعلوم الصفة كحنطة جيدة أو رديئة أو متوسطة، ومعلوم القدر وزنا أو كيلا أو ذرعا أو عدا، واشتراط المعلوماتية غرضه إزالة الجهالة المفضية إلى النزاع وهذا مستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم فيما تقدم " من أسلف في شيءٍ فليُسلف في كيلٍ معلومٍ ووزنٍ معلومٍ إلى أجلٍ معلومٍ " (الجبوري، 2014، صفحة 161)

✓ اشترط جمهور الفقهاء من المالكية والحنفية والحنابلة لصحة السلم أن يكون المسلم فيه مؤجلا وقرروا عدم صحة السلم الحال، لأن هذا ما يميز السلم عن غيره من البيوع، وأجاز الشافعية أن يكون السلم حالا. (حماد، 1993، صفحة 54)

#### 2-2-4- الخطوات العملية لبّيع السلم في المصارف الإسلامية: تتمثل فيما يلي:

1- يتقدم المتعامل إلى المصرف للحصول على تمويل عن طريق بيع السلم محمدا أنواع السلعة (المسلم فيه) بالإضافة إلى مجموعة من السندات أهمها ضمانات الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف وهو أمر يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- يقوم المصرف بدراسة طلب العميل من الناحية الائتمانية والفنية والضوابط الشرعية.

3- في حالة موافقة المصرف يتم الاتفاق على كافة الشروط ومن ثم إبرام عقد بيع السلم بين الطرفين، وتسليم الثمن للمسلم إليه فورا في مجلس العقد بحسب ما تم الاتفاق عليه.

4- يقوم المصرف باستلام البضاعة في الأجل المحدد بإحدى الطرق التالية: (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 199)

أ- يستلم المصرف الإسلامي السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفته.

ب- يوكل المصرف البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظير أجر متفق عليه.

ت- توجيه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (مشتري) بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها.

و من الجدير بالذكر هنا أنه لا يحق للمشتري في السلم أن يقوم ببيع البضاعة قبل قبضها.

#### 2-2-5- مجالات تطبيق عقد السلم:

يجوز تطبيق عقد السلم في كل أنواع السلع والخدمات التي تتوفر على شروط هذا العقد، حيث يعتبر كحل للتجار والحرفيين والفلاحين للحصول على السيولة بهدف ضمان استمرار نشاطهم من جهة، ومن جهة أخرى تستغل المصارف الإسلامية الأموال المعطلة لديها وتستفيد من فرق السعر وهو الربح الحاصل بين سعر الشراء وسعر البيع.

يوجد عدة مجالات لتطبيق عقد السلم يمكن إنجازها فيما يلي:

➤ القطاع الفلاحي: يعتبر هذا القطاع الأكثر استخداماً للتمويل بالسلم، حيث تقوم المصارف الإسلامية بشراء المحاصيل الزراعية قبل موعد حصادها مقابل سعر منخفض وبالتالي تستفيد المصارف من فرق السعر وفي المقابل يستفيد الفلاحون من السيولة النقدية (التمويل المسبق) لاستمرار نشاطهم والانفاق على زراعتهم.

➤ تمويل الحرفيين وصغار المنتجين: ويكون ذلك عن طريق امدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 200)

➤ القطاع الصناعي: ويكون ذلك من خلال تمويل النشاط الصناعي خاصة خلال مرحلة الإنتاج من خلال شراء بعض المنتجات سلماً وإعادة بيعها بسعر أعلى بعد استلامها.

## 2-2-6- مزايا بيع السلم: للسلم مزايا عديدة يمكن إنجازها فيما يلي:

- ✓ تمكين المزارعين والحرفيين والتجار من استمرار نشاطهم وعدم تعثرهم من خلال توفير السيولة لهم.
- ✓ حل مشكل الدولة بسبب تعثر ديون القطاع الزراعي. (عريقات و سعيد، 2010، صفحة 209)
- ✓ يؤدي التمويل بالسلم إلى ترشيد تكاليف الإنتاج لأن ثمن البيع يكون معروفاً ومقبوضاً قبل البدء في الإنتاج، وبذلك فإن البائع لكي يحقق ربحاً يجب عليه ترشيد التكاليف بما ينطوي على حسن استخدام الموارد. (عمر، 2004، صفحة 74)
- ✓ يمكن تطبيقه مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف دول العالم.

## 2-3- التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية:

### 2-3-1- مفهوم الاستصناع:

❖ الاستصناع لغة: الاستصناع هو طلب الصنعة، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه. (ابن منظور، 1911، صفحة 981)

### ❖ الاستصناع اصطلاحاً:

- عرفه الكاساني على أنه "عقد مبيع في الذمة شرط فيه العمل" (الكاساني، 1986، صفحة 02)
- الاستصناع عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات (بشكل يمنع أي جهالة مفضية للتراع) للطرف الآخر (المستصنع)، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن محدد يدفعه المستصنع للصانع إما حالاً أو مقسطاً أو مؤجلاً. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 191)



## 2-3-2- مشروعية الاستصناع:

الاستصناع مشروع بالسنة وذلك استنادا على حديث صنع المنبر حيث بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى امْرَأَةٍ: مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ، يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ. (البخاري، 1400 هـ، صفحة 448)

## 2-3-3- شروط الاستصناع:

يجب توفر مجموعة من الشروط حتى يعتبر عقد الاستصناع صحيحا وهي:

- ✓ يجب بيان جنس المستصنع ونوعه وصفته وقدره وصفا دقيقا وبشكل واضح لا يدع مجالاً للتراع والاختلاف.
- ✓ يجب أن لا يتضمن العقد أجلا محددًا لأنه يتضمنه الأجل يصير العقد سَلْمًا وليس استصناعا، وفي مثل ذلك ينطبق عليه حكم السلم وشروطه. (الجبوري، 2014، صفحة 168)
- ✓ أن يكون محل العقد مما يجري فيه التعامل بين الناس.
- ✓ يجب أن تكون المواد الخام اللازمة للصناعة من الصانع، أما إذا قدم هذه المواد المستصنع يصبح العقد إجارة لا استصناعا، فإذا أراد شخص استصناع قميص مثلا فإن الخياط هو الذي سيأتي بالقماش بالإضافة إلى مستلزمات صناعة القميص في عقد الاستصناع، أما إذا جاء الشخص بقماش قميصه فيصبح الخياط أجيرا لا صناعا ويكون العقد إجارة. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 192)
- ✓ دفع الثمن لا يعتبر شرطا وقت التعاقد في الاستصناع، حيث يمكن تأجيل دفع الثمن أو تقديمه، أو دفعه بأقساط أي على دفعات، واشتراط دفع الثمن وقت التعاقد شرط في السَلْم وليس في الاستصناع. (خلف، 2005، صفحة 383)

## 2-3-4- أشكال التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية:

يوجد شكلان لتطبيق التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية وهما: (غسان و قحف، 2000، صفحة 180)

- أ- يقوم المصرف بصناعة السلعة التي التزم ببيعها بنفسه وتسليمها في موعد مستقبلي.
- ب- يستطيع المصرف أن يعهد بأمر صناعتها لطرف آخر بعقد استصناع آخر، تذكر فيه نفس مواصفات السلعة وموعد تسليمها. الأمر الذي يمكن المصرف من اتخاذ أسلوب الاستصناع والاستصناع الموازي، فيكون المصرف صناعا في العقد الأول مع عميله، ومستصنعا في العقد الثاني مع الصانع الفعلي، ويكون ربحه هو الفارق بين السعرين.

➤ و قد اشترط أهل العلم شروطا خاصة بالاستصناع الموازي إضافة إلى شروط الاستصناع وذلك لئلا يكون الاستصناع الموازي حيلة إلى الربا ومن بين هذه الشروط ما يلي: (الزرقا، 1999، صفحة 29)

- يجب أن يكون عقد المصرف مع المستصنع منفصلا عن عقده مع الصانع.
- يجب على المصرف أن يمتلك السلعة امتلاكاً حقيقياً قبل بيعها على المستصنع.
- يجب على المصرف أن يتحمل نتيجة ابرامه عقد الاستصناع بصفته صانعا كل تبعات المالك، ولا يحق له أن يحولها إلى العميل الآخر في الاستصناع الموازي.

### 2-3-5- الخطوات العملية لتمويل الاستصناع في المصارف الإسلامية: تتمثل في الخطوات التالية:

- 1- يتقدم العميل إلى المصرف الإسلامي بطلب استصناع سلعة ما (عقار أو منقول) محددًا المواصفات المطلوبة وصفاً دقيقاً، يرفق هذا الطلب بملف يتضمن الوثائق اللازمة.
- 2- يقوم المصرف بدراسة فنية ومالية للمشروع، وفي حالة الموافقة على الطلب يتم إبلاغ العميل وتوقيع عقد استصناع بين الطرفين، علماً أنه غالباً ما يكلف المصرف طرف آخر بالتنفيذ ويوقع معه عقد استصناع موازي، حيث أن المصرف في العقد الأول يعتبر صانعا وفي العقد الثاني مستصنعا.
- 3- بعد الانتهاء من تنفيذ السلعة بالمواصفات المتفق عليها يتم تسليمها للعميل في حالة أن المصرف هو الصانع، أو استلامها من الصانع الأول في حالة الاستصناع الموازي ثم تسليمها للمتعامل وتحصيل الثمن المتفق عليه بالطريقة المتفق عليها.

### 2-3-6- مزايا التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية: وتتمثل فيما يلي:

- يمكن استخدامه في تمويل السلع ذات الثمن المرتفع التي يتم صنعها حسب الطلب كالتائرات والسفن وغيرها، حيث لا يكون عقد بيع المراجعة فعالاً في تمويل مثل هذه السلع. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 194)
- عمليات الاستصناع تحرك عجلة الاقتصاد لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخول وتزيد من الطلب الفعال. (عريقات و سعيد، 2010، صفحة 216)

- يحقق الاستصناع أحد أهم أهداف المصارف الإسلامية وهو توظيف الأموال لخدمة المجتمع.
- يرفع معدلات التشغيل ويخفض نسبة البطالة فعقد الاستصناع يتطلب استخدام مهارات معينة (الحرفيين) وفي بعض الأحيان يتطلب أكثر من مهارة.

### 2-3-7- الفرق بين عقد الاستصناع وعقد السلم:

من الضروري الإشارة إلى أهم العلامات الفارقة بين عقد الاستصناع وعقد السلم وذلك من أجل التمييز بينهما على النحو الآتي: (الجبوري ع.، 1999، صفحة 88)

✚ إن عقد الاستصناع يرتبط بالعمل والسلعة أما السلم فيرتبط بالسلعة التي قد لا تتطلب عملاً لإيجادها.  
✚ عقد الاستصناع هو عقد صنع أو بناء أما عقد السلم فهو عقد متاجرة على المنتجات الطبيعية (مواد أولية، فواكه، حبوب).

✚ من الممكن تأخير كل من الثمن والسلعة في عقد الاستصناع أما في عقد السلم فإن تأجيل الثمن غير مسموح به مطلقاً.

✚ تكمن المشكلة في عقد الاستصناع في الطلب الذي لا يكون مضموناً ولن يتم صنع السلعة إلا بعد التأكد من وجود الطلب عليها، أما في السلم فإن المشكلة تكمن في العرض إذ قد لا تتوفر السلعة حين الأجل لا سيما عند حدوث كوارث أو آفات زراعية كما قد تتجسد المشكلة في الأسعار بناءً على التقلبات السوقية.  
وإمراعاة الفروق أعلاه فإن شروط عقد الاستصناع الأخرى هي نفس شروط عقد السلم.

## 2-4- التمويل بالإيجار في المصارف الإسلامية:

يعتبر عقد الاجارة كالبيع من العقود المسماة التي عني التشريع الإسلامي ببيان أحكامها الخاصة بها بحسب ما تقتضيه طبيعة عقدها، وهي تختلف عن عقد البيع في أنها مؤقتة المدة بينما عقد البيع لا يقبل التأقيت، وإنما هو مؤبد لأنه يترتب عليه انتقال ملكية العين. وعقد الاجارة من العقود المهمة في الحياة العملية، وهو من بيوع الأجل والتي تعتبر من أدوات استثمار الأموال في المصارف الإسلامية، والتي يمكن من خلالها تشغيل أموال المصرف وتحقيق الأرباح. (أبو الهول، 2012، الصفحات 295-296)

## 2-4-1- مفهوم الاجارة:

❖ الاجارة لغة: الاجارة من الأجر، وهو عوض العمل. قال صاحب اللسان: "الاجارة من أجر يأجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل" والأجير المستأجر، وجمعه أجراء، والاسم منه الإجارة. والأجرة: الكراء، تقول استأجرت الرجل، فهو يأجرني ثمانى حجج، أي يصير أجيراً لي. (ابن منظور، 1424هـ، صفحة 104)

❖ الاجارة اصطلاحاً: اختلفت تعاريف المذاهب للإيجار لفظاً واتفقت في المعنى: (أبو سليمان، 2000، صفحة

18)

- عرفه الحنفية على أنه "عقد على المنافع بعوض"
- عرفه المالكية على أنه "عقد وارد على المنافع لأجل"
- عرفه الشافعية على أنه "عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبدل، والاباحة بعوض معلوم وضعاً"

- عرفه الخنابلة على أنه "عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معلومة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم".

#### 2-4-2- مشروعية الإجارة: الاجارة مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع

❖ من الكتاب:

قوله تعالى " لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا " (سورة الكهف الآية 77)

وقوله تعالى " فَإِنَّ أَرْضَكُمْ لَكُمْ فَآتَوْهُمْ أَجُورَهُمْ " (سورة الطلاق الآية 06)

وقوله عز وجل " قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمْنِي حَجَجٍ " (سورة

القصص الآية 27) وفي عرض نبي الله شعيب عليه السلام على موسى عليه السلام بالإجارة والعمل ثماني سنين دليل على أن الإجارة كانت عندهم معلومة وجائزة. (القرطبي، 1985، صفحة 271)

❖ من السنة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أعطى الأجير أجره قبل أن يجف عرقه " (رواه ابن ماجه)

روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجرته، وجاء في كتب السيرة النبوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه استأجرا رجلا لهدايتهم إلى طريق المدينة المنورة. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 206)

❖ من الاجماع: (العاني، 2013، صفحة 126)

قال ابن قدامة: " أجمع أهل العلم في كل عصر ومصر على جواز الإجارة إلا ما حكى عن عبد الرحمن ابن الأصبم " إذ أنه قال: لا يجوز ذلك، لأنه غرر، يعني أنه يعقد على منافع لم تخلق، وهذا غلط، لا يمنع انعقاد الإجماع الذي سبق في الأعصار، وقد سار في الأمصار.

إلا أن هذا الخلاف لا يعتد به كما قال أهل العلم للأدلة المذكورة آنفا، ولأن الإجماع انعقد قبل الخلاف.

قال الكاساني: "فإن الأمة أجمعت على ذلك قبل وجود الأصبم، حيث يعقدون عقد الإجارة من زمن الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا من غير تكبير، فلا يعبأ بخلافه، إذ هو خلاف الإجماع".

## 2-4-3- شروط الإجارة تتمثل فيما يلي:

✓ تمثل المقابل أو الثمن الذي يتم دفعه من أجل الحصول على منفعة السلعة (العين) المؤجرة، لا السلعة (العين ذاتها)، وهذا يجعلها تختلف عن البيع الذي يتم للسلعة (العين)، كما أنه يختلف عن الإعارة التي لا يوجد ثمن أو مقابل لها. (خلف، 2005، صفحة 393)

✓ أن يكون المؤجّر يملك السلعة المؤجرة (العين المؤجرة) كما يمكن أن يكون وكيلًا عليها.

✓ القدرة على تسليم العين المستأجرة مع اشتغالها على المنفعة فلا يصح تأجير أرض للزرع لا تنبت. (الجبوري ي، 2014، صفحة 147)

✓ معرفة المنفعة معرفة تامة ومحددة تمنع أي نزاع أو خلاف بين الطرفين.

✓ أن يكون الثمن (الأجرة) معلوما ومتفقًا عليه مسبقًا.

✓ يجب تحديد مدة الإجارة مسبقًا في العقد.

## 2-4-4- أنواع الإجارة:

تستخدم المصارف الإسلامية عقود التأجير لاستثمار الأموال المتاحة بهدف تحقيق عوائد وتدفعات نقدية في الآجال المتوسطة والطويلة، وتستخدم أسلوبين من أساليب التأجير هما التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي (الإجارة المنتهية بالتملك).

## أ- التأجير التشغيلي:

هو التأجير الذي يقوم على تملك المستأجر منفعة أصل معين لفترة زمنية معينة على أن يتم إعادة الأصل للمالك (المصرف الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك، وعادة ما يكون هذا النوع من التأجير قصير الأجل نسبيًا. (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 210)

هو الإيجار الذي لا ينتهي بتملك المستأجر للعين المؤجرة، وإنما يقتصر على الانتفاع بالعين لفترة زمنية معلومة مقابل مبلغ معلوم يؤديه دوريا للمؤجر. (عيد، 2007، صفحة 429)

عادة ما تكون هذه الأصول المؤجرة من الأصول المعمرة، وذات قيمة عالية بالنسبة للمستأجر المستهدف، ويحتاجها المستأجر لمدة زمنية محددة وليس بشكل دائم أو أهما من الأصول التكنولوجية. (أبو الهول، 2012، صفحة 301).

➤ خصائص التأجير التشغيلي: يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- المؤجر هو من يتحمل المصروفات الرأسمالية للأصل، أما المصروفات التشغيلية كالكهرباء والماء فيتحملها المستأجر.
- لا تغطي فترة التعاقد على تأجير الأصل العمر الاقتصادي له، وإنما تغطي جزءاً منه فقط، وبالتالي فإن المؤجر لا يستهلك قيمة الأصل بالكامل خلال فترة التأجير، ولكن يلاحظ أن الأصل قد يؤجر عدة مرات متتالية قد تغطي في مجموعها العمر الاقتصادي للأصل. (طایل، 2006، صفحة 208)
- عادة ليس للمستأجر الحق في اختيار شراء الأصل المستأجر في نهاية مدة التعاقد.
- المؤجر صاحب الأصل يتحمل نفقات وتكاليف صيانة الأصل وإصلاحه والتأمين عليه لأنه بدون ذلك لا يمكن للمستأجر الانتفاع من الأصل، وهو موضوع العقد. (خلف، 2005، صفحة 397)

## ب- التأجير التمويلي (الاجارة المنتهية بالتملك):

- عرف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية هذه الصيغة بأنها "وسيلة تمويلية تجمع بين صيغة البيع وصيغة التأجير، وتقوم على أساس اتفاق طرفين على بيع أحدهما للآخر سلعة معينة ويحددان قيمتها تحديداً نهائياً، إلا أن هذه العلاقة لا تحدث آثارها مباشرة (أي تنتقل ملكية السلعة المباعة إلى المشتري الجديد) ولكن تظل العلاقة محكومة بقواعد الإجارة لحين إتمام المشتري سداد أقساط إيجارية تعادل قيمة ثمن المبيع المتفق عليه" (عبد الغني، 1999، صفحة 208)
- و عرفها بعضهم بأنها قيام المصرف الإسلامي بإجارة أصل استعمالي ثابت-و هو ما ينتفع به مع بقاء عينه كالسلع المعمرة- إلى شخص مدة زمنية معينة ومعلومة، وقد تزيد الأقساط الإيجارية عن أجر المثل، على أن يملكه إياه بعد انتهاء المدة ودفعه للأقساط المحددة الآجال بعقد جديد، فإذا أدى المستأجر الأجر انتقل الأصل المالي إلى ملك المستأجر في بيع بالمجان هبة أو بثمان رمزي أو عند دفعه القسط الأخير. فإذا تخلف عن دفع الأقساط، طبقت عليه أحكام عقد الاجارة بفسخ العقد لعدم دفع الأجر. (أبو الهول، 2012، الصفحات 305-306) تتعلق صيغة الاجارة المنتهية بالتملك بالأصول المنقولة كالسيارات والآلات والمعدات... والأصول غير المنقولة كالأراضي والمباني والسكنات...

- و قد أضيفت إلى الاجارة المنتهية بالتملك إجارة المعدات الطبية تسهيلاً على الأطباء وأصحاب المهن الطبية للحصول على ما يلزمهم من معدات في أعمالهم، وإجارة السيارات الجديدة والمستعملة إجارة منتهية بالتملك لغايات الاستعمال الشخصي والتجاري. (البنك العربي الإسلامي الدولي، 2010، صفحة 26)

➤ شروط عقد الاجارة المنتهية بالتمليك: وتمثل فيما يلي: (أبو الهول، 2012، الصفحات 320-

321)

- بقاء العين المؤجرة بعد استيفاء المنفعة المعقود عليها.
- أن تكون المنفعة متحققة من العين ومقدورا على استيفائها منه.
- أن تكون المنفعة معلومة لدى المؤجر والمستأجر لانتفاء الغرر والجهالة.
- أن يكون للمنفعة قيمة مالية، ليحسن بذل المال في مقابلها.
- يشترط فيها أن تكون الأجرة معلومة ومحددة غير قابلة للزيادة إذا ثبتت في الذمة.
- أن تكون الاجارة فعلية، وليست ساترة للبيع.
- أن يكون ضمان العين المؤجرة على المالك لا على المستأجر، وبذلك يتحمل المؤجر ما يلحق العين من ضرر غير ناشئ من تعدد المستأجر أو تفریطه، ولا يلزم المستأجر بشيء إذا فاتت المنفعة.
- إذا اشتمل العقد على تأمين العين المؤجرة فيجب أن يكون التأمين تعاونيا إسلاميا لا تجاريا، ويتحملة المالك المؤجر، وليس المستأجر.
- يجب أن تطبق على عقد الاجارة المنتهية بالتمليك أحكام الاجارة طوال مدة الاجارة، وأحكام البيع عند تملك العين.

➤ الخطوات العملية للتأجير التمويلي (المنتهي بالتمليك): وتمثل هذه الخطوات فيما يلي: (الوادي و

سمحان، 2007، صفحة 211)

- 1- يتقدم العميل للمصرف بطلب استئجار أصل معين بعد أن يشتريه المصرف ويدفع ثمنه، ويحدد العميل في هذا الطلب الأصل الذي يريد أن يستأجره ومدة التأجير.
- 2- يقوم المصرف بدراسة الطلب في ضوء معايير التمويل والاستثمار المعمول بها.
- 3- في حالة موافقة المصرف الإسلامي على شراء الأصل وتأجيره للمتعامل حسب رغبته، يقوم المصرف بإبلاغ المتعامل بتفاصيل الموافقة والشروط التي سيتم التأجير بناء عليها، ومن أهم هذه البنود على سبيل المثال:
  - الدفعة الأولى من الايجار.
  - مدة الايجار حسب موافقة المصرف.
  - قيمة بدل الايجار الشهري أو السنوي الذي سيدفعه المتعامل
- 4- يتم توقيع عقد الايجار بين العميل والمصرف الإسلامي بالشروط المتفق عليها.
- 5- يتم توقيع وعد من المصرف للمتعامل بتمليكه الأصل المستأجر في نهاية مدة الايجار.
- 6- يتم توقيع العقد في الدوائر الحكومية المتخصصة.

7- يتنازل المصرف الإسلامي عن الأصل في نهاية مدة التأجير لصالح المستأجر (إذا التزم بشروط العقد).

#### 2-4-5- الخطوات العملية لتمويل بالإيجار في المصارف الإسلامية:

1- يتقدم العميل (المستأجر) إلى المصرف الإسلامي (المؤجر) بطلب تأجير أصل منقول (سيارات، معدات، آلات.....) أو أصل غير منقول (عقار) مرفوقاً بمجموعة من الوثائق.

2- يقوم المصرف الإسلامي بدراسة هذه العملية من عدة جوانب من بينها:

■ مقدرة العميل المالية.

■ خبرة العميل في هذا المجال.

■ مدى التزام العميل.

3- بعد موافقة المصرف يقوم بشراء العين المراد تأجيرها ويسلمها للعميل (المستأجر) حيث يوقع الطرفان عقد الإيجار.

4- في هذه المرحلة يلتزم كلا الطرفين بتطبيق شروط عقد الإيجار، حيث يلتزم المصرف الإسلامي بتمكين العميل المستأجر من الانتفاع بالأصل المؤجر، كما يلتزم المستأجر بتسديد أقساط الإيجار المتفق عليها في الآجال المتفق عليها.

5- بعد انتهاء مدة التأجير المتفق عليها يعيد العميل المستأجر الأصل للمصرف الإسلامي أو يمكنه إعادة تأجيره بعقد إيجار جديد وذلك في حالة الإيجار التشغيلي، كما يمكنه امتلاك الأصل المؤجر في حالة الإيجار التمويلي، وهذا حسب ما كان متفقاً عليه من قبل.

#### 2-4-6- مزايا التمويل بالإيجار في المصارف الإسلامية: للتمويل بالإيجار مزايا لكل من المصرف

الإسلامي (المؤجر) والعميل (المستأجر) يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- مزايا التأجير للمؤجر (المصرف):

✚ يُمكن الإيجار المؤجر من استثمار الأصل الذي يملكه دون التخلي عن ملكيته حيث يتم نقل المنفعة فقط.

✚ تحقيق عوائد ثابتة ومضمونة خلال مدة سريان عقد الإيجار.

✚ يعتبر التأجير أقل صيغ التمويل الإسلامي مخاطرة وذلك راجع إلى أن المصرف الإسلامي يملك الأصل

المؤجر كما أنه يتمتع بإيراد ثابت ناتج عن هذا الأصل.

ب- مزايا التأجير للمستأجر (العميل):

✚ يمكن الإيجار التمويلي من امتلاك الأصل المؤجر في نهاية مدة عقد الإيجار.

✚ إمكانية الحصول على المعدات والآلات الأحدث تكنولوجياً بأبسط الطرق.



يقدم التأجير التمويلي تمويلاً كاملاً لقيمة الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات مما يحقق سرعة الحصول على الأصول المطلوبة ويوفر للمستأجر السيولة النقدية ويخفف من الأعباء المالية. (صالح بن عمارة، 2013، صفحة 135)

2-4-7- الفرق بين عقد الاجارة وعقد الاستصناع: تتمثل أهم نقاط الاختلاف بينهما فيما يلي:  
(خلف، 2005، الصفحات 384-385)

- محل عقد الاستصناع هو السلعة (العين) التي يتم التعاقد على تصنيعها، أما محل عقد الاجارة فهو منفعة الخدمة التي يتم الحصول عليها.
- يحصل من يقوم بمهمة الاستصناع على مقابل لها ويتمثل بالثمن الذي يتضمن تكاليف التصنيع بما في ذلك العمل، في حين أن المقابل في عقد الاجارة هو الأجر والذي يعتبر الثمن للعمل الذي يؤديه وفقاً لهذا العقد أو المنفعة.
- يرى البعض بأن عقد الاستصناع جائز وغير ملزم، في حين أن الاجارة وكما هو متفق عليه عقد ملزم للطرفين، رغم أن آخرين يعتبرون عقد الاستصناع عقد ملزم حاله في ذلك حال عقد الاجارة.

### III. عموميات حول النمو الاقتصادي:

#### 1- مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

عادة ما يكون هناك خلط بين مصطلح النمو الاقتصادي Economic growth ومصطلح التنمية الاقتصادية Economic Development وذلك راجع لوجود إرتباط بين مفهوم المصطلحين حيث يعتبران وجهان لعملة واحدة، ومن هذا المنطلق نقوم بعرض بعض التعاريف لكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وكذا توضيح الفرق بينهما.

#### 1-1- تعريف النمو الاقتصادي:

يوجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي من بينها ما يلي:

- ❖ عرفه Jean Arrous على أنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين" (Arrous, 1999, p. 09)
- ❖ وعرفه Simon Kuzent على أنه " قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد، هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الايدولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو" (Kuzent, 1958, p. 45)

- ❖ كما عرفه Shapiro على أنه " الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي GDP " (Shapiro, 1995, p. 429)
- ❖ ويعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه " تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الحقيقي الفردي. (سليم و عبدة، 2014، الصفحات 79-80)
- ❖ من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية: (بن قدور، 2013، صفحة 63)
- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للدولة الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.
- 1-2- تعريف التنمية الاقتصادية:**

- ❖ عرفتها الأمم المتحدة على أنها "العملية الموسومة لتقدم المجتمع ككل اقتصاديا واجتماعيا والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه" (الفوال، 1967، صفحة 227)
- ❖ عرفها Nicolas Kaldor على أنها "مجموعة من السياسات والاجراءات والتدابير المعتمدة لتغيير بنيان وهيكال الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق الزيادة السريعة والدائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفاد منها الغالبية العظمى من الأفراد" (العقاد، 1980، صفحة 83)
- ❖ تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "عملية استخدام واستغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة للجميع بهدف تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي تفوق معدل النمو السكاني، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. (الغرابوي، 2015، صفحة 32)
- ❖ كما تعرف على أنها "مجموعة من السياسات التي يتخذها مجتمع معين، حيث تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو وتزايدته لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية" (مصطفى و أحمد، 1999، صفحة 44)
- ❖ تعرف أيضا بأنها "تقدم المجتمع عن طريق ابتكار أساليب إنتاجية جديدة ، ومنه زيادة الانتاج وخلق تنظيمات وطاقات ومهارات بشرية أفضل مما يؤدي إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن" (عجيمة و الليثي، 2001، صفحة 20)
- انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يأخذ مفهوما ومضمونا أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، فهي لا يقصد بها فقط مجرد حدوث زيادة في الناتج والدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد في

المجتمع بل يتضمن ذلك حدوث تغيرات جذرية في هياكل النشاط الاقتصادي وتطوير وحداثة وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى أحداث تغير في الهياكل الاجتماعية والثقافية للأفراد مع تغير السلوك الاقتصادي المؤسساتي داخل المجتمع، وبالتالي فإن عملية التنمية الاقتصادية تنطوي على حدوث نمو اقتصادي، وفي بعض الأحيان لا تتحقق بالرغم من حدوث نمو اقتصادي خلال فترات زمنية معينة. (بدرابي، 2015، صفحة 52)

### 1-3- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

#### الجدول (1-1): مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. - يتم بدون اتخاذ اي قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلية للمجتمع. - يكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار ويدفع المجتمع نحو التقدم. - تراكم كمي للسلع والخدمات فقط. - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين أفراد المجتمع. - يتمثل في الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي. - مفهوم النمو يطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا التي تستغل مواردها استغلال كامل أو شبه كامل.	- تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويعه. - عملية مقصودة مخططة تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. - تكون ايرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الانسان كمقرّر ومنتج. - تراكم كمي ونوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع. - تهتم بتوزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. - حدوث زيادة سريعة تراكمية ودائمة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي. - مفهوم التنمية يطبق على الدول المختلفة التي تمتلك امكانيات ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.

المصدر : القرصو وفاء، "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2018-2019، ص 45.

### 2- مقياس النمو الاقتصادي:

استخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياس النمو الاقتصادي، غير أن الحقائق العلمية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية، لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية، واختلاف الأسعار الحقيقية عن

الرسمية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به، ومنها: (كبداني، 2012-2013، الصفحات 22-23)

## 2-1- الدخل الوطني الكلي:

اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدلا من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

## 2-2- الدخل الوطني الكلي المتوقع:

حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى البلدان التي تمتلك موارد غنية كامنة ومعطلة.

## 2-3- متوسط نصيب الفرد:

وفقا للعديد من الاقتصاديين فهو أكثر المعايير استخداما وصدقا، غير أن قياسه وإحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى الدول النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كذلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك التي تعتمد على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد "Charles Kindleberger" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، حيث أن:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تُستخدم مؤشرات أخرى.

2-4- معادلة "Singer" : في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو الاقتصادي

التالية:

$$D=SP-R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل (R) معدل نمو السكان، حيث قام "Singer" بافتراض أن  $S=6\%$  من الدخل الوطني، و  $P=0.2\%$  و  $R=1.25\%$  فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو  $(D=-0.5)$  وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، بالرغم من أن افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير ذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه الدول أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%.

### 3- عناصر النمو الاقتصادي:

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي دولة لابد من توفر ثلاثة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي: (وعيل، 2013-2014، صفحة 10)

- أ- تراكم رأس المال: يتمثل هذا العنصر في الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.
- ب- النمو السكاني (العمل): يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى زيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.
- ت- التقدم التكنولوجي: يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة لمختلف أفراد المجتمع.

4- أنواع النمو الاقتصادي: هناك ثلاث أنواع للنمو الاقتصادي وهي تتمثل فيما يلي:

#### 4-1- النمو التلقائي (الطبيعي):

هو ذلك النمو الذي يؤخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بحيث يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي النظريات التي تتخذ أسلوبا بعيدا عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم قوى العرض والطلب

بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغيرات بنيانية تساعد على نموه وتنميته. (خفاجة، 2013، صفحة 42) ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في الدول الرأسمالية، بينما في البلدان النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد. (أمين، 1978، صفحة 43)

#### 4-2- النمو العابر:

هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في البلدان النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وعادة ما تكون خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية. (ولد عمري، 2015-2016، صفحة 07)

#### 4-3- النمو المخطط:

هو ذلك النمو الذي يكون راجع لعملية تخطيط علمي شامل لموارد ومتطلبات الدولة، وقوة هذا النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة لما هو مخطط.

#### 5- محددات النمو الاقتصادي:

إن دراسة أدبيات النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له، تبين لنا وجود عدة عوامل تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي، وكما هو متفق عليه فالعملية الإنتاجية تتطلب كمدخلات عوامل الإنتاج، العمل ورأس المال، وتستطيع أي دولة زيادة مخرجات العملية الإنتاجية عن طريق زيادة الموارد المستخدمة، أو عن طريق تحسين إنتاجية هذه الموارد والتي يمكن أن تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمل (عن طريق التعليم أو التدريب) أو نتيجة لاستخدام آلات وتكنولوجيا حديثة أو نظم إدارية أفضل أو سياسات حكومية أكثر مرونة وفعالية. (ولد عمري، 2015-2016، صفحة 10) هناك عدة عوامل تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي وهي تتمثل فيما يلي:

**5-1- العوامل الاقتصادية: وتمثل فيما يلي:****5-1-1- الموارد الطبيعية:**

هناك اختلاف بين الباحثين حول أهمية الموارد الطبيعية في دعم النمو الاقتصادي حيث يرى البعض أن للموارد الطبيعية دور هام وأساسي في عملية التنمية، في حين يرى البعض الآخر أن الموارد الطبيعية لا تملك كل هذه الأهمية باعتبار أن بعض الدول تمكنت من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو رغم أنها ضعيفة الموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول النامية موارد طبيعية هامة، غير أنها لم تحقق المستوى المطلوب من النمو.

و قد توصلت دراسات كل من غليب عام 1988 وأوتي عام 1990 إلى الأداء الضعيف لمعدل النمو الاقتصادي لبلدان وفيرة الموارد الطبيعية وذلك من خلال التركيز الكبير على الموارد الطبيعية. (صغير، 2012-2013، صفحة 56)

**5-1-2- التقدم التكنولوجي (التقني):**

التقدم التقني هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، بالإضافة إلى حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج وإنتاج سلع جديدة ذات نوعية أحسن. (زكاري، 2013-2014، صفحة 42) يتفق معظم الاقتصاديين حول الدور الإيجابي الذي تلعبه التكنولوجيا في التأثير على النمو الاقتصادي ويحدث هذا التأثير من خلال الرفع من الإنتاجية الحدية لعامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى الرفع من مستوى المعيشة للسكان.

**5-1-3- السكان ونمو القوى العاملة:**

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الحقيقي الفردي، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي مقسوما على عدد السكان، وكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر وبالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي. (عريقات ح.، 2013، صفحة 110)

لا يقتصر دور السكان على العنصر البشري فقط، بل إن السكان يمثلون مصدرا رئيسيا للطلب الفعال في المجتمع، ففي بعض المجتمعات قد تمثل قلة عدد السكان عقبة أمام النمو الاقتصادي بسبب ضيق السوق، وقد تكون كثرة السكان عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا أن هذا الاعتقاد لا يمكن تعميمه على جميع المجتمعات حيث أن العقبات

التي تقف أمام النمو الاقتصادي قد تعود إلى السياسات الاقتصادية والظروف الاجتماعية والسياسية ومن ثم فإن عدد السكان المناسب لأي مجتمع يعتمد على مدى قدرة المجتمع على استغلال العناصر، بما فيها السكان استغلالاً أمثل، (خفاجة، 2013، صفحة 46) وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على رأس المال البشري وما يتمتع به من قدرات ومواهب ومهارات.

#### 5-1-4- تراكم رأس المال:

يعتبر تراكم رأس المال عاملاً مهماً في تحديد حجم الإنتاج، وينتج تراكم رأس المال عندما تذخر الأمة ومن ثم تستثمر جزءاً من دخلها الحالي بقصد زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل، كما يمكن أن ينتج تراكم رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية. (خفاجة، 2013، صفحة 46)

تتمثل الاستثمارات في رأس المال الجديد فيما يلي:

- استثمارات مباشرة: وتمثل في الاستثمار في البنى التحتية كالطرق، توفير الكهرباء والمياه، السكك الحديدية، المدارس.... بالإضافة إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية.
- استثمارات غير مباشرة: كقيام الدولة مثلاً بتركيب نظم للري الزراعي مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الأراضي الزراعية وبالتالي ارتفاع إنتاجية الأرض.

#### 5-1-5- التخصص والإنتاج الواسع:

كان لكتاب آدم سميث "دراسة في الطبيعة ومسببات ثورة الأمم" 1776 تأثير كبير على الدارسين وواضعي السياسة الاقتصادية فحسب سميث فإن التخصص في العمل في أنشطة معينة بدلاً من القيام بأعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه لأن ينتجوا كمية أكبر بنفس المجهود المبذول من جانبهم. (عجمية و الليثي، 2000، صفحة 68)

#### 5-1-6- البيئة الاقتصادية:

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتماً إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي بلد، ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساعد على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود نظام ضريبي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة الاستثمار، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم والنمو الاقتصادي. (الشرفات، 2010، صفحة 45).



**5-1-7- الانفتاح التجاري (التجارة الدولية):**

تشير الكثير من الأدبيات الاقتصادية وخاصة الحديثة منها إلى وجود ارتباط شبه مباشر وتام بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية مستندة بصورة أساسية في ذلك إلى التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال، إلا أن الكثير من الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية يرون أن هناك حدود عديدة وتناقضات مختلفة لهذا الطرح. (وعيل، 2013-2014، صفحة 44) (وعيل، 2014، ص 44) يربط التحليل الاقتصادي بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال مضاعف التجارة الخارجية أي أنه كلما ارتفعت قدرة الدولة على التصدير أكثر من الاستيراد كلما أثر ذلك بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

بالنظر إلى معدل وهيكلة النمو الاقتصادي، فيمكن الاستنتاج بأن التجارة يمكن أن تصبح حافزا مهما من أجل النمو الاقتصادي السريع، فقد أثبتت ذلك التجارب الناجحة لكل من ماليزيا وتايلاند والبرازيل وشيلي وسنغافورة وكوريا الجنوبية، ويعد الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة (عامل كبير للدول النامية على ترويج الصادرات) حافزا مهما للاستفادة من الموارد البشرية وموارد رأس المال المعطلة. (تودارو، 2006، صفحة 506) تجدر الإشارة إلى أن الدول المتقدمة تفرض العديد من القيود الجمركية على السلع القادمة من الدول النامية كلما نجحت هذه الأخيرة واستطاعت إنتاج سلع بصورة تنافسية.

**5-2- العوامل غير الاقتصادية:**

لكل من العوامل الاجتماعية، السياسية والثقافية نفس القدر من الأهمية مثلها مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد، وتمثل أهم العوامل غير الاقتصادية فيما يلي: (معط الله، 2014-2015، صفحة 124)

**5-2-1- انتشار التعليم:**

انتشار أو انتقال التعليم على نطاق واسع يعتبر عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي لأي بلد حيث أكد J.K.Garlbtaiter في كتابه التنمية الاقتصادية على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، وأشار Walter Krause إلى أن التعليم يجلب الانقلابات والثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي، أما Singer فيرى بأن الاستثمار في التعليم لا يحقق إنتاجية عالية فقط وإنما ينتج عنه أيضا زيادة العوائد، لذلك فإن التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي، والذي بدوره يحقق تقدم البلد.

**5-2-2- العوامل الاجتماعية:**

يتأثر النمو الاقتصادي بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية التي تتغير على مستوى سلوكيات الأفراد والتي تتغير بتوسع التعليم، فعلى سبيل المثال دول أوروبا الغربية والثورة الصناعية التي رافقتها ظهور اكتشافات واختراعات، فتغير المواقف والقيم يؤدي إلى الزيادة في عرض رأس المال وتطوير الكفاءات على عكس الدول النامية التي تقودها العادات والتقاليد التي أصبحت عائقا في تنميتها الاقتصادية.

**5-2-3- العوامل السياسية:**

يرتبط الوضع السياسي لأي بلد ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي فكلما كان البلد مستقرا زادت ثقة الأفراد، وبالتالي الأنظمة القوية والفعالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة فعلى سبيل المثال يمكن ارجاع سبب بلوغ الدول المتقدمة درجة عالية من النمو الاقتصادي إلى وجود إدارة قوية في هيكلها النظامي.

**IV. نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:**

حاولت العديد من المدارس الفكرية تقديم اطار نظري شامل للنمو الاقتصادي، حيث أن لكل مدرسة أفكارها وانطباعاتها وتطوراتها، فقد كانت نقائص كل مدرسة أو نظرية بمثابة نقطة انطلاق لمدرسة أو نظرية أخرى.

**1- النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:**

يُعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم كل من "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" و"روبرت مالتوس" وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساسا على أنه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي". (Guellec, 2001, p. 25) من أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية للنمو أن الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل، بالإضافة إلى اعتقادهم بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي وعليه اتجاه الأرباح نحو الانخفاض نتيجة لتناقص الغلة، كما يعتبرون أن اليد الخفية للاقتصاد من شأنها أن تعظم الدخل القومي وعليه يعتبر التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو. (زواوية، 2017-2018، صفحة 55)

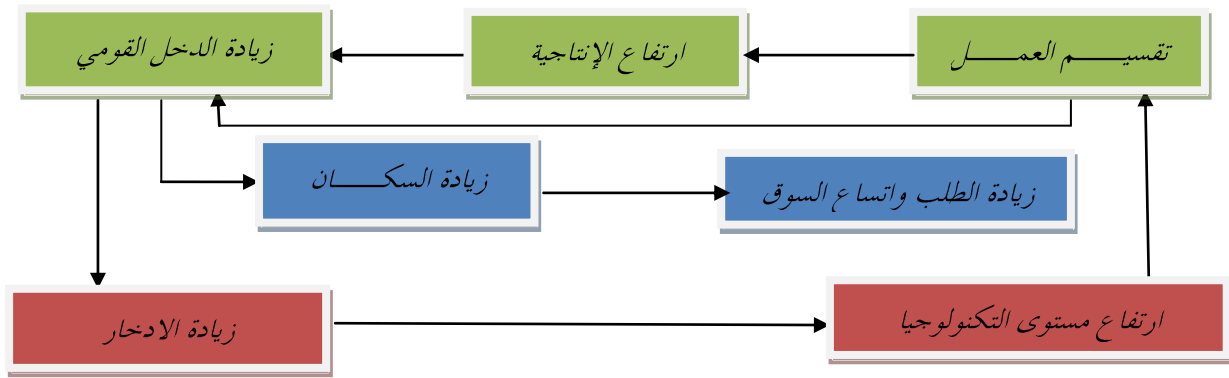
**1-1- آراء سميث:**

يعتبر Smith أن التخصص وتقسيم العمل يؤديان إلى زيادة إنتاجية العمل، وأن العمل مصدر القيمة وهو وسيلة لزيادة ثروة الأمم عن طريق تراكم رأس المال في المجتمع، (زواوية، 2017-2018، صفحة 55) وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرة خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي

تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة في الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة. (القريشي، 2007، الصفحات 56-57)

يمكن تلخيص أفكار آدم سميث من خلال الشكل الموالي:

### الشكل (1-3): أفكار آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد طالح تركي القريشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 61.

### 1-2- آراء دافيد ريكاردو: (وعيل، 2013-2014، صفحة 39)

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أحد أهم الأنشطة الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.

اهتم ريكاردو فيما بعد بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ.

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي:

- الرأسماليون
- العمال
- الإقطاعيون

فحسبه الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين:

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.
- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة، وهذا ما يؤدي إلى توسيع رأس المال.

أما العمال فيعتبرهم ريكاردو مهمين ولكن أقل أهمية من الرأسماليين، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم كل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج كالألات والعتاد.....

أما بالنسبة للإقطاعي (مالك الأرض) فإنه مهم جدا خاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

قسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاث أقسام:

- أرباح الرأسماليين
- أجور العمال
- ريع الإقطاع.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، ولهذا ركز على زيادة الأرباح، إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد، ويزداد بذلك الاستثمار.

أما فيما يخص التجارة الدولية فيرى ريكاردو أنها مهمة جدا في المجال الاقتصادي خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، وذلك من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلع والمواد التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيا.

و بالنسبة للدولة فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية، لذلك يجذب ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم وبالتالي تضيع فرصة التنمية.

## 1-3- آراء روبرت مالتوس:

ارتبطت شهرة مالتوس بنظريته عن السكان، حيث يرى أن عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية في حين أن الغذاء يتزايد وفق متتالية حسابية، وبالتالي فإن زيادة عدد السكان لا يقابلها زيادة في الموارد مما يشكل عقبة في سبيل النمو، إلا إذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على العمالة من أجل زيادة الإنتاج، وبالتالي يرى مالتوس أهمية توجيه رؤوس الأموال إلى القطاع الصناعي باعتباره المنفذ الوحيد في امتصاص الزيادة في السكان، وسياسة مالتوس للنمو تتمثل في زيادة رأس المال المستثمر في كل من القطاعين الصناعي والزراعي (سياسة النمو المتوازن)، حيث بين أهمية التشابك بين القطاعات الإنتاجية، فكل قطاع يمثل سوقاً لمنتجات القطاع الآخر، وفشل أي قطاع سيمثل اختناقاً للقطاع الآخر. (الغرباوي، 2015، صفحة 27)

و قد كان مالتوس من أشد المعارضين لإغاثة الفقراء، لأنه يعتبر كل إعانة لفقير أو عاجز هي تقليص في النمو، رغم اعترافه أن الزيادة السكانية من شأنها أن تحدث وتحت الطلب الفعال، ولذلك دافع عن وجهة نظره في عدم الازدهار الاقتصادي بسبب النمو السكاني المستمر الذي يقود إلى شح الأرض من ناحية كميتها ونوعيتها. (حمداني، 2008-2009، صفحة 24)

## 1-4- آراء كارل ماركس:

يعتبر كارل ماركس من منتقدي النظام الرأسمالي ومشجعي النظام الاشتراكي وذلك من خلال كتابه "رأس المال" الذي نشره عام 1867، حيث استنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والياتيان بنظام أكثر تطوراً، كما ذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى التوزيع غير العادل للدخل بالإضافة إلى إهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي.

ظهرت كتابات لاحقة تستند إلى منهج كارل ماركس وتضع أسس وفرضيات النظام الاشتراكي وهي كما يلي: (عجيمة و الليثي، 2001، صفحة 85)

- ✓ الملكية العامة لموارد الإنتاج: حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج ما عدا العمل.
- ✓ أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة: طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة، فإن عامل تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي.
- ✓ إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي: تجري عمليات الإنتاج والتوزيع عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار.

✓ التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول.

### 1-5- النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

يمكن كتابة دالة الإنتاج لدى الكلاسيك كما يلي:

$$O = f(L, K, Q, T)$$

حيث أن:

O: حجم الإنتاج

L: قوة العمل

K: المتاح من الأرض، الموارد الطبيعية

Q: حجم رأس المال

T: التقدم الفني

### 1-6- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

تتمثل أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية فيما يلي: (صغير، 2012-2013، صفحة 12)

➤ تعتبر الافتراضات التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية غير واقعية في الوقت الحالي كافتراض وجود المنافسة التامة، وتحقيق حالة التشغيل الكامل، وعدم تدخل الدولة والجهات الأخرى في التأثير على الحرية الفردية، بالإضافة إلى أن البطالة وجدت وتوجد وتستمر لفترات طويلة في مختلف دول العالم.

➤ أجمع الكلاسيك في مداخلهم (الاقتصادية-الاجتماعية) على تجاهل وجود الطبقة الوسطى، حيث قاموا بتقسيم المجتمع إلى طبقتين: تضم الأولى كل من الرأسماليين وملاك الأراضي، والثانية كل من العمال الصناعيين والزراعيين، على الرغم من أهمية الطبقة الوسطى في عملية الإنتاج بالإضافة إلى أنها تعتبر مصدر هام من مصادر الادخار.

➤ اعتقد الكلاسيك بمحدودية أثر التطور التكنولوجي رغم اعترافهم بتأثيره، فسميث يقر بأثر التكنولوجيا على تقسيم العمل وريكاردو بأثر التكنولوجيا على إحلال الآلة محل العامل.

➤ اتسمت آراء الكلاسيك بأخطاء عملية نتيجة لتمسكهم بكل من قانون تناقص العلة ونظرية مالتوس الخاصة بالسكان، حيث تترتب عليهما فكرة دوران المجتمعات حول حالة التوازن بينما أثبت الواقع أن النمو الرأسمالي يتم عبر دورات من الانتعاش والانكماش.

## 2- نظرية Schumpeter:

### 2-1- أفكار جوزيف شومبيتر:

تتمثل أهم أفكار شومبيتر فيما يلي: (الغرباوي، 2015، صفحة 27)

✚ إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل وتكون متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

✚ يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

✚ إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، وبهذا قد أعطى شومبيتر لرأس المال البشري دور مهم في النمو وذلك من خلال دور المنظم أو المبتكر وهما من مكونات رأس المال البشري.

✚ التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين.

اختلف شومبيتر مع فكرة أن تكون الأرض هي المصدر الرئيسي للثروة وأن ندرتها هي السبب في تباطؤ النمو الاقتصادي، وأشار شومبيتر في كتابه عن الدورات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي لا يحدث عادة بشكل مستقر ومنتظم، إنما يحدث بقدر سرعة استقدام التوليفات الجديدة من المنتجات أو طرق الإنتاج أو الأسواق... الخ أي أن المصدر الأساسي للنمو يكمن في الابتكارات، كما أن استمرار هذا النمو يتوقف على المدة التي تبقى فيها هذه التوليفات مطلوبة بالأسواق. (سيد أحمد، 2017، صفحة 58)

و يميز شومبيتر خمسة أصناف من الابتكارات تتمثل فيما يلي: (الحبيب، 1985، صفحة 46)

- ❖ إنتاج سلعة جديدة.
- ❖ إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.
- ❖ التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.
- ❖ الحصول على مواد أولية جديدة.

❖ إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

يمكن كتابة دالة الإنتاج لدى شومبيتر كما يلي:

$$Y = f(L, K, T, A)$$

حيث أن:

**Y**: الإنتاج.

**L**: العمل.

**K**: رأس المال.

**T**: الموارد الطبيعية.

**A**: التنظيم والفن الإنتاجي.

## 2-2- الانتقادات الموجهة لنظرية Schumpeter:

انتقدت نظرية النمو لشومبيتر لكونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه العديد من الدول النامية لا تتوفر على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظرية شومبيتر للنمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات. (كبداني، 2012-2013، صفحة 39)

## 2-3- الاختلاف بين شومبيتر والكلاسيك:

تتلخص أهم نقاط الاختلاف بينه وبين الكلاسيك فيما يلي: (حمداني، 2008-2009، صفحة 27)

✓ الأهمية الخاصة التي يحتلها المنظم في تحليل شومبيتر، والذي يختلف عن الرأسمالي في كونه يُدير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع وليس بالضرورة أن يكون هو من قَدَّمها.



✓ يعتبر شومبيتر الأرباح الاحتكارية لها دور مهم، لأنها تحفز المنظم على إقامة المشروعات وعلى الإبداع، بينما الكلاسيك يعتبرون الأرباح الاحتكارية على أنها تمثل انحرافاً في طريقة عمل السوق وخروجاً عن المنافسة الحرة.

✓ يفرق شومبيتر بين الاختراع (Invention) الذي يشير إلى إنجازات العلماء والباحثين في مجال تطوير السلع والآلات والمواد وطرق الإنتاج، وبين الابتكار أو التجديد (Innovation) الذي يشير إلى جهود المنظمين في استخدام المخترعات في الإنتاج التجاري في شكل سلع جديدة بغرض تحقيق الربح.

✓ ربط شومبيتر الاستثمار بالائتمان الذي يمكن أن يخلقه الجهاز المصرفي، وليس بالادخار الحقيقي مثلما يعتبر الكلاسيك.

### 3- النظرية الكيترية للنمو الاقتصادي:

#### 3-1- آراء كيتر حول النمو:

في العام 1936 طرح الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كيتر كتابه الشهير "النظرية العامة في العمالة الفائدة والنقود" وأحدث ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية، وكسر بذلك الاعتقاد الذي دام لعدة سنوات عند الكلاسيك، باستحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل على المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل. (عجمية و الليثي، 2004، الصفحات 98-99)

تتلخص أهم الأفكار التي جاء بها كيتر وكذا تحليله للنمو الاقتصادي كما يلي: (سبكي، 2013-2014، الصفحات 30-31)

✚ اهتم كيتر بالتحليل الكلي في الوقت الذي اهتم به الآخرون (الكلاسيك) بالتحليل الجزئي.

✚ أكد كيتر على ضرورة توجيه النشاط الاقتصادي ومنه تدخل الدولة في الاقتصاد مخالفاً بذلك المدرسة الكلاسيكية، وهذا التدخل حسب رأيه مهم وضروري للاقتراب من حالة التشغيل الكامل، لأنه لا يمكن أن يحدث تلقائياً عكس ما تصوره الكلاسيك.

✚ لقد خالف كيتر فكرة الكلاسيك التي مفادها أن الاقتصاد هو دائماً عند مستوى التشغيل الكامل (والذي يعرفه William Beveridge على أنه حالة سوق العمل التي تكون عندها عدد المناصب الشاغرة معروضة بأجور معقولة ومقبولة من طرف العمال ودائماً أكبر من الطلب على العمل) وأن الاختلال هو حالة عرضية، معتبراً حالة التشغيل الكامل هي الحالة العرضية.

✚ توصل كيتر إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ "الطلب يخلق العرض" (أي رفض بذلك قانون ساي والذي مفاده أن العرض يخلق الطلب) وبالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض، وأكد أيضاً في هذا

الايطار على أن "الطلب الفعلي" هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ عرفه على أنه "الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم"  
 ✚ يشير كيتز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية "المضاعف" والتي تفسر آلية انتقال أثر تغيرات الطلب إلى جانب العرض.

### 3-2- الانتقادات الموجهة للنظرية الكيترية:

يمكن القول أن النموذج الكيترى يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة لأن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي الزيادة في الانفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل تؤدي إلى حدود التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة. (بخاري، 1996، صفحة 44)

### 4- نموذج هارود-دومار Harrod-Domar:

#### 4-1- أفكار هارود-دومار:

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية كالمباني أو المعدات والأدوات الصناعية، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصادياً بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي. ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من "Roy Harrod" و"Evesy Domar"، تستند إلى التحليل الكيترى الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية المتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون. (كبداني، 2012-2013، صفحة 41)

في المقالة التي كتبها Harrod سنة 1939 في المجلة الاقتصادية بعنوان "بحث في النظرية الحركية"، قدّم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية بين فيه أنه إذا كان الاستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج فإنه من الواضح أن معدل زيادة الناتج القومي يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال، وقد طرح Harrod في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو هي: (مدحت و عبد الظاهر، 1999، صفحة 189)

- معدل النمو الفعلي ( $G$ ): وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال، أي  $G = S/C$ .
- معدل النمو المضمون ( $GW$ ): ويمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون.
- معدل النمو الطبيعي ( $Gn$ ): وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان والتراكم المالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ مع افتراض وجود عمالة كاملة. (مدحت وعبد الظاهر، 1999، ص 189)

ينطلق نموذج هارود-دومار من مجموعة من الفرضيات: (Abd Elkader, 1981, pp. 192-193)

- يفترض أن الاقتصاد مغلق.
- تحدّث عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.
- تحدّث عن نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية.
- جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة.
- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.
- المستوى العام للأسعار ثابت.

يمكن صياغة النموذج الرئيسي الذي توصل إليه هارود دومار كما يلي: (الغرباوي، 2015، صفحة 31)

$$G(Y) = \frac{dY}{y} = \frac{S}{cor}$$

حيث:

**Cor**: معامل رأس المال.

**Y**: الدخل القومي (النمو الاقتصادي للناتج)

**S**: الادخار القومي.

4-2- الانتقادات الموجهة لنموذج هارود-دومار: تتمثل أهمها فيما يلي: (وعيل، 2013-

2014، الصفحات 50-51)

- ✓ إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

- ✓ إن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التكنولوجي.
- ✓ لم يهتم النموذج باحتمال تغير مستوى الأسعار أسعار الفائدة.
- ✓ فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- ✓ إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

### 5- النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

#### 5-1- أفكار النيوكلاسيك:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في سبعينات القرن التاسع عشر أي خلال الثورة الصناعية في الدول الغربية حيث شهدت هذه الأخيرة خلال هذه الفترة نموا اقتصاديا متناميا ومستمرًا، ومن أبرز رواد هذه المدرسة A. Marshall، F. Wicksell، و J. Clarck، حيث انبثقت أفكارهم انطلاقًا مما جاء به الكلاسيك وطوروا آليات جديدة للنمو الاقتصادي.

تتلخص أهم أفكار النيوكلاسيك فيما يلي: (بخاري، 1996، الصفحات 34-35)

- عملية النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى إلى النمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالفورات الاقتصادية External Economics، كما أن الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع.
- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال الذي يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.

- أما بالنسبة لعنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية النيوكلاسيكية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- إن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- إن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

### 5-2- الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية: وجهت عدة انتقادات للنظرية النيوكلاسيكية

أهمها: (حجيلة، 2015، صفحة 135)

- تركز النظرية على النواحي الاقتصادية فقط في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأولى كالنواحي الاجتماعية، الثقافية والسياسية.
- قولها بأن التنمية تتم تدريجيا عكس ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية بأن حدوث عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية.
- افتراضها حرية التجارة الخارجية وهو الأمر الذي لم يكن تطبيقه سهلا بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

### 6- نموذج Solow:

يعتبر نموذج Solow النيوكلاسيكي للنمو إسهاما حمل بذور التطور للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود - دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي هو عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي ونجد نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه Solow يستخدم فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال كما يفترض ثبات الغلة، وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يفسر النمو على المدى الطويل، كما أنه يفترض أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى. (تودارو، 2006، صفحة 150)

يقوم نموذج Solow على مجموعة من الافتراضات: (كبداني، 2012-2013، الصفحات 43-44)

✓ الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.

✓ دالة الانتاج هي دالة "Cobb-Douglas"، ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين

عنصري الإنتاج K و L.

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha}$$

✓ الاستهلاك يأخذ شكل دالة "Keynes"

$$C = cY \longrightarrow S = (1-c)Y = \delta Y$$

✓ نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو

كذلك ب (n) وذلك لأن:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{\frac{dt}{dt}} = \frac{L'}{L} = n$$

✓ فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد

العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

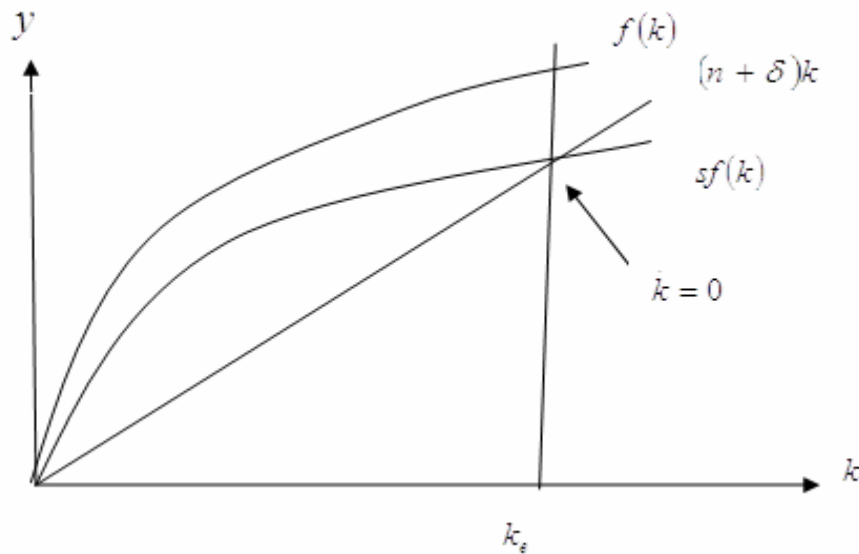
✓ التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

يرى Solow أن الدول التي لديها معدلات ادخار (استثمار) مرتفعة فهي يمكن أن تصبح غنية أما الدول التي

لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي تتمتع بقابلية أن تكون دول فقيرة، حيث يعتبر أن هذا من الأسباب التي

جعلت بعض الدول غنية وأخرى فقيرة.

الشكل (4-1): التمثيل البياني لنموذج "Solow" في النمو الاقتصادي.



**Source:** Robert J Barro, Xavier Sala I Martin, la croissance économique, Ediscience International, France, 1996, P 21.

## 7- نموذج Mead:

حاول الاقتصادي البريطاني الحائز على جائزة نوبل سنة 1977 توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الكلاسيكي، حيث اعتبر أن إنتاج السلع يعتمد على أربع عناصر تتمثل في المخزون الصافي لرأس المال (K)، القدر المتاح من قوة العمل (L)، الأرض والموارد الأخرى (N)، الزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي، وهو يأخذ الشكل التالي: (مصطفى و أحمد، 1999، صفحة 193)

$$Y = F(K, L, N, T)$$

تتمثل الفرضيات التي قام عليها نموذج Mead فيما يلي: (Abd Elkader, 1981، صفحة 296)

- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه.
- ثبات العوائد.
- إنتاج كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يكون محليا محلي.
- يفترض أن أسعار السلع الاستهلاكية ثابتة.
- يفترض أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل.
- نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل.
- هناك إمكانية إحلال بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

بصفة عامة يمكن القول أن Mead اعتبر كل من معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي ثابت، كما اعتبر أن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الادخار والنتائج الحدية لقوة العمل عبر الزمن، ففي حالة ثبات معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال وتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل والموارد الطبيعية، وإذا كان المستوى التكنولوجي ملموسا فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلا من الانخفاض. (وعيل، 2013-2014، صفحة 47)

بالاعتماد على النظرية النيوكلاسيكية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، وبالتالي ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا الأمر جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم، التي تباين أداؤها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة، كما أن أي زيادة في الناتج الداخلي ومن ثم أي ارتفاع يحدث في متوسطات نصيب الفرد منه في فترات

معينة يعتبر غير كافي طالما أنه كان مؤقتا ونتيجة التغيرات التكنولوجية والتي تعتبر خارجية، وبالتالي ماهو إلا توازن قصير الأجل، يجب البحث في المصادر التي تحوله إلى توازن طويل الأجل. (ولد عمري، 2015-2016، صفحة 36)

## 8- نظرية مراحل النمو (والت روستو):

### 8-1- أفكار والت روستو:

يرى روستو في نظريته عن مراحل النمو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية والتقدم يكون في كل سلسلة من المراحل والخطوات التي يجب أن تمر بها كل المجتمعات، وقد قسم مراحل التطور الاقتصادي التي يمر بها المجتمع إلى خمس مراحل، ولكل مرحلة من هذه المراحل مميزات الخاصة التي تميزها عن غيرها من المراحل الأخرى وقد اعتمد روستو في ذلك على الحقائق التاريخية. (عجمية، ناصف، و نجاء، 2007، الصفحات 150-151)

تتمثل مراحل النمو الاقتصادي عند روستو فيما يلي:

#### المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- التخلف الشديد للدولة ومحدودية الإنتاج.
- الاعتماد بشكل كبير على المحصول الزراعي والرعي وبعض الحرف اليدوية.
- هيمنة النظام الإقطاعي وكثرة الحروب والصراعات.
- البدائية في الانتاجية والتخلف العلمي والفني.

#### المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق: تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية وهي تتميز بما يلي:

- تنامي دور البنوك والمؤسسات المالية بالعمل على تعبئة الادخار.
- زيادة الاستثمارات في مجال التعليم والمواصلات والخدمات.
- بداية التوسع نحو الأسواق الخارجية.
- ظهور طبقة المنظمين.
- تطور المعرفة العلمية التي سمحت بإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج.
- ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق (الإقلاع): يفترض روستو أن هذه المرحلة تكون إما نتيجة للثورة الصناعية والفنية أو الاكتشافات الجغرافية أو نتيجة للتغيرات التي تمهد لهذه المرحلة. تعتبر هذه المرحلة مرحلة حاسمة في عملية النمو والتي



توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتتطلق نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وإحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل والمواصلات والصناعات الثقيلة، كما تتميز هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية، هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بما يلي: (بخاري، 1996، صفحة 40)

- زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها.
- التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهاره ونمو إنتاجيته.
- اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.
- قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى (فكرة الدفع للأمام وإلى الخلف)

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج الاقتصادي: تتميز هذه المرحلة بالخصائص التالية:

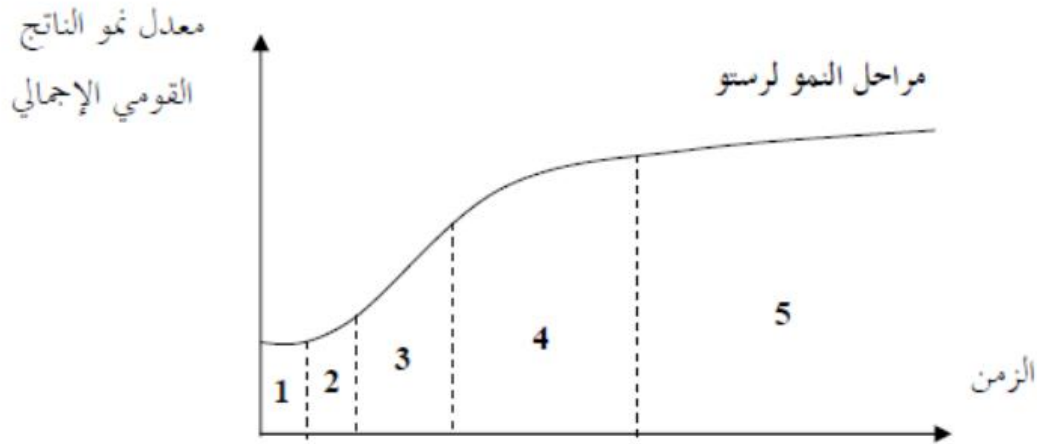
- ظهور تكنولوجيات حديثة وارتفاع حجم الناتج بشكل يفوق نمو السكان بالإضافة إلى تنوع الإنتاج وارتفاع معدلات الاستثمار. (زواوية، 2017-2018، صفحة 59)
- ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارة المرتفعة وانتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المديرين التنفيذيين. (بخاري، 1996، صفحة 40)
- إنتاج مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وذلك لتوفر المقدرة والمعرفة التقنية والمهارة الإدارية، وزيادة قدرة المجتمع على التصدير خاصة السلع الصناعية والتقليل من الواردات. (الغرابوي، 2015، صفحة 35)

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الواسع: تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- ارتفاع حجم الاستهلاك بشكل واسع وتحول المجتمعات الريفية إلى مجتمعات الحضرية إضافة إلى اهتمام المجتمعات بالرفاهية وهذا ما يزيد في التوجه نحو الاستهلاك. (بن رمضان، 2014، صفحة 95)
- تغير تركيب القوى العاملة بارتفاع نسبة سكان المدن وارتفاع نسبة الموظفين الإداريين والوظائف الصناعية التي تتطلب المهارة. (خلف، 2006، صفحة 145)
- إنتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة و السلع الرفاهية بكميات كبيرة. (بخاري، 1996، الصفحات 40-41)

يمكن تلخيص نظرية مراحل النمو لروستو من خلال الشكل الموالي:

## الشكل (1-5): التمثيل البياني لنموذج مراحل النمو لروستو Rostow



المصدر: الأمين عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية، عمان، دار حافظ، 2000، ص 48.

## 8-2- الانتقادات الموجهة لنظرية مراحل النمو (والت روستو):

يتضح من تحليل روستو أن النمو الاقتصادي يكون في صورة سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعروفة بوضوح غير أنه هناك مجموعة من الانتقادات لهذه النظرية تتمثل فيما يلي: (صغير، 2012-2013، صفحة 21)

- إن تقسيم روستو لمراحل النمو هو تقسيم ينطوي على تعميمات واسعة على مشاهدات تاريخية، حيث يوجد تداخل فيما بين المراحل.
- قد يفهم من تحليل روستو أنه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في الواقع العملي.
- ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق، حيث لا يوجد سبب لضرورة حدوث الثورة الزراعية وتراكم رأس المال الاجتماعي في المواصلات قبل أن يحدث الانطلاق.

## 9- نظرية التحولات الهيكلية (التغيير الهيكلي)

تركز نظرية التحولات الهيكلية بنماذجها المختلفة على الآلية التي تعتمد عليها وتستعملها الدول المختلفة للتحول من التركيز الشديد على القطاع الزراعي إلى التطور والتوسع في قطاعي الصناعة والخدمات.

من أشهر النماذج لهذه النظرية:

**9-1- نموذج آرثر لويس Arthur Lewis:**

كان لويس الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد أول من قدم نموذجاً للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي.

في ظل نموذج لويس فإن الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين هما: (تودارو، 2006، صفحة 131)

➤ القطاع الزراعي التقليدي: الذي يعيش على حد الكفاف بالأهل بالسكان، والذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل.

➤ القطاع الصناعي الحداثي: الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي.

افتراض لويس في تحديد نظريته ما يلي:

- تحول اليد العاملة من القطاع الزراعي (الريف) إلى القطاع الصناعي (الحضر).
- الزيادة في الإنتاج وفرص العمل الجديدة في القطاع الصناعي تتحدد من خلال نسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي لهذا القطاع.
- يفترض لويس أن الأجور في القطاع الصناعي الحداثي ثابتة، كما يفترض أنه يجب أن تكون أعلى ب 30% على الأقل من متوسط الدخل الريفي حتى تحفز هجرة العمال من موطنهم في الريف حيث القطاع الزراعي إلى حيث القطاع الصناعي.

**9-2- نموذج هوليس تشينري Hollis Chenery:**

ركز تشينري في نموده على تمثيل العمليات المصاحبة للتنمية التي من خلالها يتم التحول عبر الزمن من هيكل الاقتصاد المتخلف المعتمد على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد معتمد على الصناعة الحديثة كمحرك للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن الادخار والاستثمار شرط ضروري جداً للنمو الاقتصادي إلا أنه يعتبر شرط غير كافي، حيث أنه إلى جانب دور التراكم الرأسمالي والبشري هناك مجموعة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي تعتبر متطلبات للتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث، وبذلك يعتبر أول من أعطى دوراً هاماً لعوامل غير رأس المال في النمو الاقتصادي قام بدراسة العلاقة بين متوسط دخل الفرد الحقيقي (كمؤشر للنمو) عند مستويات مختلفة وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، من خلال بيانات سلاسل زمنية وبيانات قطاعية لدول العالم الثالث، أظهرت نتائجه العديد من الملامح والصفات لعملية التنمية كما يراها، تشمل هذه الصفات: (الغرباوي، 2015، صفحة 37)

- التحول من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي.
- التراكم الثابت لرأس المال المادي والبشري.

- التغير في نمط المستهلك من التركيز على السلع الغذائية والأساسية، إلى الرغبة في السلع الصناعية المتنوعة والخدمات.

- تطور المجتمع عبر الهجرة من القرى والمدن الصغيرة، وانخفاض عدد أفراد الأسرة.

### 10- النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نظرية النمو الداخلي):

في أواخر الثمانينات فشلت النظريات النيوكلاسيكية في تفسير الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي لمختلف دول العالم مما حذى بالاقتصاديين إلى بلورة نموذج جديد للنمو الاقتصادي الحديث والتي أرجعت مصادره إلى عوامل داخلية والذي يطلق عليه نماذج النمو الداخلي.

قدم (Romer) عام 1986 فكرة النمو الداخلي والتي رجحت أن النمو المستمر يتحدد من داخل عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، وبالنسبة لنظرية النمو الداخلي يعد كل من التقدم التكنولوجي أو التراكم المعرفي ورأس المال البشري هما القوي الدافعة للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال أثر المعرفة والتعليم والتدريب على إنتاجية عنصر العمل وزيادة عنصر رأس المال البشري داخل الاقتصاد القومي، مما يدل على أن العوامل المؤثرة على تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري وتراكم المعرفة عبر الزمن يمكنها التأثير على الدخل الحقيقي للفرد في الأجل الطويل. (سيد أحمد، 2017، صفحة 64)

تتميز نظريات النمو الداخلي بما يلي: (الغرباوي، 2015، الصفحات 38-39)

- البحث عن تفسير الزيادة في عوائد الحجم.
- تحليل دور التكنولوجيا في النمو الاقتصادي واعتباره كمتغير داخلي.
- الاستثمار في كل من رأس المال البشري والمعرفة والمؤسسات البحثية سيؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج.
- تركز هذه النظريات على الاستثمار في رأس المال البشري بشكل عام والاستثمار بالبحث والتطوير بشكل خاص للحصول على نمو مستدام في المدى الطويل.
- على خلاف نظرية النمو النيوكلاسيكية التي تعتمد على المصادر الخارجية للتقدم التكنولوجي في تفسير النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فإن نظريات النمو الداخلي تعتمد على نماذج النمو التي يكون فيها التقدم التقني مدفوعاً بحوافز من داخل النموذج نفسه.
- فكرة الوفورات الخارجية وأثرها في تحديد معدل العائد على الاستثمارات الرأسمالية: حيث أن المستثمرين لا يستحوذون على كل العوائد الناجمة عن الابتكارات مما يؤدي إلى بعض حالات فشل السوق وبالتالي ظهور عجز في الاستثمار الخاص في مجال البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي.

كان Paul Romer الرائد الأول لهذه النظرية سنة 1986 متبوعاً ب Robert Lucas سنة 1988 بالإضافة إلى Robert Barro سنة 1991 وغيرهم، فوجد مثلاً Romer يركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير، بينما ركز Lucas على رأس المال البشري في بناء نموذجه أما Barro فركز على البنى التحتية والنفقات العمومية في حين ركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

### 10-1- نموذج Paul Romer (النموذج القائم على المعرفة):

قدم Romer فكرة النمو الداخلي على المدى الطويل والذي يتحدد بعوامل من داخل النشاط الإنتاجي وأن العنصر المحفز له هو التقدم الفني وتراكم المعرفة، وبنى Romer نموذج النمو الخاص بنظريته بناءً على عدة فروض أهمها: (سيد أحمد، 2017، الصفحات 65-66)

- الفرض الأول: افترض Romer أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تنمو دون قيود وبمعدل متزايد خلال الزمن نظراً لإمكانية تزايد معدل الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال.
- الفرض الثاني: افترض Romer أن التغير التكنولوجي متغير تابع يتحدد داخل النشاط الاقتصادي بواسطة عوامل عديدة، كتراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الأرباح وقادرة على تحمل المخاطر، أو عن طريق تراكم رأس المال البشري.
- الفرض الثالث: افترض نموذج Romer أن الاكتشافات والتكنولوجيا هي عوامل إنتاج تختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية، وأطلق عليها اسم عوامل الإنتاج غير التنافسية في الاستخدام، وهي تشبه في ذلك السلع العامة، فالمعرفة أو الاختراعات الجديدة لا يحول دون استخدام شخص آخر لها أو منشأة أن تستخدمها باقي المنشآت، ويأخذ نموذج رومر أو نموذج المعرفة المتراكمة الشكل الآتي:

$$Y = AK$$

حيث أن:

**Y**: إجمالي الإنتاج.

**A**: مستوى التقدم الفني.

**K**: رأس المال متضمن رأس المال المادي البشري والمعرفة.

**10-2- نموذج Robert Lucas (تراكم رأس المال البشري):**

يلعب رأس المال البشري في نموذج Lucas نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج Solow، لكن Lucas يقدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري في نموده وذلك على عكس Solow الذي اعتبره ثابتاً، فتفسيره في نموذج Lucas هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التعليم والتكوين، وفي هذا النموذج (Lucas) نلمس سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف دول العالم ويرجع ذلك في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تتمتع بمعدلات تنمية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنمية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم - تفضيل تراكم المعارف- سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. (صغير، 2012-2013، صفحة 43)

**10-3- نموذج Robert Barro (تراكم رأس المال العام):**

يعتبر Barro أن أثر النفقات العمومية للمنشآت القاعدية على النمو الاقتصادي ينطلق من مبدأ بسيط هو أن النفقات العمومية التي توجه لخلق هياكل قاعدية (كالطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصال....) تؤدي إلى جعل العملية الإنتاجية للمؤسسات الخاصة أكثر فعالية، بمعنى أن رأس المال العام المتمثل في هذه المنشآت يساهم في الرفع من الإنتاجية الحديدية لرأس المال الخاص. (zekane, 2003, p. 68)

بالمقابل فإن هذه النفقات تكون ممولة من طرف الدولة وذلك باقتطاع ضرائب بالتساوي على دخل المؤسسات الخاصة، هذا ما يسبب انعكاسات سلبية على رأس المال الخاص التي يمكن أن تحدثها الزيادة في مخزون رأس المال العمومي ( المتعلقة عموماً بالضغط الجبائي، وارتفاع سعر الفائدة الناتج عن ارتفاع الدين العمومي المرتبط بتمويل البنى التحتية وبالتالي انخفاض مردودية رأس المال الخاص)، لذا يرى Barro ضرورة ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، وهذا يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية من أجل تحقيق معدلات نمو مثلى عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة، حيث يبين Barro في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المثلى والتي تضمن حضور وفورات خارجية موجبة أكبر من تأثيراتها السلبية. (ولد عمري، 2015-2016، صفحة 41)

**11- نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث):**

يقصد بالحاجات الأساسية تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي وأيضا زيادة الموجه إليهم من الخدمات الأساسية، ولد مذهب الحاجات الأساسية على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية، ثم تبناه عدد متزايد من مفكري واقتصادي دول العالم الثالث، وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها وهي: (بخاري، 1996، صفحة 48)

- إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل.
- توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ومياه الصرف الصحي ووسائل النقل العام.
- توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها.
- إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية.

**V. العلاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي:**

استحدث Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم" عام 1767 دور المصارف في تمويل الاقتصاد كما قام بتحليل دور القروض المصرفية في تمويل الانتاج وتراكم رأس المال على المدى الطويل، وركز على الاستثمار في المدى الطويل وحسب وجهة نظره فإن الوظائف الأساسية للمصارف تتمثل في التمويل قصير الأجل وخصم الكمبيالات، أما Joseph Schumpeter عام 1911 في كتابه "نظريات التنمية الاقتصادية" أعطى اتجاهها جديدا للنظريات المصرفية وتوصل إلى أن الوساطة المالية يمكن أن تدفع النمو بتوفر الشروط التالية: (القرصو، 2019، صفحة 303)

- ادخار عام وليس بالضرورة بنسب كبيرة.
- تحديد احتياجات المؤسسات.
- توجيه الادخار للمؤسسات.
- رقابة عمليات الاستغلال لهذه الأموال.
- تسيير المخاطر عن طريق التوزيع الجيد للأصول وكذلك التوجيه الأمثل للادخار.

و بالتالي يرى Schumpeter أن الخدمات التي تقدمها المصارف ومؤسسات الوساطة المالية والتي تتلخص في جذب المدخرات وتوجيهها وتقييم المشروعات، وتسهيل عملية التبادل، هي خدمات مهمة لدفع النمو الاقتصادي، كما يرى Shumpeter أن الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليين هي عوامل دفع أساسية للابتكار والنمو حيث تعمل الأنظمة المالية المتطورة على توجيه الموارد المالية إلى الاستخدام الأكثر إنتاجية، كما يعتبر أن الوسطاء الماليين (المصارف على وجه الخصوص) يحتلون مركز الصدارة في التنمية الاقتصادية.

يرى Shaw و Gurley (1960) في كتاب " النقود في نظرية المال " أنه عندما يكون هناك نظام مالي متنوع ومتطور يسمح بالتخصيص الكفء للموارد المالية ويؤدي إلى النمو الاقتصادي، من ناحية أخرى يرى Robinson (1952) أن التمويل لا يؤثر على النمو الاقتصادي حيث يعتبر أن التنمية المالية تتبع النمو الاقتصادي كنتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المالية، أي عندما ينمو الاقتصاد تظهر المزيد من المؤسسات المالية والمنتجات والخدمات المالية في الأسواق استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية.

تجدر الإشارة إلى أن النماذج النيوكلاسيكية للنمو تجاهلت دور المصارف في تحقيق النمو الاقتصادي لمدة طويلة خاصة Swan و Solow عام 1956 اللذان اعتبرا عنصر التقدم التكنولوجي متغير خارجي محفز للنمو الاقتصادي، كما أن هناك العديد من الدراسات التي توصلت إلى عدم وجود أي علاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي أمثال Stern (1989) الذي افترض أن التطور المالي ليس له أي دور في النمو الاقتصادي و Gries et all (2009).

بالنسبة للدراسات التي توصلت لوجود علاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي فهذه العلاقة قد تكون موجبة أو سالبة لكن النقاش بينها في الآونة الأخير حول العلاقة السببية بينهما، حيث أسفرت العديد من الدراسات التجريبية عن نتائج متباينة، ومن خلال العديد من البحوث التي أجريت في هذا المجال هناك ثلاث أنواع من الاتجاهات للعلاقة السببية بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي التي تم التوصل إليها والتي تتمثل فيما يلي:

### 1- نظرية العرض القائد (Supply Leading):

تفترض هذه النظرية وجود علاقة سببية من التنمية المالية والمصرفية إلى النمو الاقتصادي وهو ما يعني خلق وتطوير المؤسسات المالية والأسواق لزيادة المعروض من الخدمات المالية وبالتالي يؤدي إلى نمو الاقتصاد الحقيقي وهذا ما يراه (Schumpeter1912) (Mckinnon1973) و(King and Levine1993)، ويعتبر مؤيدي هذه النظرية أن الدول ذات النظام المصرفي المتطور تنمو بشكل أسرع.

أجرى King & Livine عام 1993 دراسة بعنوان Finance and Growth : Schumpeter Might Be Right على 85 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 و 1989 حيث حاولا البحث والتأكد من رؤية Schumpeter والتي مفادها أن النظام المالي يعزز النمو الاقتصادي، أظهرت نتائج الدراسة أن الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال وكذا من خلال تحسين الكفاءة لدى أي اقتصاد يستخدم رأس المال، وبالتالي توصل الباحثان إلى صحة فرضية Schumpeter التي مفادها أن تطور النظام المالي يؤثر في النمو الاقتصادي أي أن التنمية المالية تقود النمو "العرض القائد".



أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها Livine & Looyza & Beck سنة 2000 بعنوان Financial intermediation and growth Causality and causes في 71 دولة خلال الفترة 1960-1995 إلى وجود علاقة قوية جدا بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وكامتداد لهذه الدراسة أجرى Rioja & Valev سنة 2004 دراسة أخرى بعنوان Finance and the Sources of Growth at Various Stages of Economic Development بنفس بيانات ومتغيرات الدراسة السابقة لكن الاختلاف بين الدراستين يكمن في أن العينة في هذه الدراسة تتكون من 74 دولة مقسمة من حيث الدخل إلى ثلاث مجموعات منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، توصل الباحثان إلى أن التطور المالي يؤثر في النمو الاقتصادي للدول ذات الدخل المنخفض من خلال تراكم رأس المال أما الدول ذات الدخل المرتفع فإن نمو الانتاجية يعمل كقناة تأثير يؤثر من خلالها تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أن كلتا الدراستين تدعمان فرضية "العرض القائد".

## 2- نظرية الطلب التابع (Demand Following):

تعتبر هذه النظرية نقيض نظرية "العرض القائد" حيث تفترض وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية والمصرفية، فمع نمو الاقتصاد الحقيقي سيزيد الطلب على الخدمات المالية مما يؤدي إلى التوسع في القطاع المالي وهذا ما يراه (Robinson 1952) (Gurley and Shaw 1967) (Gold Smith 1969) و (Jung 1986).

يرى Robinson (1952) أن المؤسسات هي التي تقود التمويل وأن تطور النظام المالي ما هو إلا نتيجة للنمو الاقتصادي. بمعنى أن التوسع في النشاط الاقتصادي من خلال نمو الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة يؤدي إلى زيادة طلب المستثمرين على أنواع مختلفة من الخدمات المالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة عمل المؤسسات المالية وامكانية انشاء مؤسسات مالية جديدة أي أن النظام المالي يستجيب تلقائيا للطلب على الخدمات المالية وبالتالي يؤدي إلى فعالية ونمو القطاع المالي.

## 3- السببية ثنائية الاتجاه (Bi-directional Causality):

تفترض هذه النظرية وجود علاقة سببية تبادلية بين التنمية المالية والمصرفية والنمو الاقتصادي وهذا ما يراه (Patrick 1966) (Demitriades & Hussein 1996). حيث أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها Demitriades & Hussein سنة 1996 ل 16 دولة نامية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي لنصف الدول محل الدراسة.

تسمى هذه الفرضية أيضا بفرضية المرحلية لأن اتجاه العلاقة السببية يتبع مرحلة التطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد، وعليه فالعلاقة السببية ذات الاتجاهين تتجه من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي (فرضية العرض القائد) خلال المراحل الأولى من التنمية، وذلك من خلال بناء نظام مالي فعال يقوم على جمع المدخرات، وإدارة السيولة، وتحسين كفاءة مخصصات رأس المال وبالتالي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، في حين أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي (فرضية الطلب التابع) خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية. (إينال و شيبي، 2016، صفحة 71)

انطلاقاً من ما سبق يمكن القول أن اتجاه العلاقة بين تطور النظام المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي لا تزال غير واضحة بالنسبة للباحثين وواضعي السياسات، فهي تعتمد على الخصائص الاقتصادية والسياسية وعلى تطور النظام المالي والقوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة. (Calderón & Liu, 2003)

و تجدر الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية جزء من النظام المالي والمصرفي وتنطبق عليها نفس النظريات السابقة الخاصة باتجاه العلاقة السببية، حيث توصلت دراسة Tabash and Dhankar (2014) التي هدفت إلى تقييم مدى مساهمة التمويل الإسلامي في نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وتحليل العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2010 إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم فرضية "العرض القائد" Shumpeter 's supply leading، كما أظهرت نتائج الدراسة التي قام بها H.Furquani و R.Mulyany (2009) في ماليزيا خلال الفترة 1997-2005 إلى وجود أدلة توافق فرضية "الطلب التابع" Demande Following ما بين الناتج المحلي الإجمالي والبنوك الإسلامية، وتوصلت الدراسة التي أجراها Farahani et all (2012) في كل من إيران واندونيسيا خلال الفترة ما بين 2000 و 2010 إلى أن العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية ثنائية الاتجاه في كلا البلدين.

خاتمة الفصل:

يعتبر التمويل من أهم الدعائم الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا للدور الذي يلعبه في تمويل الاقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، حيث يستقطب التمويل اهتمام العديد من الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي. هناك جدل بين الباحثين والاقتصاديين حول تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي حيث تشير بعض الدراسات إلى الدور الإيجابي الذي يلعبه القطاع المصرفي في التأثير على النمو الاقتصادي بينما دراسات أخرى توصلت إلى أن القطاع المصرفي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، كما ركزت الأبحاث في الآونة الأخيرة على اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والمصرفية والنمو الاقتصادي.

اتجهت الأنظار في الآونة الأخيرة نحو الصيرفة الإسلامية وذلك راجع لتزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من جهة، ولما تتميز به من كفاءة تمويلية للمشروعات الاستثمارية وقدرتها على مواجهة الأزمات من جهة أخرى، حيث ظهر التمويل المصرفي الإسلامي في البداية كحل لتلبية احتياجات المسلمين في مختلف دول العالم والرافضين لآليات التمويل الربوية ثم تجسد في شكل نظام مالي كفؤ خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008 التي أثبتت قصور النظام المصرفي التقليدي.

يتفق معظم الاقتصاديين خاصة الباحثين في مجال المالية الإسلامية على الدور الإيجابي الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين تطور الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي، وكذا اتجاه العلاقة السببية بينهما.

## **الفصل الثاني :**

### **الدراسات التجريبية السابقة**

مقدمة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى مختلف دول العالم لتحقيقه من خلال العديد من السياسات الاقتصادية، ولكن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر الهين حيث يتطلب ذلك العديد من الشروط والمتطلبات حتى تتمكن الدول من تحقيقه بالمعدل المطلوب، ومن بين أهم هذه الشروط توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل والانتاج. ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، حيث لاقى هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين.

كثيرة هي الأعمال النظرية والتطبيقية التي تطرقت لدراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي وكذا اتجاه العلاقة السببية بينهما، فعلى الرغم من أن العديد من الباحثين اتفقوا على الأثر الإيجابي الذي يلعبه تطور القطاع المالي والمصرفي (بما فيه القطاع المصرفي الإسلامي) في تحفيز النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الموضوع لا يزال يلقى اختلاف وجدل بين الباحثين والاقتصاديين وذلك راجع للنتائج المتباينة المتوصل إليها في العديد من الدراسات التجريبية السابقة.

على ضوء ما سبق يهدف الفصل الثاني إلى إبراز الدراسات التجريبية السابقة التي اعتمدت على نماذج الاقتصاد القياسي لدراسة العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي وكذا الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين تطور النظام المالي الإسلامي والنمو الاقتصادي حيث سيتم تقسيم هذه الدراسات حسب الدول التي أُجريت بها الدراسة إلى دول عربية ودول أجنبية أما بالنسبة للدراسات التي تضمنت الدول العربية والأجنبية معاً فسيتم تصنيفها حسب الأغلبية، ومن ثم سيتطرق هذا الفصل إلى تحليل الدراسات التجريبية السابقة من حيث النتائج المتوصل إليها وكذا إبراز الاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية.

**I. الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي:**

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت اختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي واتجاه العلاقة السببية بينهما باستعمال بيانات تختلف باختلاف الدول والفترات الزمنية المختارة للدراسة ومن بين هذه الدراسات:

**1- دراسات تجريبية لدول عربية:**

دراسة — بن يحيى وطلحاي (2020) بعنوان "التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي- دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل للفترة 1990-2018" (بن يحيى و طلحاي، 2020) هدفت إلى اختبار أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2018 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDPC)
- نسبة الائتمان الممنوح من القطاع المالي إلى الناتج المحلي الاجمالي (DCFS)
- نسبة القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي (DCPS)
- مؤشر السيولة (M2)
- نسبة اجمالي الادخار إلى الناتج المحلي الاجمالي (GDS)
- نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي (GCE)
- مؤشر الانفتاح التجاري (OPEN)

باستخدام تحليل بيانات بانل وتطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- على المدى الطويل، عدم وجود علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي في الدول الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب) وهذا ما يدعم فرضية الطلب التابع.

دراسة — حمدان (2020) بعنوان "التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي" (حمدان، 2020) هدفت إلى تقييم أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (الامارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، قطر، عمان، المملكة العربية السعودية) خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2017 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
- عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي (M2/GDP)
- الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الاجمالي) (LC)

باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، واختبارات التكامل المشترك واختبار العلاقة السببية توصلت

الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين المعروض النقدي الموسع كنسبة من GDP وبين النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن زيادة M2/GDP بوحدة واحدة سيؤدي لزيادة النمو الاقتصادي ب 1.57%.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من GDP وبين النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة LC بوحدة واحدة سيؤدي لزيادة النمو الاقتصادي ب 2.70%.
- أظهرت نتائج العلاقة السببية أن النمو الاقتصادي لا يسبب كل من M2/GDP وLC، والعكس صحيح أي أن M2/GDP وLC لا يسببان النمو الاقتصادي.

دراسة — زناخي فوزية (2020) بعنوان "الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرير المالي دراسة قياسية باستخدام معطيات بانل خلال الفترة (1990-2017)" (زناخي، 2020) هدفت إلى إبراز أثر تطور الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في عينة من 07 دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، البحرين، السعودية والأردن) خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2017، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنويا) (Y)
- مؤشر عرض النقود، وهو مجموع الكتلة النقدية إلى PIB (M)
- الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من PIB (CR)
- الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من PIB) (INV)
- معدل التضخم السنوي (INF)
- الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) (trade)
- مؤشر تحرير حساب رأس المال (Kao)

تم تقدير نموذج القياسي الساكن وآخر ديناميكي باستعمال بيانات بانل، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري يؤثران بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية.
- معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية، حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم كلما أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة مما يؤثر سلبا على الاستثمار ومنه على النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة عكسية بين مؤشر Kao والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- مؤشر عرض النقود يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.
- الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

دراسة — القرصو وفاء (2019) بعنوان "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017" (القرصو، 2019) هدفت الدراسة الى التعرف على أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) واختبار السببية لـ Granger وفق منهجية Toda-Yamamoto حيث تم تقدير نموذجين:

النموذج الأول باستعمال متغيرات كلية خلال الفترة (1980-2017) وذلك بالاعتماد على المتغيرات

التالية:

- القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BCPS)
- اجمالي الادخار المحلي (SAV)
- الانفتاح التجاري (OP)
- معدل التضخم (INF)
- الاستهلاك الحكومي (GC)
- اجمالي الاستثمار (INV)
- تم ايضا اضافة متغير أصم في النموذج يمثل صدور قانون النقد والقرض 1990 (DUMMY1990)
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP)

تم تقدير النموذج التالي:

$$RGDP = f(BCPS, SAV, OP, INF, GC, INV, DUMMY1990)$$

توصلت الدراسة في النموذج الأول إلى النتائج التالية:

- القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر بشكل سلبي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.
  - كل من الادخار المحلي والتضخم وجمالي الاستثمار والمتغير الوهمي (DUMMY 1990) تؤثر بشكل سلبي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.
  - الانفتاح التجاري يؤثر ايجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل.
- أما في النموذج الثاني تم استعمال متغيرات قطاعية بهدف فحص العلاقة بين القروض المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1992-2017) وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي (RGDP)
- نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (PRVCB)
- نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي (PUBCB)
- نسبة القروض الممنوحة للإدارات المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي (ADCB)

تم تقدير النموذج التالي:

$$RGDP = f(PRVCB, PUBCB, ADCB)$$

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:



- كل من القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للإدارات المحلية تؤثر بشكل سلب على النمو الاقتصادي.

- القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

- كما أظهرت نتائج اختبارات السببية لـ Toda-Yamamoto أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر، أما القروض المصرفية الممنوحة للقطاع العام فهي التي تؤثر على النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم نظرية العرض الفائض، ولا يوجد أي علاقة سببية بين القروض الموجهة للإدارات المحلية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة لـ قويدري وبريش (2019) بعنوان "أثر الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب" (قويدري و بريش، 2019) هدفت إلى دراسة أثر الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2015 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- معدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PC)
- معدلات الفائدة الحقيقية (Rr)
- نسبة المعروض النقدي M2 الذي يمثل النقود وأشبه النقود من إجمالي الناتج الداخلي (M2/PIB)
- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي الناتج الداخلي (CSP)

باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية من نماذج التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى أن مؤسسات الوساطة المالية المصرفية لكل من الجزائر والمغرب تعاني من الضعف خصوصا فيما يتعلق بالقطاع المصرفي لديها بسبب هيمنة القطاع الحكومي في تسييرها، إضافة إلى افتقار الأسواق المالية للمنتجات والأدوات المالية، كما أن معدلات النمو المطردة والمتزايدة لم تكن نتيجة الإصلاحات المصرفية ولكن هي نتيجة لطبيعة اقتصاديات هذه الدول الربعية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات واحتياطي الصرف لديها خلال فترة الدراسة، وذلك ما أدى إلى ارتفاع سيولتها لكن دون أن تؤدي إلى زيادة فاعليتها في دعم النمو الاقتصادي.

دراسة لـ القرصو وفاء (2019) بعنوان "أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (1981-2016)" (القرصو، 2019) هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والنشاط الاقتصادي في الجزائر ما بين 1981 و 2016 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)

- القروض المصرفية المحلية المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (BCPS)
  - معامل الانفتاح التجاري (OP)
  - معدل التضخم (IF)
  - الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GC)
  - إجمالي الادخار المحلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (SAV)
- قدّرت الدراسة النموذج التالي:

$$RGDP=f(BCPS,IF,GC,SAV,OP)$$

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص تأثير سلبي غير معنوي على النمو الاقتصادي.
- التضخم يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي فعند زيادة التضخم بنسبة 1% سينخفض النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 12.47% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- الاستهلاك الحكومي يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- إجمالي الادخار المحلي يؤثر بشكل سلبي وغير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الانفتاح التجاري كان له أثر ايجابي لكن غير معنوي على النمو الاقتصادي.

دراسة — القرصو وفاء (2019) بعنوان "تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)" (القرصو، 2019) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الائتمانات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات (عام، خاص، ادارات محلية) والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1998 و 2017 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- القروض الممنوحة للقطاع العام (PUBCB)
- القروض الممنوحة للقطاع الخاص (BCPS)
- القروض الممنوحة للإدارات المحلية (ADCB)

قدّرت الدراسة النموذج التالي:

$$GDP=f(PUBCB,BCPS,ADCB)$$

باستعمال التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبارات السببية لجرانجر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل من القروض الممنوحة للقطاع العام والإدارات المحلية تؤثر بشكل سلبى غير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص تؤثر بشكل سلبى ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى تطور القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص وهذا ما يتفق مع نظرية الطلب التابع.

دراسة ————— بشرول فيصل (2019) بعنوان "أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب، تونس والجزائر) —دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)—" (بشرول، 2019) هدفت إلى ابراز أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر، تونس والمغرب ما بين 1990 و2017 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDPCG)
  - المعروض النقدي بالمفهوم الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (M3)
  - اجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (CP)
  - اجمالي القروض المقدمة من طرف القطاع المالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (CF)
  - الانفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GE)
  - معدل التضخم (INF)
  - معدل الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات كنسبة من GDP) (OPEN)
- قدرت الدراسة النموذج التالي:

$$GDPC = f(M3, CP, CF, GE, INF, OPEN)$$

باستخدام بيانات بانل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- القروض المقدمة من طرف القطاع المالي تؤثر بشكل ايجابي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل. أما على المدى القصير فالقروض المقدمة من طرف القطاع المالي لا تؤثر على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- القروض المقدمة للقطاع الخاص لم يكن لها أثر على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المديين القصير والطويل.

- المعروف النقدي يؤثر بشكل ايجابي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فيؤثر بشكل سلبي.

دراسة — د.بوزيان واخرون (2018) بعنوان " أثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000-2016" (بوزيان، مزار، ورمضاني، 2018) هدفت الدراسة الى البحث في العلاقة بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2016 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية (TPIB)
- سعر الصرف الحقيقي الفعلي (TCH)
- الانفتاح التجاري (EM)
- قيمة الأوراق المالية المتداولة في البورصة الى اجمالي الناتج المحلي بالعملة المحلية (VAL)
- معدل الفائدة الحقيقي (TINT)
- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحلي (CSP)
- الكتلة النقدية الى اجمالي الناتج المحلي (M2)
- النفقات الحكومية الى اجمالي الناتج المحلي (DEG)
- معدل التضخم (TINF)

قامت الدراسة بتقدير المعادلة التالية:

$$TPIB = f(TCH, EM, VAL, TINT, CSP, M2, DEG, TINF)$$

باستخدام منهجية التكامل المشترك لأنجل -جرائر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- معدلات الفائدة ذات علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الجزائر.
- اشارة المتغير الأوراق المالية المتداولة في البورصة سالبة ومعنوية وهذا يدل على أن دور بورصة الجزائر في الاقتصاد الوطني لا يزال ضئيلا جدا.
- الانفتاح التجاري يؤثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.
- القروض الموجهة للقطاع الخاص إشارتها سالبة ومعنوية وهذا يؤكد عدم مساهمة النظام المصرفي في النمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة لـ عبد الرحيم محمد (2018) بعنوان "تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016" (عبد الرحيم محمد، 2018) هدفت إلى ابراز أثر

السياسات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للسودان ما بين 1997-2016 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (RGDP)
- الانفاق الحكومي (G)
- عرض النقود (MS2)
- الصادرات (EX)
- الواردات (IM)
- الضرائب (TAX)

باستخدام منهجية ARDL توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- على المدى الطويل وجود علاقة عكسية بين الواردات ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
  - وجود علاقة عكسية بين عرض النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير، أما على المدى الطويل فالعلاقة بينهما علاقة طردية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
  - وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن الجزء الأكبر من الانفاق في السودان موجه للقطاع الاستهلاكي.
  - في الأجل الطويل، وجود علاقة طردية بين الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
  - وجود علاقة عكسية بين الضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- دراسة لـ و.سبكي وك.بوروشة كريم (2018) بعنوان "أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة (1990-2015)" (سبكي و بوروشة، 2018) هدفت الدراسة إلى ابراز أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي ل 5 دول MENA (الجزائر، المغرب، مصر، البحرين، الامارات العربية المتحدة) خلال الفترة ما بين 1990 و 2015 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع
- مؤشر عرض النقود

- القروض الممنوحة للقطاع الخاص
- معدل التضخم
- الاستثمار الأجنبي المباشر

باستخدام معطيات البانل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل من التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر ليستا ذات معنوية إحصائية أما باقي المعلمات فهي معنوية.
- مؤشر عرض النقود يؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه إذا ارتفع مؤشر عرض النقود بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي بنسبة 0.07%.
- القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر بشكل سلب على معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي كلما ارتفعت القروض الممنوحة بـ 1% ستؤدي إلى انخفاض معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي بنسبة 0.08%.
- دراسة لـ ن. زيان وم. شويكات (2018) بعنوان " قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990-2015" (زيان و شويكات، 2018) هدفت الدراسة إلى البحث في أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2015 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (2010) (LGDP)
- معامل الانفتاح التجاري (LOPEN)
- القروض المقدمة للقطاع الخاص (LCSP)
- مؤشر عرض النقود (LM2) كمتغير يمثل حجم الوساطة المالية
- مؤشر تحرير حساب رأس المال (LKAO) Kaopen
- الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)
- معدل التضخم (LINF).

باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية:

- التغيير بـ 1% في القروض المقدمة للقطاع الخاص (LCSP) يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بـ 0.02% على المدى الطويل لكن كان هذا المتغير غير معنوي.

- الوساطة المالية تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فالزيادة في عرض النقود — 1% تؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 0.23%.
- إشارة مؤشر تحرير حساب رأس المال Kaopen كانت سالبة وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.
- الانفتاح التجاري يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- توصلت الدراسة أيضا إلى أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 لم تحقق نتائج مقبولة في تفعيل دور المنظومة المالية والمصرفية في الرفع من تعبئة الموارد المالية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية.

دراسة لـ س. بلجبلية وأ. بوراس (2018) بعنوان "أثر المؤشرات المالية على معدل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي: دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2013" (بلجبلية و بوراس، 2018) هدفت الدراسة الى إبراز اثار سياسة الانفتاح المالي المنتهجة في الجزائر على معدل النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- نسبة حجم الكتلة النقدية الى اجمالي الناتج الداخلي الخام (M2/PIB)
  - اجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام (CP/PIB)
  - كمتغيرات تعبر عن أداء الوساطة المالية
  - نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي (TC) كمتغير يمثل النمو الاقتصادي
- قامت الدراسة بتقدير المعادلة التالية:

$$TC_t = \alpha_0 + \alpha_1 CP/PIB_t + \alpha_2 M2/PIB_t + \varepsilon_t$$

باستعمال منهجية التكامل المتزامن توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الوساطة المالية لم يكن لها أي تأثير ملموس على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة رغم الجهود المبذولة في تعديل وتصحيح النظام المالي والمصرفي.

دراسة لـ أ.م. شويكات ون.زيان (2017) بعنوان " علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013: دراسة قياسية " (شويكات و زيان، 2017) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 1990 و 2013 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ( $RGDP_t$ )
- مؤشر Kaopen ويعبر عن التحرير المالي  $KAOP_t$
- نسبة الاستثمار الأجنبي الى الناتج الداخلي الحقيقي ( $INV_t$ )
- نسبة الصادرات والواردات الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ( $TO_t$ )

- معدل التضخم السنوي ( $INF_t$ )
- نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الحقيقي ( $CP_t$ )
- مؤشر عرض النقود (مجموع الكتلة النقدية الى الناتج المحلي الحقيقي) ( $M2_t$ )

قدرت الدراسة المعادلة التالية:

$$RGDP_t = \beta_0 + \beta_1 KAO_t + \beta_2 INV_t + \beta_3 TO_t + \beta_4 INF_t + \beta_5 CP_t + \beta_6 M2_t$$

باستعمال التكامل المتزامن توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري (اقتصاد ريعي).
- كل من معلمات التضخم ونسبة مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي والقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ظهرت سالبة وغير معنوية، أما معلمة مؤشر النقود فظهرت غير معنوية لكن موجبة.
- المؤشر الذي يعبر عن التحرير المالي ( $KAO$ ) ظهر معنوي وسالب أي أن التحرير المالي لم يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

دراسة — ك. مجاهد ون. ص. غربي (2016) بعنوان "تأثير تطور القطاع المالي على النمو: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا" مجاهد & غربي (2016) , هدفت الدراسة الى اختبار أثر التطور في القطاع المالي على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول تمثلت في (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، ايران، تركيا، لبنان، الأردن، عمان، البحرين، الكويت) خلال الفترة ما بين 1980 و 2012 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- القروض الموجهة للقطاع الخاص والكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
- مجموع أصول البنوك التجارية الى مجموع أصول البنوك التجارية وأصول البنك المركزي
- معدل النمو السكاني
- تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار)
- الانفتاح التجاري
- نسبة الانفاق الحكومي
- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي

باستخدام نموذج البائل الديناميكي المبني على نموذج تصحيح الخطأ باستعمال طريقة وسط المجموعة المدجة

ووسط المجموعة والأثر الثابت الديناميكي في التقدير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:



- الاستثمار والانفاق الحكومي لهما أثر إيجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير بينما لهما أثر إيجابي معنوي في الأجل الطويل.
  - متغير النمو السكاني له تأثير سلبي غير معنوي في الأجلين الطويل والقصير.
  - الانفتاح التجاري له تأثير سلبي غير معنوي في الأجل القصير وإيجابي ومعنوي في الأجل الطويل.
  - كشفت نتائج التقدير أن للوساطة المالية تأثير سلبي معنوي في الأجل الطويل والقصير على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- دراسة لـ إينال وشيبي (2016) بعنوان "تحليل العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2014)" إينال & شيبي (2016) , هدفت إلى دراسة العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين التطور المالي (الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، والكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والنمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2014 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPPC)
- مقياس تطور القطاع المالي (DCPS) ويحسب بالقرض البنكي في القرض الخاص بالنسبة لل GDP
- النفقات الحكومية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GOV)
- الكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (M2)
- مؤشر الانفتاح للتجارة العالمية (OPEN)
- الاستثمار (INV)

باستخدام منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

ARDL توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سلبية معنوية بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر عرض النقود. بمعناه الواسع حيث أن ارتفاع مؤشر عرض النقود بمعناه الواسع ب 1% سيؤدي إلى انخفاض نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 18%.
- وجود علاقة سلبية معنوية بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص حيث أن ارتفاع نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ب 1% سيؤدي إلى انخفاض نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 43%.

- ارتفاع معدل الاستثمار ب 1% سيؤدي إلى ارتفاع نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب 13% أي وجود علاقة طردية ومعنوية بين معدل الاستثمار ونمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا مطابق لما جاءت به النظرية الاقتصادية .
- ارتفاع كل من الانفاق الحكومي والانفتاح التجاري ب 1% سيؤدي إلى ارتفاع نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب 12% و 18% على الترتيب.
- النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التطور المالي وهذا ما يدعم نظرية الطلب التابع، ويعد الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص أهم مؤشر لتفسير العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، بحيث يؤثر القطاع المالي سلباً على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دراسة — اسماعيل وشاكر (2016) بعنوان "دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2010)" (اسماعيل و شاكر، 2016) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 2010 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDPPC)
- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PC)
- عرض النقود بالمعنى الواسع (M2)
- الانفاق الحكومي الاستهلاكي (GOV)
- الاستثمار (INV)
- الانفتاح التجاري (OP)

باستعمال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار جرانجر للسببية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت نتائج اختبار جوهانسون وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سوريا خلال فترة الدراسة.
- أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن العلاقة القصيرة الأجل بين التطور المالي مقاساً بالمعروض النقدي وبين النمو الاقتصادي سالبة لكن غير معنوية، في حين أنها موجبة عند استخدام الائتمان الخاص وغير معنوية أيضاً.
- أوضحت نتائج السببية لاختبار جرانجر عدم وجود علاقة سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سوريا خلال فترة الدراسة.

دراسة — بورعدة (2016) بعنوان "تطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرير المالي-دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس" (بورعدة، 2016) هدفت إلى تحليل طبيعة العلاقة القائمة بين تطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرير المالي نظريا وتجريبيا مع توفر بعض شروط الاقتصاد الكلي لثلاث دول من المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) خلال الفترة الممتدة ما بين 1984 و2013 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- المعدل الحقيقي للنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (Y)
- مؤشر النقود وأشباه النقود (M2) كنسبة من الناتج المحلي (M)
- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (CR)
- الودائع البنكية كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (B)
- معدل الاستثمار المحلي كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (INV)
- مؤشر الانفتاح التجاري (COM)
- معدل التضخم السنوي (INF)
- مؤشر التحرير المالي (K)

باستخدام اختبار السببية ل Granger، اختبار التكامل المتزامن ل Johansen و Engel-Granger، نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM، دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى المعدل الحقيقي للنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر وهذا ما يدعم فرضية "العرض القائد".
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من المعدل الحقيقي للنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي إلى الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في المغرب وهذا ما يدعم فرضية "الطلب التابع".
- عدم وجود علاقة سببية بين الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص والمعدل الحقيقي للنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في تونس.
- نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر وتونس يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، أما بالنسبة للمغرب فقد أفرزت قفزة نوعية في اتجاه تقوية فعالية نظامها المالي وتعميقه.

دراسة لـ الكركي (2015) بعنوان " أثر الاقراض المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية لفلسطين" (الكركي، 2015) هدفت الدراسة الى البحث في أثر الاقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 1996 إلى الربع الرابع لسنة 2013 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- القروض البنكية (BL) التي تضم القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للقطاع الخاص.
- اليد العاملة (L)
- اجمالي تكوين رأس المال (K)
- الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

باستعمال اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام طريقة جوهانسون للتكامل المشترك وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموجه (VAR) لقياس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية بالإضافة الى نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) لقياس علاقة التكيف من الأجل القصير الى الأجل الطويل واختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام اختبار جرانجر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- القروض الممنوحة للقطاع الخاص والممنوحة للقطاع العام تؤثر بشكل ايجابي معنوي على الناتج المحلي الاجمالي فزيادة المتغيرين بقيمة 1% ستؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.37% و 1.33% على الترتيب.
- كل من اليد العاملة وجمالي تكوين رأس المال تؤثر بشكل ايجابي معنوي على الناتج المحلي الاجمالي.
- وجود علاقة بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل وتكاد لا تذكر في المدى القصير.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالي إلى الاقراض المصرفي وهذا ما يدعم نظرية الطلب التابع.

دراسة لـ خالد محمد السواعي (2015) بعنوان "أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الأردن" (السواعي، 2015) هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التطور المالي وتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 و 2011 على أساس بيانات ربع سنوية حيث اعتمد على المتغيرات التالية:

- الائتمان الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (PC)
- الائتمان المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (DC)

- عرض النقد بمفهومه الواسع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (M2)
- الانفتاح التجاري (TO)
- نمو الناتج المحلي الإجمالي (GR)

باستعمال التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL توصلت الدراسة إلى

النتائج التالية:

- وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتطور المالي وتحرير التجارة.
- الانفتاح التجاري يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي على المدى القصير وعلى المدى الطويل.
- تحرير القطاع المالي (الائتمان المحلي، الائتمان الخاص، عرض النقود) يؤثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأردن.

دراسة لـ زياد محمد زريقات وآخرون (2015) بعنوان "تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)" (زريقات، المقابلة، و يوسف، 2015) هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 2009 حيث اعتمدوا على المتغيرات التالية:

- معدل النمو في الدخل الحقيقي للفرد (RGDP) كمتغير تابع
- عرض النقد بمفهومه الواسع (M2/GDP)
- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (CPS/GDP)
- الودائع المصرفية (TBD/GDP)

باستخدام التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل

الطويل والقصير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة بين كل من عرض النقود بمفهومه الواسع ومعدل الودائع ومعدل دخل الفرد الحقيقي على المدى القصير.
- عدم وجود علاقة بين معدل دخل الفرد الحقيقي ومعدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على المدى القصير.
- وجود علاقة بين معدل دخل الفرد الحقيقي وجميع مؤشرات التطور المالي على المدى الطويل.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي في الأردن.

دراسة لـ Junaina و Rajabi (2014) بعنوان The stock Markets, Banks and Growth Nexus : Asian Islamic Countries (RAJABI & JUNAINA, 2014) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين سوق الأوراق المالية والبنوك والنمو الاقتصادي لـ 10 دول إسلامية أسيوية (البحرين، أندونيسيا، عمان، اليمن، إيران، الكويت، باكستان، الأردن، ماليزيا، السعودية) خلال الفترة ما بين 1990 و 2009 حيث تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

- القروض المصرفية
- معدل دوران السيولة
- الاستهلاك الحكومي
- الصادرات والواردات (الانفتاح التجاري)
- الناتج المحلي الحقيقي للفرد

باستخدام نموذج التغيرات الفردية الثابتة الديناميكي على بيانات السلة لـ 10 دول إسلامية آسيوية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ارتفاع القروض المصرفية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.538%.
- ارتفاع معدل دوران السيولة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.368%.
- ارتفاع الاستهلاك الحكومي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 2.821%.
- الانفتاح التجاري يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

دراسة لـ Osman (2014) بعنوان The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP): An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to Cointegration (Osman, 2014) هدفت إلى دراسة أثر القروض الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين 1974 و 2012 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- القروض الممنوحة للقطاع الخاص (BF)
- إجمالي ودائع البنوك التجارية (DS)
- الإنفاق الحكومي (G)

- معدل التضخم (CPI)
- الاقتصاد المفتوح (OPE)

باستعمال التكامل المتزامن ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) توصلت الدراسة إلى

النتائج التالية:

- القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل فعند زيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (BF) بنسبة 1% يتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة 0.09% خلال سنة، وبالتالي فان القروض المصرفية ساهمت في التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية .
- ودائع البنوك التجارية (DS) تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي السعودي خاصة في المدى الطويل.

دراسة لـ بن معزو وحمادة (2013) بعنوان " قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية 1970-2010 " (بن معزو وحمادة، 2013) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي للجزائر ما بين 1970 و2010 وهذا باعتماد مؤشر (KAOPEN) وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (RGDP)
- مؤشر يعبر عن التحرير المالي (KAOPEN)
- نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (FDI)
- نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (TRADE)
- عرض النقود (M2)
- معدل الفائدة (INT)
- معدل التضخم السنوي (INF)
- سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار الأمريكي (EXC)

باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية

معنوية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر.

دراسة لـ Mahram (2012) بعنوان Financial Intermediation and Economic Growth

in Saudi Arabia: An Empirical Analysis, 1968-2010 (Mahran, 2012) هدفت

الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين 1968 و2010 حيث اعتمدت على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لقياس النمو الاقتصادي
- حجم الطلب النقدي للقطاع المالي (LIQ)
- عرض النقود (MGDP)
- القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية (CPS)

كمتغيرات لقياس حجم الوساطة المالية.

- إجمالي الاستثمارات (INV)
- الإنفاق الحكومي (G)
- رأس المال البشري (H)
- الانفتاح التجاري (OPEN).

كمتغيرات تؤثر على النمو الاقتصادي.

باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج الانحدار الذاتي لفتترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل من إجمالي الاستثمارات، الإنفاق الحكومي، رأس المال البشري، الانفتاح التجاري تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي السعودي على المدى الطويل.
- الوساطة المالية تؤثر بشكل سلبي كبير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

دراسة لـ Mohamed (2008) بعنوان Finance-Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model (Mohamed, 2008) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و2004 حيث اعتمدت على المتغيرات التالية:

- كتلة النقود (M3Y)
- القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية (CBS)



- الانفتاح التجاري (TRD)
- التضخم (INF)
- إجمالي الاستثمارات (INV)
- الإنفاق الحكومي (GEX)
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GRGDP)
- كما تم استعمال متغير أصم (D90) يمثل برنامج النظام المصرفي الإسلامي الذي تبنته السودان خلال التسعينيات.

باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتحليل التكامل المتزامن توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.
- الانفتاح التجاري ليس له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي
- الإنفاق الحكومي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في السودان.
- كتلة النقود تؤثر بشكل سلبى على النمو الاقتصادي السوداني.
- القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر بشكل ايجابي وكبير على الناتج المحلي الإجمالي في السودان على المدى الطويل وهذا ما يدعم نظرية العرض القائد، أما على المدى القصير فتؤثر عليه بشكل سلبى.

## 2- دراسات تجريبية لدول أجنبية:

دراسة — Musabeh et al (2020) بعنوان FINANCIAL DEVELOPMENT, ECONOMIC GROWTH AND WELFARE: EVIDENCE FROM EMERGING COUNTRIES (Musabeh, Alrifai, & Kalloub, 2020) هدفت إلى البحث في كيفية تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي والرفاهية لأربع دول ذات اقتصاديات ناشئة (البرازيل، تركيا، المجر وبولندا) خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2013 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يعبر عن النمو الاقتصادي والرفاهية.
- مؤشر التنمية المالية.
- الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- رسملة سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).
- الائتمان الممنوح للحكومة.
- مؤشر ليرنر.

- الانفتاح التجاري.
- الانفتاح المالي.
- شروط التجارة.
- مؤشر التقلب (مؤشر VIX).
- رأس المال البشري.
- سعر الصرف الفعلي.
- Z-SCORE: يستخدم للتنبؤ في التعثر المالي.
- معدل التضخم.
- الجودة التنظيمية.

باستخدام بيانات البانل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التنمية المالية تأثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، لكن هناك فرق بين هذه الدول من حيث حجم التأثير، حيث كان تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي الأعلى والأكثر نشاطاً على تركيا، ثم على بولندا، ثم على المجر وأخيراً على البرازيل.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المالية، وبالتالي يجب على الدول اتخاذ خطوات لزيادة كفاءة قطاعها المالية وبالتالي تعزيز نموها الاقتصادي.
- حجم الائتمان المقدم للحكومة له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي والرفاهية في البلدان الأربعة ويمكن أرجاع السبب في ذلك إلى أنه عندما تزيد الحكومة من اقتراضها سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي مزاحمة الاستثمارات مما سيؤثر سلباً على الاقتصاد.
- وجود علاقة إيجابية كبيرة بين كل من رأس المال البشري والانفتاح المالي والنمو الاقتصادي والرفاهية.
- وجود علاقة معنوية وسالبة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- الجودة التنظيمية تأثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي والرفاهية.

دراسة \_\_\_\_\_ Asteriou & Spanos (2018) بعنوان "The relationship between financial development and economic growth during the recent crisis: Evidence from the EU" (Asteriou & Spanos, 2018) هدفت إلى دراسة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي قبل وبعد أزمة الرهن العقاري لـ 26 دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2016 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (GGDP)
- نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (LLY)

- نسبة أصول البنوك التجارية إلى مجموع البنوك التجارية بالإضافة إلى أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الاجمالي (%) (BTOT)
- رسملة سوق الأسهم إلى الناتج المحلي الاجمالي (%) (MCAP)
- نسبة دوران سوق الأسهم (TOR)
- معدل التضخم (INFL)
- صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%) (FDI)
- الانفتاح التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي (%) (OPEN)

باستخدام بيانات البانل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التنمية المالية عززت النمو الاقتصادي قبل الأزمة، بينما أعاققت النشاط الاقتصادي بعد الأزمة أي كان لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي خلال فترات الأزمة.
- خلال عامي 2008 و2009 تشير النتائج إلى أن نسبة أصول البنوك التجارية حالت دون اختيار الاقتصاد، مما يعني أن كفاية رأس المال للبنوك أدت إلى حماية المودعين وتعزيز استقرار النظام المالي.
- درجة الانفتاح التجاري الدولي تعتبر العامل الأساسي الذي أدى إلى النمو خلال الأزمة.

دراسة — Faloye & Obamuyi (2018) بعنوان Finance and Economic Growth of Nigeria (Obamuyi & Faloye, 2018) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة ما بين 1980 و2015 حيث اعتمدوا على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الاجمالي (GDP).
  - الائتمان الموجه للقطاع الخاص (CPS)
  - معدل الإقراض (LR)
- باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار السببية لجرانجر، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التمويل والنمو الاقتصادي.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم نظرية العرض القائد.

دراسة — Bist (2018) بعنوان Financial development and economic growth: Evidence from a panel of 16 African and nonAfrican low-income

countries (Bist, 2018) هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة طويلة الأجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لـ 16 دولة مختارة منخفضة الدخل (بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، غينيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موزمبيق، نيبال، النيجر، السنغال، تزانيا، توغو، أوغندا) خلال الفترة الممتدة ما بين 1995 و2014 حيث اعتمد على المتغيرات التالية:

- LGDP : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي .
- PRVT: القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير يمثل التطور المالي.
- GFC: إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- OPE: الانفتاح التجاري.
- CPI: مؤشر أسعار الاستهلاك.
- LF: اليد العاملة وتعرف بأنها النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصاديًا (الذين يبلغون 15 عامًا فأكثر) إلى إجمالي السكان.

قدرت الدراسة المعادلة التالية:

$$LGDP_{it} = \beta_{0i} + \beta_{1i}PRVT_{it} + \beta_{2i}GFC_{it} + \beta_{3i}OPE_{it} + \beta_{4i}CPI_{it} + \beta_{5i}LF_{it} + \mu_{it}$$

باستخدام بيانات البانل واختبار جذر الوحدة ومنهجية التكامل المتزامن وباستعمال طريقة المربعات الصغرى

الديناميكية (DOLS) والمعدلة تمامًا (FMOLS) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.
- التنمية المالية ممثلة بالقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في معظم البلدان (9 دول من بين 16 دولة)، بينما كان التأثير سلباً للتنمية المالية على النمو الاقتصادي في جمهورية إفريقيا الوسطى، مدغشقر وموزمبيق .
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية في المدى القصير مما يدعم فرضية الطلب التابع.

دراسة لـ B.M.Odufuye (2017) بعنوان Bank Credits and its Impact on

Nigerian Economy Growth (Odufuye, 2017) هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير الائتمان

المصرفي على نمو الاقتصاد النيجيري خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 و2015، حيث اعتمدت الدراسة على

المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
  - ائتمانات البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CSME).
  - الائتمانات الممنوحة للقطاع الخاص (CPS).
  - عرض النقود (MS).
  - معدل الفائدة (INTR).
- قدرت الدراسة المعادلة التالية:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 CSME + \beta_2 CPS + \beta_3 MS + \beta_4 INTR + \mu$$

باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) توصلت الدراسة إلى أن القروض المصرفية تؤثر معنوياً على النمو الاقتصادي حيث أن الائتمان المصرفي إذا تم توجيهه بشكل صحيح هو عامل مساعد لنمو الاقتصاد النيجيري.

دراسة — T.Belinga et al (2016) بعنوان Causality Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from a Time Series Analysis (BELINGA, ZHOU, on a Vector Error Correction Model in Cameroon) (DOUMBE DOUMBE, GAHE, & KOFFI, 2016) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي في الكاميرون خلال الفترة الممتدة ما بين 1969 و2013 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- القروض الممنوحة للقطاع الخاص (DCPSB)
- إجمالي ودائع البنوك (BD)
- الانفتاح التجاري (T)
- عرض النقود في السوق المحلية (M2)
- سعر الصرف (ER)
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC).

باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) توصلت الدراسة إلى أن العلاقة السببية في الكاميرون تتجه من الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يدعم فرضية العرض القائد.

دراسة — بن دحمان (2016) بعنوان " التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014 " (بن دحمان، 2016) حاولت الدراسة اختبار أثر تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية على النمو الاقتصادي لـ 25 دولة (مصر، الأردن، المغرب،

تونس، البرازيل، المكسيك، ماليزيا، جنوب افريقيا، تايلاند، تركيا، الأرجنتين، الهند، أندونيسيا، باكستان، الفلبين، فتويلا، كولومبيا، نيجيريا، جهايك، بنغلادش، سيريلانكا، البيرو، الهند، بوليفيا، الشيلي) خلال الفترة الممتدة ما بين 1989 و2014 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي (PRIVY)
- النقود وأشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي (M2)

كمؤشرين لقياس التطور المصرفي

- رسملة البورصة إلى إجمالي الناتج المحلي (CAP)
- معدل الدوران في البورصة (TUR)
- حجم التداول في البورصة إلى إجمالي الناتج المحلي (TVALU)

كمؤشرات لقياس التطور المالي

- الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) (TRADE)
- الاستثمار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي (INV)
- الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي (GOV)
- معدل التضخم (INF)

كمتغيرات مفسرة للنمو الاقتصادي

- مؤشر مركب لقياس نوعية الإطار المؤسسي (INST)
- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (RGDPP) كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي.

باستخدام نماذج البائل الديناميكية التي تستند بشكل خاص على نماذج الانحدار الذاتي (VAR) واستخدام طريقة العزوم المعجمة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الارتفاع في النسبة GDP/M2 بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 1.18%.
- ارتفاع حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص PRIVY بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.80% .
- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين تطور الأسواق المالية والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة رسملة البورصة CAP بنسبة 1% ساهم في زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.17%، كما أن الزيادة في حجم التبادل في

البورصة TVALU بنسبة 1% ساهم في رفع النمو الاقتصادي بنسبة 1.05% كما أن زيادة معدل الدوران في البورصة TUR بنسبة 1% ساهم في رفع النمو الاقتصادي بنسبة 0.4%.

دراسة لـ S.H.Tahir — et al (2015) بعنوان Impact of Bank Lending on Economics Growth in Pakistan: An Empirical Study of Lending to Private Sector (Tahir، Shehzad، Ali، Rizwan Ullah، 2015) هدفت الدراسة إلى البحث في أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة الممتدة ما بين 1973 و2013 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BP)
- معدل الفائدة (IR)
- التضخم (INF)
- الاستهلاك الحكومي (GC)
- الاستثمارات (IGDP)
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)

قامت الدراسة بتقدير المعادلة التالية:

$$RGDP = \alpha + \beta_1 BP + \beta_2 IR + \beta_3 GC + \beta_4 IGDP + \beta_5 INF + e$$

باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل من الاستثمار والاستهلاك الحكومي يؤثران بشكل إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في باكستان.
- كل من القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل الفائدة والتضخم تؤثر بشكل سلب على النمو الاقتصادي لباكستان.

دراسة لـ M.Stolbov (2015) بعنوان Causality between credit depth and economic growth: Evidence from 24 OECD countries (Stolbov، 2015) هدفت الدراسة إلى التحقيق في عمق العلاقة السببية بين الائتمان والنمو الاقتصادي لـ 24 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة ما بين 1980 و2013 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

• القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص (CRED)

• نسبة إجمالي الادخار المحلي (SAV)

• مجموع الصادرات والواردات (TRADE)

• معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- معامل القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص معنوي ب 12 دولة من أصل 24 دولة.

- وجود علاقة سببية تتجه من عمق الائتمان إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في حوالي نصف الدول المدروسة

(بريطانيا، فرنسا، هولندا، اليونان، سويسرا، إيرلندا، بلجيكا، استراليا) وهذا ما يدعم نظرية العرض القائل.

دراسة — Bakare et al (2015) بعنوان 'TO WHAT EXTENT DOES BANKS'

CREDIT STIMULATE ECONOMIC GROWTH? EVIDENCE FROM

NIGERIA (Bakare, Akano Ajibola, & Samuel, 2015) هدفت الدراسة إلى البحث في مدى

تحفيز القروض المصرفية للنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2013 وذلك بالاعتماد

على المتغيرات التالية:

• أثر القروض المصرفية الموجهة للقطاع العام (CPS)

• القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص (CPR)

• التضخم (INF)

• الناتج المحلي الإجمالي (RGDP)

باستخدام اختبار ديكي فولار المطور (ADF) ومنهجية التكامل المترامن توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا.

- الائتمان الممنوح للقطاع العام يؤثر بشكل ايجابي غير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا.

- التضخم يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي النيجيري.

دراسة — Iwedi Marshal et al (2015) بعنوان 'Bank Domestic Credits and

Economic Growth Nexus in Nigeria (1980-2013)

(Iwedi, Igbani, & Onuegbu, 2015) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين القروض البنكية المحلية والنمو الاقتصادي في

نيجيريا خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 2013 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

• القروض الممنوحة للقطاع الخاص (CPS)



- القروض الممنوحة للقطاع الحكومي (CGS)
- تغطية الالتزامات الطارئة (الخصوم) (LIA)

كمتغيرات تمثل القروض البنكية المحلية

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمقياس للنمو الاقتصادي.

قدرت الدراسة المعادلة التالية:

$$GDP = a_0 + a_1 CPS_{it} + a_2 GCS_{it} + a_3 LIA_{it} + U_t$$

باستعمال منهجية التكامل المتزامن توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- القروض الممنوحة للقطاع الخاص (CPS) والقروض الممنوحة للقطاع الحكومي (CGS) تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.
- في المدى القصير تغطية الالتزامات الطارئة (الخصوم) (LIA) تؤثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا.
- لا يوجد علاقة توازن بين النمو الاقتصادي والقروض البنكية المحلية في نيجيريا وفقا لنتائج التحليل في المدى الطويل.

دراسة لـ A.B.Sibindi و A.Bimha (2014) بعنوان Banking sector (Sibindi & development and economic growth: evidence from Zimbabwe) (Bimha, 2014) هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي لدولة زيمبابوي خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 2004 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- عرض النقود بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ( $RM_2$ )
- القروض المحلية الحقيقية الممنوحة للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (RCRED)
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)

باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية:

- وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي وتطور القطاع المصرفي.

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى تطوُّر القطاع المصرفي وهذا ما يدعم فرضية الطلب التابع.

دراسة — جار الله وذنون (2014) بعنوان قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة (1960-2010) (جار الله و ذنون، 2014) هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التطور المالي على معدل النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الآسيوية ذات مستويات الدخل المتشابهة ثم اختبار العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشرات التطور المالي والاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 و 2010 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Gro)
- عرض النقد (BM)
- الائتمان المحلي المقدم من قبل القطاع المصرفي (BD)
- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (DC)
- نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (C)
- نسبة الادخار المحلي الإجمالي (SAV)
- نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي (CF)
- التجارة الخارجية (T)
- معدل التضخم (INF)
- معدل دوران السهم (ST)

باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وطريقة تصحيح الخطأ العشوائي الغير مقيدة (UECM) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- العلاقة بين التطور المالي ممثلا بالقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي هي علاقة إيجابية ولكن هذه العلاقة تصبح سالبة في المدى القصير.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم نظرية العرض القائد.

دراسة — J.Kjosevski و M.Petkovski (2014) بعنوان Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for

(Petkovski & selected countries in Central and South Eastern Europe Kjosevski, 2014) هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: هل تطوير القطاع المصرفي يشجع النمو الاقتصادي؟ تحليل تجريبي لـ 16 دولة من وسط وجنوب شرق أوروبا خلال الفترة ما بين 1991 و2001 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- نسبة أشباه النقود (RQM)
- معدل الفائدة (IM)
- القروض الممنوحة للقطاع الخاص (PC)
- التصدير (EX)
- الاستثمار (INV)
- معدل التضخم (INF)
- الإنفاق الحكومي (GVE)
- مؤشر البنك الدولي وسيادة القانون (RL)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

باستعمال (GMM) طريقة المربعات الصغرى المعممة على النموذج الديناميكي لبيانات السلة ل 16 دولة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل من معدل الفائدة والقروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر بشكل سلبي معنوي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة.
- التضخم يؤثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي.
- الإنفاق الحكومي ومؤشر البنك الدولي لهما تأثير ايجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي.
- كل من نسبة أشباه النقود والاستثمار والتصدير لها أثر ايجابي كبير على النمو الاقتصادي.

دراسة لـ Yigitbaş و Cambazoğlu (2014) بعنوان Modeling the Relationship between Economic Activity and Bank Loans to Private Sector: A Case of Turkey (Yigitbaş & Cambazoğlu, 2014) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي في تركيا وذلك بالاعتماد على بيانات ربع سنوية خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2013 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية (LOAN) كمتغير تابع.
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- سعر الفائدة (INT)

كمتغيرين مستقلين.

باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.
- الناتج المحلي الإجمالي يساهم في تفسير القروض الممنوحة للقطاع الخاص بشكل إيجابي لكن ضعيف.
- معدل أسعار الفائدة الحقيقي يؤثر بشكل سلب على القروض الممنوحة للقطاع الخاص بينما يلعب دور رئيسي في تحديد تحركات القروض على المدى الطويل.

دراسة — Chi-chi و Anayochukwu (2013) بعنوان Bank Credits: An Aid to Economic Growth In Nigeria (Chi-Chi & Anayochukwu, 2013) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي لنيجيريا خلال الفترة ما بين 1980 و2011 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- مجموع القروض المصرفية الموجهة للإنتاج (TPT)
- مجموع القروض المصرفية الموجهة للتجارة العامة (TGC)
- مجموع القروض المصرفية الموجهة للخدمات (TSC)
- مجموع القروض المصرفية الأخرى (OTH)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

باستخدام منهجية التكامل المتزامن توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- القروض المصرفية الموجهة للإنتاج (TPT) والموجهة للتجارة العامة (TGC) تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي لنيجيريا.
- القروض المصرفية الموجهة للخدمات (TSC) والقروض الأخرى (OTH) تؤثر بشكل سلب على النمو الاقتصادي لنيجيريا.

- أوضحت اختبارات Granger السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي نحو القروض المصرفية وهذا ما يدعم نظرية الطلب التابع.

دراسة لـ Abubakr و Gani (2013) بعنوان Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Another Look at the Evidence from Nigeria (Gani & Abubakar, 2013) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة الطويلة المدى بين مؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و 2010 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- معدل الفائدة (IRS)
- الإنفاق الحكومي (TGE)
- الانفتاح التجاري (TTR)
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)
- نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (RCG)
- نسبة الخصوم النقدية لدى البنوك التجارية (RLG)
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)

باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية:

- وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.
- الخصوم النقدية للمصارف التجارية والانفتاح التجاري تؤثر بشكل إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي.
- القروض الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل الفائدة والإنفاق الحكومي تؤثر بشكل سلبي وكبير على النمو الاقتصادي.
- أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه على المدى القصير علاقة مهمة بين الإنفاق الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت حيث أن تكوين رأس المال الثابت في نيجيريا يعتمد إلى حد كبير على الاستثمارات الحكومية.

دراسة لـ Shiro و Ogege (2013) بعنوان Does depositing money in bank impact economic growth? Evidence from Nigeria (Ogege & Shiro, 2013)

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الأموال المودعة في البنوك والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الممتدة ما بين 1974 و2010 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- معدل الفائدة (INT)
- قروض البنوك التجارية (CBC)
- ودائع البنوك التجارية (DLCB)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

قامت الدراسة بتقدير المعادلة التالية:

$$GDP = C_0 + C_1CBC + C_2INT + C_3DLCB + \mu_t$$

باستخدام منهجية التكامل المتزامن توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- قروض البنوك التجارية تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي النيجيري.
- زيادة ودائع النقود في البنوك بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.326% في نيجيريا.

دراسة — Orji (2012) بعنوان **Bank Savings and Bank Credits in Nigeria: Determinants and Impact on Economic Growth** (Orji, 2012) هدفت الدراسة إلى البحث في أثر كل من المدخرات البنكية والائتمانات المصرفية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و2006 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- مجموع المدخرات الخاصة (TPS)
- نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية (PRCY)
- نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام من طرف البنوك التجارية (PUCY)
- الهامش على سعر الفائدة (IRS)
- سعر الصرف (EXR)

قامت الدراسة بتقدير المعادلة التالية:

$$GDP = F (TPS, PRCY, PUCY, IRS, EXR)$$

باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ بفترات الابطاء (DL.ECM) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- مجموع المدخرات الخاصة تؤثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعني أن زيادة الادخار سيعزز النمو الاقتصادي في نيجيريا.
- نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، فزيادة القروض بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي النيجيري بنسبة 73%. كما أن القروض الممنوحة للقطاع العام تؤثر هي الأخرى بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا.
- سعر الصرف يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي النيجيري.

دراسة — Kabir et al (2011) بعنوان Financial Development and Economic Growth: new evidence from panel data (Kabir, Benito, & Yu, 2011) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لـ 168 دولة منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 2007 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الائتمان المحلي المقدم من قبل القطاع البنكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DCBS)
- الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DCPS)
- النقود بالمفهوم الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (M3)
- إجمالي الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDS)
- نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (TRADE)
- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GOV)
- معدل التضخم (INF)
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GROWTH)

باستخدام بيانات البانل واختبارات السببية لجرانجر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود ارتباط قوي بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث يرتبط الادخار المحلي الإجمالي والائتمان المحلي للقطاع الخاص بشكل ايجابي مع النمو الاقتصادي في كل من شرق آسيا، المحيط الهادئ، أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي.
- يرتبط التطور المالي بشكل سلبي مع النمو في البلدان مرتفعة الدخل.

- بينت اختبارات جرانجر للسببية علاقة ثنائية الاتجاه بين التمويل والنمو الاقتصادي في المدى القصير في جميع المناطق ماعدا جنوب الصحراء، شرق آسيا والمحيط الهادئ حيث كانت العلاقة في هذه المناطق أحادية الاتجاه تنطلق من النمو الاقتصادي إلى التمويل وهذا ما يدعم نظرية الطلب التابع.

دراسة لـ Adamopoulos و Vazakidis (2010) بعنوان **The Effect of Stock and Credit Market Development on Economic Growth an Empirical Analysis for Italy** (Vazakidis & Adamopoulos, 2010) هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية وسوق الائتمان والنمو الاقتصادي لاطاليا خلال الفترة الممتدة ما بين 1965 و2007 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع.
- المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (SM)
- القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC)

باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل من المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (SM) والقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC) أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل ومنه فان لسوق الأوراق المالية ولسوق الائتمان أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في ايطاليا.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي الى تنمية سوق الأوراق المالية.

دراسة لـ Adamopoulos (2010) بعنوان **Credit Market Development and Economic Growth: An Empirical Analysis for Ireland** (Adamopoulos, 2010) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية بين تطوير سوق الائتمان والنمو الاقتصادي لايرلندا خلال الفترة الممتدة ما بين 1978 و2007 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص (BC)



باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية:

- النمو الاقتصادي يؤثر بشكل ايجابي على تنمية سوق الائتمان في ايرلند على المدى القصير حيث أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي ب 4.05 % .
- معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي على سوق الائتمان في ايرلندا حيث أن زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض القروض المصرفية بنسبة 1.36%.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من تطوير سوق الائتمان إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم نظرية العرض القائد.

دراسة لـ Adamopoulos (2010) بعنوان The Relationship between Credit

Market Development and Economic Growth (Adamopoulos, 2010) هدفت إلى

دراسة العلاقة بين تطوير سوق الائتمان والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل لاسبانيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1976 و 2007 حيث تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

- مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) (CPI)
- الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
- الاستثمارات المحلية (INV)
- القروض المصرفية المحلية الممنوحة للقطاع الخاص (BC)

باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية:

- ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة القروض المصرفية بنسبة 0.08% في المدى القصير.
- ارتفاع معدل التضخم ب 1% يؤدي إلى انخفاض نسبة الإقراض المصرفي بنسبة 0.56% في اسبانيا.
- ارتفاع معدل الاستثمارات بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الإقراض المصرفي بنسبة 0.18% في اسبانيا.
- كل من النمو الاقتصادي والاستثمارات المحلية تؤثر بشكل ايجابي على تطوير سوق الائتمان في حين أن معدل التضخم له أثر سلبي.

دراسة لـ Adamopoulos و Vazakidis (2009) بعنوان Credit Market

Development and Economic Growth (Vazakidis & Adamopoulos, 2009)

هدفت إلى دراسة العلاقة بين تطوير سوق الائتمان والنمو الاقتصادي لاطاليا في المدى القصير والطويل خلال الفترة الممتدة ما بين 1965 و2007 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
- مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) (CPI)
- القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC).

باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية:

- النمو الاقتصادي يؤثر بشكل ايجابي على تطوير سوق الائتمان في ايطاليا حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة القروض المصرفية بنسبة 0.4% وهذا ما يدعم نظرية الطلب التابع.
- معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي على تطوير سوق الائتمان في ايطاليا حيث أن ارتفاع معدل التضخم ب 1% يؤدي إلى انخفاض القروض المصرفية بنسبة 0.5%.

## II. الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

تعتبر الدراسات التجريبية السابقة التي بحثت في العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي قليلة نسبيا مقارنة بنظيرتها التي درست العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات:

### 1- دراسات تجريبية لدول عربية:

دراسة لـ Mifrahi & Tohirin (2020) بعنوان HOW DOES ISLAMIC BANKING SUPPORT ECONOMIC GROWTH? (Mifrahi & Tohirin, 2020) هدفت إلى دراسة تأثير تمويل البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي لثمان (8) دول (قطر، اندونيسيا، السعودية، ماليزيا، الامارات العربية المتحدة، تركيا، ايران والسودان) خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2015 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- النمو الاقتصادي (GDP).
- التمويل المصرفي الإسلامي (IBF).
- الاستثمار (Inv).
- الاستهلاك (Cns).
- متغير وهمي (D).
- سعر الفائدة الحقيقي (rir).

- معدل التضخم (inf).
- الحصة السوقية (MS).
- سعر الصرف (EXR).

باستخدام بيانات البانل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التمويل المصرفي الإسلامي لا يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي بشكل مباشر، غير أن له تأثير إيجابي غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار والاستهلاك.
- الحصة السوقية لأصول البنوك الإسلامية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي بحيث أنه كلما زاد هيمنة البنوك الإسلامية على النظام المالي، كان التأثير أفضل على النمو الاقتصادي.
- سعر الفائدة الحقيقي يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي.
- ليس لسعر الصرف أي تأثير على النمو الاقتصادي بسبب استخدام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي.

دراسة لـ \_\_\_\_\_ (2019) Mensi et al بعنوان Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth : (Mensi, Hammoudeh, evidence from panel smooth transition models

(Tiwari, & Al-Yahyaee, 2019) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة غير الخطية بين تطور الصيرفة الإسلامية ومتغيرات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي لـ 16 دولة إسلامية، 11 دولة من منطقة MENA (البحرين، الكويت، قطر، السعودية، الامارات العربية المتحدة، الأردن، لبنان، تركيا، تونس، ايران، السودان) و05 دول خارج منطقة MENA (بنغلادش، بروناي دار السلام، ماليزيا، باكستان، اندونيسيا) خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2014 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي (GRGDP)
- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GRGDPPC)
- نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (IBASSET)
- نسبة الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (IBDEPOSIT)
- قروض البنوك الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (IBLOAN)
- نسبة صافي قروض البنوك الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (IBNETLOAN)
- التعليم (EDU)
- التطور المالي (FD)
- نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDIGDP)

- نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GOVCON)
- مؤشر رأس المال البشري (HC)
- تضخم CPI (INFCPI)
- إنتاج النفط (OILPROD)
- الانفتاح التجاري (OPEN)
- سيادة القانون (RULELA W)
- معدلات التبادل التجاري (TOT)

باستخدام panel smooth transition models توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة إيجابية غير خطية بين تطوير الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي.
- كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وإنتاج النفط والتضخم تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.
- كل من الاستهلاك الحكومي وشروط التجارة والتنمية المالية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.
- لمؤشر رأس المال البشري والتعليم وسيادة القانون تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي.
- تتوافق نتائج الدول المصدرة للنفط والمستوردة للنفط فيما يتعلق بمتغيرات التنمية المصرفية الإسلامية.

دراسة لـ Nawaz et al (2019) بعنوان Beyond finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan (Nawaz, Abrar, Salman, & Bukhar, 2019) هدفت إلى البحث في العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لباكستان خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2013 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي
- إجمالي الاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
- عدد السكان
- إجمالي الأصول الإسلامية

باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبارات السببية لجرانجر توصلت الدراسة للنتائج

التالية:

- وجود علاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، أي أن النظام المالي الإسلامي الذي يعمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادي.

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل الإسلامي إلى النمو الاقتصادي، وهذا ما يدعم فرضية العرض القائد.

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل الإسلامي إلى إجمالي الاستثمار المحلي، أي أن التمويل الإسلامي هو بيئة مناسبة لزيادة الاستثمار المحلي الإجمالي.

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل الإسلامي وتعداد السكان.

دراسة لـ (2018) N.Isik بعنوان **Growth, Islamic Banking and Schumpeterian Vision : An Empirical Evidence from the Gulf ArabStates** (IŞIK, 2018) هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الأعمال المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي والابتكار لـ 5 دول من الخليج العربي ( البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، السعودية) في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2015 حيث اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:

- إجمالي الناتج المحلي للفرد (LGDPC)
- نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص في المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (LISCR)
- عدد طلبات براءات الاختراع (LPA)

قدرت الدراسة النموذج التالي:

$$LGDPC_{it} = \beta_1 + \beta_2 LISCR_{it} + \beta_3 LPA_{it} + \mu_{it}$$

باستخدام نموذج بانل حيث تم تطبيق اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الأعمال المصرفية الإسلامية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة وهذا ما يدعم نظرية العرض القائد.
- للابتكارات علاقة إيجابية وهامة مع النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- تمويل الاستثمارات ذات الابتكارات يساهم في النمو الاقتصادي.

دراسة لـ (2018) F.Ben Moussa و J.Boukhatem بعنوان **The effect of Islamic banks on GDP growth : some evidence from selected MENA countries** (Boukhatem & Ben Moussa, 2018) هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير التنمية المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي لـ 13 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA (البحرين، مصر،

ايران، العراق، الأردن، الكويت، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الامارات العربية المتحدة، غزة والضفة الغربية) خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2014 حيث اعتمدوا على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- معدل التضخم.
- التعليم.
- الاستهلاك الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي.
- الانفتاح التجاري.
- جودة المؤسسات.
- الإئتمانات المحلية للقطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي.
- قروض المصارف الإسلامية/ الناتج المحلي الإجمالي.
- قواعد القانون.

باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطوير النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي في دول منطقة MENA خلال فترة الدراسة.
- التنمية المالية الإسلامية ( التي تقاس بالقروض الصادرة على المصارف الإسلامية ) ترتبط ارتباطا ايجابيا بالنمو الاقتصادي، ولكن هذا التأثير ايجابي تعيقه الأطر المؤسسية والتنظيمية المتخلفة.
- البنوك الإسلامية في الدول المصدرة للنفط لا تستفيد من الودائع الكبيرة والتي من المحتمل أن تزيد من حجم القروض، مما يشير إلى أن الدول الأخرى الغير مصدرة للنفط لا تختلف من حيث النشاط المصرفي الإسلامي عن نظيراتها المصدرة للنفط.
- تم تحليل فترة الدراسة إلى ما قبل أزمة الرهن العقاري وما بعدها حيث أظهرت النتائج عدم وجود دليل يشير إلى أن الأزمة المالية أثرت على سلامة البنوك الإسلامية بشكل مختلف عن البنوك التقليدية.

دراسة — A.Melloul et al (2017) بعنوان Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth (Melloul, Chaik, & Oujgha, 2017) هدفت إلى دراسة العلاقة بين تطور التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في أعقاب أزمة 2008 ل 9 دول (البحرين، السعودية، الإمارات، الكويت، ماليزيا، اندونيسيا، قطر، تركيا، باكستان) خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2014 حيث اعتمدوا على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد
- مؤشر التنمية المصرفية الإسلامية (إجمالي أصول البنك الإسلامي وحسابات الاستثمار والأصول المالية)
- التضخم
- سعر الصرف
- نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة الانفتاح التجاري

باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- حسابات الاستثمار المصرفي الإسلامي هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك الإسلامية.
- تطور التمويل الإسلامي مرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي.
- رأس المال المستثمر من قبل البنوك الإسلامية يحسن الربحية ويعزز النمو الاقتصادي.

دراسة لـ S.Anagreh و M.Tabash (2017) بعنوان **Do Islamic banks contribute to growth of the economy? Evidence from United Arab Emirates (UAE)** (Tabash & Anagreh, 2017) هدفت الدراسة إلى اختبار دور الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2014 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
  - التكوين الإجمالي (GF)
  - الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
  - استثمارات البنوك الإسلامية (Invest) كممثل للقطاع المالي الإسلامي.
- باستخدام اختبار التكامل المشترك ; نماذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من استثمارات البنوك الإسلامية إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم فرضية العرض القائد.
  - استثمارات البنوك الإسلامية ساهمت في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد على المدى الطويل.

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين استثمارات البنوك الإسلامية والاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم الخدمات المصرفية الإسلامية وأن الخدمات المصرفية الإسلامية تجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة لـ Hafnida et al (2016) بعنوان ISLAMIC FINANCING TOWARDS ECONOMIC GROWTH: A STUDY ON 4 OIC COUNTRIES (Hafnida, Maamor, & Abdullah, 2016) هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لأربع دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الأردن، الكويت، ماليزيا والسعودية) خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2012 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (EG)
- الاستثمار (INV)
- الإنفاق الحكومي (GOV)
- صافي الصادرات (NETEXP)
- التنمية المالية (FD)
- المطلوبات السائلة (LIQ)
- شبه النقود (QM)
- التمويل الإسلامي (IF)

باستخدام نموذج بانل المتوازن واختبار جذر الوحدة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل من الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات لهما تأثير على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.  
- التمويل الإسلامي يرتبط بشكل ايجابي وكبير بالنمو الاقتصادي في الدول الأربع (4) الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مما يعزز فكرة أن النظام المالي جيد الأداء يشجع النمو الاقتصادي.

دراسة لـ حجيلة (2015) بعنوان "دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 13 دولة نامية (2000-2012)" (حجيلة، 2015) هدفت الدراسة إلى معرفة ودراسة تطور القطاع المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينهما في 13 دولة نامية (الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الكويت، اليمن، الأردن، مصر، السودان، ماليزيا، أندونيسيا، باكستان وتركيا) ما بين 2000 و2012 حيث اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:



- معدل نمو مصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDPPC)
- الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (INVGDP)
- معدل الإنفاق الحكومي الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (GOV)
- مؤشر الانفتاح على التجارة العالمية (OPEN)
- معدل نمو عدد المسجلين في التعليم الثانوي (SEC)
- مؤشر الاستقرار السياسي (POLINSTAB)
- تطور القطاع المصرفي الإسلامي (IBFinancing)

قدرت الدراسة النموذج التالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_1 \text{IBFinancing}_{it} + \beta_2 \text{INVGDP}_{it} + \beta_3 \text{GOV}_{it} + \beta_4 \text{OPEN}_{it} + \beta_5 \text{SEC}_{it} + \beta_6 \text{POLINSTAB}_{it} + \varepsilon_{i,t}.$$

باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التطور في المصارف الإسلامية يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي على المدى القصير في الدول محل الدراسة.
- عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي الإسلامي وهذا ما يدعم فرضية "الطلب التابع" أي أن النمو الاقتصادي الجيد في هذه الدول يساهم وبشكل فعال في تطور أنظمتها المصرفية الإسلامية.

دراسة لـ A.Echchabi و D.Azouzi (2015) بعنوان Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus : The Case of the United Arab Emirates (UAE) (Echchabi & Azouzi, 2015) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ما بين 2004 و 2011 باستخدام بيانات ربع سنوية وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- تمويل البنوك الإسلامية الإجمالي (IBTF)
- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)
- الأنشطة التجارية (TRADE)
- الناتج الإجمالي الحقيقي للفرد (GDP)

باستخدام التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة الدراسة.

دراسة لـــــــ A.Hadjila et al (2015) بعنوان Islamic Banking and Economic Growth : Empirical Evidence from Saudi Arabia (Hadjila, Menaguer, El aid, & Benbouziane, 2015) هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة الديناميكية بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في حالة السعودية ما بين 2000 و2012 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- تمويل البنوك الإسلامية (IBF)
- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)
- الأنشطة التجارية (TRADE)
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (RGDP)

باستخدام التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- في المدى الطويل تمويل البنوك الإسلامية يرتبط بشكل إيجابي وكبير مع تراكم رأس المال وأنشطة التجارة الدولية للسعودية.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين تمويل البنوك الإسلامية وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي مما يدعم فرضية العرض القائد Supply leading أي أن البنوك الإسلامية تؤثر في تطوير القطاع الاقتصادي الحقيقي في السعودية من خلال زيادة استثماراتها الثابتة.

دراسة لـــــــ S.Abusabha و N.Masoud (2014) بعنوان Twinkle, Twinkle, Little Star, How Wonder Islamic Finance: Up Above the World So High, Like a Diamond in the Sky (Masoud & AbuSabha, 2014) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين تطور القطاع المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي لـ 10 دول من منطقة MENA (البحرين، مصر، الأردن، الكويت، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، الإمارات العربية المتحدة واليمن) خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2000 والربع الرابع لسنة 2014 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)
- إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي (IBFIN)

- إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)

باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل التكامل المشترك واستعمال نموذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي التمويل المصرفي الإسلامي على المدى القصير.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي التمويل المصرفي الإسلامي على المدى الطويل.

دراسة — Tabash و Dhankar (2014) بعنوان The folow of Islamic finance (Tabash & and economic growth : An empirical evidence of Middle East (Dhankar, 2014) هدفت إلى تقييم مساهمة التمويل الإسلامي في نمو اقتصاد 3 دول من الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة، قطر والبحرين) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 بالنسبة للإمارات العربية المتحدة ومن 1990 إلى 2008 بالنسبة لقطر والبحرين، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- تمويل المصارف الإسلامية الممنوحة للقطاع الخاص (IBF) كمؤشر للتمويل الإسلامي
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- تكوين رأس المال الإجمالي الثابت (GFCF)
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبارات جرانجر السببية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ايجابية قوية بين تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في الدول الثلاث.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من تمويل المصارف الإسلامية إلى النمو الاقتصادي بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وهذا ما يدعم فرضية العرض القائد Shumpeter 's supply leading
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه من تمويل المصارف الإسلامية إلى النمو الاقتصادي والعكس بالعكس بالنسبة للبحرين وقطر.

دراسة — Tabash و Dhankar (2014) بعنوان Islamic Banking and Economic Growth – A cointegration Approach - (Tabash & Dhankar, 2014) هدفت إلى

اختبار العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي وكذا اتجاه العلاقة السببية بينهما في دولة قطر ما بين 1990 و2008 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي الموجه للقطاع الخاص (IBF)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)

باستعمال اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبارات جرانجر السببية توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية:

- تمويل المصارف الإسلامية يرتبط بشكل ايجابي وكبير مع النمو الاقتصادي في قطر على المدى الطويل.
- تمويل المصارف الإسلامية ساهم بشكل ايجابي في زيادة الاستثمار على المدى الطويل في قطر.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الاجمالي، حيث أن الزيادة في التمويل الإسلامي تؤدي إلى نمو الاقتصاد في قطر، ونمو القطاع الاقتصادي الحقيقي يحفز تطور المؤسسات المصرفية الإسلامية.
- وجود علاقة أحادية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي وتكوين رأس المال الثابت الاجمالي.

دراسة لـ Tabash and Dhankar (2014) بعنوان Islamic Finance and Economic Growth : An Empirical Evidence from United Arab Emirates (UAE) (Tabash & Dhankar, 2014) هدفت إلى تقييم مدى مساهمة التمويل الإسلامي في نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وتحليل العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- تمويل المصارف الإسلامية الممنوحة للقطاع الخاص (IBF)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- تكوين رأس المال الإجمالي الثابت (GFCF)
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبارات جرانجر السببية توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية:

- وجود علاقة إيجابية وقوية بين تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم فرضية العرض القائد Shumpeter 's supply leading.
- تمويل المصارف الإسلامية ساهم في جذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل في الإمارات العربية المتحدة.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تمويل المصارف الإسلامية والاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة لـ Tabash and Dhankar (2014) بعنوان Islamic Banking and Economic Growth-Evidence from Bahrain- هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين تطوير نظام التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في البحرين خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2008 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- تمويل المصارف الإسلامية الممنوحة للقطاع الخاص (IBF)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبارات السببية لجرانجر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تمويل البنوك الإسلامية يرتبط بشكل إيجابي وقوي بالنمو الاقتصادي في البحرين على المدى الطويل، مما يعزز فكرة أن النظام المصرفي الجيد يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في البحرين، حيث أن تطور التمويل الإسلامي يؤدي إلى نمو الاقتصاد وفي الوقت نفسه تنمية القطاع الحقيقي تحفز المؤسسات المصرفية الإسلامية على التطور.

دراسة لـ Al-Oqool et al (2014) بعنوان Financial Islamic Banking Development and Economic Growth : A Case Study of Jordan (AL- Oqool, Okab, & Bashayreh, 2014) هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التطور المالي للمصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2012 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي (FINC)

- إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية (DEPT)
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)

باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسون واختبار السببية لجرانجر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل من التمويل المصرفي الإسلامي (FINC) وإجمالي الودائع في المصارف الإسلامية (DEPT) لهما علاقة طويلة الأجل مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي التمويل المصرفي الإسلامي (FINC).
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية وهذا ما يدعم فرضية الطلب التابع.

دراسة لـ G. Tajgardoon et al (2013) بعنوان Islamic Banking and Economic Growth: Evidence From Asia (Tajgardoon, Behname, & Noormohamadi, 2013) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية بين الخدمات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل لـ 12 بلد من بلدان آسيا (البحرين وإيران وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وباكستان والكويت والسعودية وقطر والعراق وعمان وتركيا واليمن) خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2009 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- أرصدة البنوك الإسلامية (IBF)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- التجارة (EX)

باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) واختبار السببية لـ Granger توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سببية قوية بين المتغيرات الثلاث (GDP, IBF, EX) في الدول محل الدراسة.
- التجارة لا تؤثر في التمويل المصرفي الإسلامي وبالتالي ليس هناك حاجة لوضع سياسة بشأن التصدير لتعزيز التمويل المصرفي الإسلامي.
- البنوك الإسلامية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أنه يتعين على الدول الأخرى تطبيق الصيرفة الإسلامية وحذف سعر الفائدة.

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والتصدير.

دراسة —— Echchabi و Azouzi (2013) بعنوان Islamic banking and economic growth: the Kuwait experience (Azouzi & Echchabi, 2013) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في الكويت خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من عام 2004 إلى الربع الرابع من عام 2011 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- التمويل الإجمالي للبنوك الإسلامية (IBTF)
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي (GFCF)
- التجارة (TRADE)

باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) واختبارات السببية لجرانجر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في الكويت خلال فترة الدراسة، ويمكن أرجاع ذلك إلى تدهور الاقتصاد الكلي العام وتراجع الربحية في القطاع المصرفي العالمي خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التجارة إلى التمويل المصرفي الإسلامي على المدى القصير.

دراسة —— S.Sassi و M.Goaied (2010) بعنوان Financial Development and Economic Growth in the MENA Region : What about Islamic Banking Development (Goaied & Sassi, 2010) قسمت الدراسة إلى جزئين، الجزء الأول هدف فيه الباحثان إلى تقييم العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لـ 16 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1962 و 2006، أما الجزء الثاني فالهدف منه هو التحقق من تأثير القطاع الإسلامي على النمو الاقتصادي لـ 15 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين 1993 و 2006 وقد اعتمد الباحثان في هذا الجزء على المتغيرات التالية:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP per capita)
- الدخل الأولي للفرد (IIC)

- القروض التي تقدمها البنوك الإسلامية للقطاع الخاص (CPSIB)
- القروض التي تقدمها البنوك التقليدية للقطاع الخاص (CPSCB)
- التضخم (INF)
- الانفتاح التجاري (TO)
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (GC)

قدرت الدراسة النموذج التالي:

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \beta_1 \ln (IIC)_{it} + \beta_2 \ln (CPSIB)_{it} + \beta_3 \ln (CPSCB)_{it} + \beta_4 \ln (INF+1)_{it} + \beta_5 \ln (TO)_{it} + \beta_6 \ln (GC)_{it} + \varepsilon_{it}$$

باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة بين البنوك التقليدية والنمو الاقتصادي مما يعزز فكرة أن البنوك لا تحفز النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة ضعيفة بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي حيث أنها لا تقوم بدور كبير واستثنائي ولكنها تحاول القيام بذلك بشكل ايجابي كما هو موضح نظريا.
- العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي غير متجانسة عبر بلدان منطقة MENA حيث تكون العلاقة سلبية في بلدان المنطقة المصدرة للنفط، وإيجابية ولكن ليس بشكل كبير في بلدان منطقة MENA الغير نفطية.

## 2- دراسات تجريبية لدول أجنبية:

دراسة لـ Saeed et al (2020) بعنوان Islamic Financial Development and Economic Growth of Emerging Economy of Pakistan; a Panel Data Approach (Saeed, Hamid, Ur Rehman, & Nazam, 2020) هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة الديناميكية بين التمويل المصرفي الإسلامي الخمسة (5) بنوك إسلامية كاملة والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و2016 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- التمويل الإسلامي (IF)
- الاستثمار (IN)
- الابتكار (INN)
- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (E)



باستخدام Panel ARDL method توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التمويل الإسلامي للبنوك الإسلامية الخمسة الكاملة ذو دلالة إحصائية ومرتبطة بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير.
- وجود علاقة إيجابية ودلالة إحصائية بين استثمارات البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ابتكار البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى القصير.

دراسة \_\_\_\_\_ K.Christian و A.Jawad (2019) بعنوان Islamic Banking and Economic Growth : Applying The Conventional Hypothesis Christian, 2019) هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل وكذا اتجاه العلاقة السببية بينهما على أساس النظرية التقليدية (العرض القائل أو الطلب التابع) لـ 24 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2014 حيث اعتمدوا على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP)
- التنمية المصرفية الإسلامية (IBD) والتي تمثل إجمالي التمويل الذي توفره البنوك الإسلامية للقطاعات الخاص وغير الخاص (IBGL) والأصول الإجمالية للبنوك الإسلامية (IBTA)
- الاستهلاك الحكومي (GCons)
- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
- التضخم (Inf)
- الانفتاح التجاري (TO)
- جودة المؤسسات (INS)
- التمويل المصرفي التقليدي (CFD) حيث تم استخدام الائتمان المحلي من قبل البنوك التقليدية (DC) كقياس لـ CFD، حيث أن استخدام CFD قد يساعد في عزل تأثير IBD على النمو وتحليل تأثير CFD على النمو في ظل وجود الخدمات المصرفية الإسلامية.

قدرت الدراسة النموذج التالي:

$$X_{it} = (IBD, FDI, TO, INS, INF, GCons, CFD)$$

باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التنمية المصرفية الإسلامية (IBD) تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- وجود علاقة طويلة الأمد بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي.
- وجود علاقة سببية من التنمية المصرفية الإسلامية (IBD) إلى النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وهذا ما يدعم فرضية العرض القائد (Supply Leading).

دراسة ——— Muhammad et al (2019) بعنوان Islamic Finance and Economic Growth: The Case of Pakistan's Economy (Muhammad, Khan, & Abdur Rehman, 2019) هدفت إلى البحث في تأثير القطاع المالي وبالخصوص التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الثالث لسنة 2006 والربع الرابع لسنة 2017 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
- اجمالي التمويل المقدم من البنوك الإسلامية (TFI)
- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من البنوك التقليدية (CR)
- الانفاق الحكومي (G)
- الاستثمار (I)
- الانفتاح التجاري (OPP)
- مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)

باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التمويل من قبل البنوك الإسلامية يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي أي أن التمويل الإسلامي يعزز النمو الاقتصادي في باكستان.
- الإنفاق الحكومي يحفز النمو الاقتصادي وبالتالي ينمو الاقتصاد بشكل أسرع مع زيادة الإنفاق الحكومي.
- الانفتاح التجاري يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في باكستان.
- الاستثمار يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، حيث يزيد الاستثمار من القدرة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي يسرع وتيرة النمو الاقتصادي الباكستاني.

دراسة ——— Caporale and Helmi (2018) بعنوان Islamic banking, credit, and economic growth : Some empirical evidence (Caporale & Helmi, 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الائتمان الحقيقي للقطاع الخاص والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي بهدف تسليط الضوء على آثار الأعمال المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي من خلال مقارنة بين مجموعتين تتضمن كل مجموعة سبعة بلدان ناشئة، حيث تتضمن المجموعة الأولى دول بدون مصارف إسلامية (الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كوستاريكا، الإكوادور، غواتيمالا، البيرو) أما المجموعة الثانية فتتضمن دول بنظام مصرفي مزدوج يشمل كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ( اندونيسيا، تركيا، إيران، سنغافورة، الأردن، تونس، ماليزيا)، أما بالنسبة للفترة الزمنية (كل دولة لديها فترة خاصة بها لكن كلها ربع سنوية)، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)
- الائتمان الحقيقي للقطاع الخاص (RCR)
- سعر الصرف الحقيقي (EX)
- معدل التضخم (INF)
- سعر الفائدة الحقيقي (I)

باستخدام نموذج بانل، حيث تم تطبيق اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبارات السببية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الائتمان الحقيقي والنمو الاقتصادي على المدى القصير في المجموعة التي تتضمن المصارف الإسلامية، أما على المدى الطويل توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من الائتمان الحقيقي إلى النمو الاقتصادي في نفس المجموعة أي التي تتضمن المصارف الإسلامية وهذا ما يدعم نظرية العرض القائد.
- وجود علاقة سببية طويلة المدى من النمو الاقتصادي إلى الائتمان الحقيقي في المجموعة التي لا توجد بها مصارف إسلامية وهذا ما يدعم نظرية الطلب التابع.

دراسة — A. Ihsan و K. Ahmad (2018) بعنوان IMPACT OF ISLAMIC FINANCE ON ECONOMIC GROWTH –Empirical Evidence from Pakistan (Ahmad & Ihsan, 2018) تستكشف هذه الورقة بشكل تجريبي العلاقة بين تطوير النظام المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في جمهورية باكستان الإسلامية خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و2015 على أساس بيانات ربع سنوية وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الاقراض الخاص بالبنوك الإسلامية

• إجمالي الأصول التي تملكها البنوك الإسلامية

كمتغيرين يعبران عن التمويل المصرفي الإسلامي

• الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

• إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)

باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار جذر الوحدة واختبارات جرانجر السببية توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية:

- عدم وجود علاقة بين المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى القصير.
- على المدى الطويل تمويل البنوك الإسلامية يرتبط بشكل إيجابي وكبير بالنمو الاقتصادي في باكستان مما يعزز فكرة أن النظام المصرفي الإسلامي الذي يعمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادي، وهذا ما يدعم نظرية العرض القائد.

دراسة لـ زغلامي وشريط (2018) بعنوان " التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي للفترة 2000 - 2016 - دراسة تحليلية قياسية - " (زغلامي و شريط، 2018) هدفت إلى دراسة الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وأثره على الناتج المحلي الإجمالي المحقق للماليزيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2016 على أساس بيانات ربع سنوية وذلك بالاعتماد على المتغيرين التاليين:

- المتغير التابع PIB: الناتج المحلي الإجمالي.
- المتغير المستقل IsFin: التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح من البنوك الإسلامية وكافة النوافذ والشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية في النظام المصرفي الماليزي.

باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وفق طريقة المربعات الصغرى توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا طردية وذات دلالة إحصائية، حيث كلما زاد التمويل المصرفي الإسلامي ب 1% زاد الناتج المحلي الإجمالي الماليزي ب 0.56%، وهو ما يتماشى والنظرية الاقتصادية حيث يبقى الهدف من التمويل مهما كان نوعه المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد.

دراسة لـ Saqib و Rafay (2017) بعنوان Dynamic Relationship between Islamic Banking System and Real Economic Activity : Evidence from

Pakistan (Rafay & Saqib, 2017) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنشاط الاقتصادي الحقيقي في باكستان وتسلط الضوء على الدور الوظيفي للمصارف الإسلامية من أجل زيادة النشاط الاقتصادي والنمو في باكستان خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2015 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الودائع الإسلامية (ID)
  - التمويل الإسلامي والاستثمار (IFI)
  - كمؤشرين للتنمية المصرفية الإسلامية.
  - مؤشر التصنيع على نطاق واسع (LSMI)، تم استخدامه للتعبير عن النشاط الاقتصادي الحقيقي.
- باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك لـ Juselius و Johansen واختبارات السببية لجراجر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ايجابية وديناميكية على المدى الطويل بين المصرفية الإسلامية والنشاط الاقتصادي الحقيقي.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المصرفية الإسلامية والنشاط الاقتصادي الحقيقي حيث أن تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية يعزز النشاط الاقتصادي الحقيقي ومن ناحية أخرى زيادة النشاط الاقتصادي الحقيقي يشجع على تنمية الخدمات المصرفية الإسلامية في باكستان.

دراسة — S. Yüksel و I. Canöz (2017) بعنوان Does Islamic Banking Contribute to Economic Growth and Industrial Development in Turkey ? (Yüksel & Canöz, 2017) هدفت الدراسة إلى تحديد آثار المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية في تركيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2016 على أساس بيانات ربع سنوية وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- معدل نمو إجمالي قروض البنوك الإسلامية
- مؤشر الإنتاج الصناعي
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

باستخدام تحليل السببية VAR Granger توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- قروض البنوك الإسلامية ليس لها تأثير كبير على تحسين الاقتصاد والصناعة في تركيا، وهذا راجع إلى أن البنوك الإسلامية لديها نسبة منخفضة للغاية في القطاع المصرفي التركي، وبالتالي يمكن القول أن الخدمات المصرفية الإسلامية في تركيا يجب أن تكون متطورة بحيث يمكنها المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الصناعية.
- من نتائج تحليل السببية تم التوصل إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين قروض البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي والإنتاج الصناعي في تركيا.

دراسة — Imam و Lawal (2016) بعنوان Islamic Finance and Economic Growth : Empirical Evidence from Nigeria (Lawal & Imam, 2016) هدفت الدراسة إلى تقييم مساهمة التمويل الإسلامي في نمو اقتصاد نيجيريا خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 على أساس بيانات ربع سنوية حيث اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:

- تمويل المصارف الإسلامية (IBF)
- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
- صافي التجارة (TRADE)
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)

باستخدام اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك، اختبار السببية لجرانجر، المربعات الصغرى العادية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود ارتباط إيجابي وقوي بين تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في نيجيريا.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من تمويل المصارف الإسلامية إلى النمو الاقتصادي النيجيري وهذا ما يتفق مع فرضية العرض القائد Shumpter 's supply leading.

دراسة — Uddin و Ali (2016) بعنوان Does Islamic bank financing lead to economic growth ? An empirical analysis for Malaysia (Ali & Uddin, 2016) هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي وكذا اتجاه العلاقة السببية بينهما في ماليزيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و 2014 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)
- تمويل المصارف الإسلامية للقطاع الخاص (IBF)

- مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL ونموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM وتحليل التباين VDCs، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا مما يدعم فرضية الطلب التابع (Demand following).

- الناتج المحلي الإجمالي لا يعتمد على التمويل الإسلامي حيث أن مساهمة القطاع المالي الإسلامي ضعيفة.

دراسة — Kassim (2016) بعنوان Islamic Finance and Economic Growth :

(Kassim, 2016) The Malaysian Experience) هدفت الدراسة إلى تقييم مساهمة التمويل الإسلامي

في النشاط الاقتصادي الحقيقي لماليزيا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013 على أساس بيانات ربع سنوية، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- مؤشر الإنتاج الصناعي (IPI)

- ودائع البنوك الإسلامية (IBD)

- إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي (IBF)

- إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)

- الانفتاح التجاري (OPN)

- الإنفاق الحكومي العام (GCE)

- معدل التضخم (INF)

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL ونهج اختبار التكامل المشترك توصلت

الدراسة إلى النتائج التالية:

- الودائع الإسلامية ليس لها تأثير كبير على الاقتصاد الحقيقي الماليزي في المدى القصير، أما على المدى الطويل فلها تأثير إيجابي وكبير على الاقتصاد الحقيقي.

- أنشطة تمويل المصارف الإسلامية تساهم بشكل كبير في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية على المدى القصير والطويل، مع مساهمة أقوى على المدى الطويل.

- المصارف الإسلامية في ماليزيا تقوم بدور الوساطة المالية بفعالية حيث تقوم بتجميع الأموال وتوجيهها إلى أنشطة الاستثمار الإنتاجية.

دراسة — Wild و Lebdaoui (2016) بعنوان Islamic banking presence and economic growth in Southeast Asia (Lebdaoui & Wild, 2016) هدفت إلى إجراء تقييم تجريبي للعلاقة بين التواجد المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة، الفلبين، تايلاند، بنغلاديش، بروناي) ما بين 2000 و2012 باستخدام بيانات ربع سنوية، وقد اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد (RGDP)
- نسبة الأصول الإسلامية (AR)
- نسبة الودائع المصرفية الإسلامية (DR)
- الانفتاح التجاري (TOT)
- رأس المال البشري (H)
- معدل التضخم (INF)
- الإنفاق الحكومي (GOV)
- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
- نسبة سكان الريف (RP)
- نسبة المسلمين من مجموع السكان (MP)

باستخدام نموذج بانل وبالاعتماد على نموذج ARDL توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والوجود المصرفي الإسلامي في الدول محل الدراسة.
- وجود علاقة طويلة الأمد بين الأصول الإسلامية والودائع المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة.
- يلعب عدد السكان المسلمين دور ايجابي في زيادة مساهمة الحصة المصرفية الإسلامية في القطاع المالي.
- المصارف الإسلامية نجحت في تعبئة موارد إضافية للقطاع المالي مما قد يزيد من استقرار النظام المصرفي وكفاءة القطاع المصرفي بأكمله.



دراسة لــــ شياذ ومومني (2016) بعنوان "مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا" (مومني و شياذ، 2016) هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية وانعكاساته على النمو الاقتصادي في ماليزيا ما بين 2000 و2013 حيث اعتمدت على المتغيرات التالية:

- إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية (IBF)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)
- تكوين رأس المال الثابت (GFCF)

باستخدام نموذج التكامل المشترك واختبارات السببية لجراجر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التمويل المصرفي الإسلامي مرتبط طرديا ومعنويا مع النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت في ماليزيا على المدى الطويل.
- عدم وجود علاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي وتكوين رأس المال الثابت على المدى القصير.
- وجود علاقة سببية من التمويل المصرفي الإسلامي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن المصرفية الإسلامية تعتبر بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا. في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب التمويل المصرفي الإسلامي.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا وهذا ما يدعم نظرية الطلب التابع.

دراسة لــــ K.Kpodar و P.Imam (2016) بعنوان Islamic banking : Good for

growth ? (Imam & Kpodar, 2016) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي باستخدام عينة من 52 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2010 حيث اعتمدوا على المتغيرات التالية:

- التنمية المصرفية الإسلامية (IslBank) ( تقاس بالإئتمان المقدم من المصارف الإسلامية للقطاع الخاص إلى GDP، نسبة الأصول المصرفية الإسلامية إلى GDP، نسبة الودائع في المصارف الإسلامية إلى GDP).
- نسبة قروض القطاع الخاص من قبل البنوك التجارية ( التقليدية والإسلامية) (FD).
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (G).
- متغيرات التحكم (X) وتتمثل في المتغيرات التالية:

- التضخم.
- الاستهلاك الحكومي.
- التعليم.
- الانفتاح التجاري.
- شروط التبادل التجاري.
- جودة المؤسسات.

قدرت الدراسة النموذج التالي:

$$G_{it} = \alpha + \beta \text{IslBank}_{it} + \delta \text{FD}_{it} + \varphi X_{it} + u_i + \varepsilon_{it} + v_t$$

باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الخدمات المصرفية الإسلامية مرتبطة إيجابياً بالنمو الاقتصادي حتى بعد التحكم في محددات النمو المختلفة.
- تناسب الخدمات المصرفية الإسلامية الدول النامية بدرجة كبيرة لأنها تقوم على المشاركة في المخاطر، مما يجعل أنشطتها أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي من التمويل التقليدي، كما أنه أكثر مرونة ضد الصدمات.

دراسة لـ Ben Amar و Hachicha (2015) بعنوان Does Islamic bank financing contribute to economic growth? The Malaysian case (Amar, 2015) هدفت إلى اختبار مدى تأثير تمويل المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي لماليزيا من الربع الأول لسنة 2000 إلى الربع الرابع لسنة 2011 حيث اعتمدوا على المتغيرات التالية:

- PRIVATE: نسبة القروض غير المسددة الممنوحة من المصارف الإسلامية إلى إجمالي القروض المصرفية غير المسددة (الإسلامية وغير الإسلامية) الممنوحة للقطاع الخاص.
- PRIVIS: نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- INVIS: نسبة القروض الممنوحة من الوسطاء الماليين الإسلاميين إلى الاستثمارات الخاصة.
- RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس تعادل القوة الشرائية
- W: اليد العاملة
- K رأس المال

باستخدام اختبارات جذر الوحدة ونموذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تمويل المصارف الإسلامية ليس له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا على المدى الطويل.
- المصارف الإسلامية الماليزية لم تلعب دورها الرئيسي بشكل فعال كوسيط مالي يسهل توجيه المدخرات إلى مشاريع استثمار طويلة الأجل.

دراسة لـ L. Weill و L. Gheeraert (2015) بعنوان "Does Islamic banking development favor macroeconomic efficiency? Evidence on the islamic finance – growth nexus." (Gheeraert & Weill, 2015) هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان تطور الصيرفة الإسلامية يؤثر على كفاءة الاقتصاد الكلي وبالتالي تحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من 70 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2005 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- $Y/L$  : إنتاج كل عامل.
- $K/L$  : رأس المال الفعلي لكل عامل.
- إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- القروض الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- القروض التقليدية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الودائع الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الودائع التقليدية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- التضخم.
- Latitude حرية العمل.

باستخدام نموذج الحدود العشوائية لتقدير الكفاءة التقنية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية يدعم الكفاءة طالما أنها لا تتجاوز مستوى معين من التطور، إلا أن التوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية يضر بالكفاءة إلى ما بعد هذا المستوى.
- لا يوجد دليل واضح على أن التنمية المصرفية الإسلامية هي قوة دافعة للنمو من خلال الإنتاجية.
- لا يوجد دليل يدعم الرأي القائل بأن الخدمات المصرفية الإسلامية أكثر فعالية من الخدمات المصرفية التقليدية.

دراسة — W.A. Abdul (2015) بعنوان THE ROLE OF ISLAMIC BANKING ON ECONOMIC GROWTH IN KENYA (ABDUL, 2015)

هدفت إلى دراسة دور المصرفية الإسلامية في النمو الاقتصادي لكينيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2014 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
- اجمالي الادخار للمصارف والنوافذ الإسلامية (Total Saving)
- اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف والنوافذ الإسلامية (Total Advance)

باستخدام ارتباط Karl Pearson والانحدار الخطي المتعدد باستخدام SPSS توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية:

- الزيادة في مدخرات البنوك والنوافذ الإسلامية تؤثر على النمو الاقتصادي.
- الزيادة في الاقراض من قبل البنوك والنوافذ الإسلامية تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي بينما الانخفاض في الاقراض يؤثر سلبا عليه.
- و بالتالي يمكن القول أن المصرفية الإسلامية تؤثر على النمو الاقتصادي.

دراسة — M.Asif et al (2014) بعنوان Impact of Islamic Investment Trend on Economic Growth-A Case Study of Pakistan (Asif, Ather, & Isma, 2014)

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير الاستثمار الإسلامي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2002 وديسمبر 2012 على أساس بيانات ربع سنوية وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
- ودائع البنوك الإسلامية (DIB) ممثلة للاستثمار الإسلامي
- معدل التضخم (INF)
- معدل الفائدة (INT)
- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترة الزمنية الموزعة (ARDL) توصلت الدراسة إلى أن ودائع البنوك

الإسلامية لها تأثير ايجابي وكبير على النمو الاقتصادي في باكستان خلال فترة الدراسة.

دراسة لـ M.Azmi.Omar و M.Abduh (2012) بعنوان Islamic banking and economic growth : the Indonesian experience (Abdulah & Azmi Omar, 2012) هدفت إلى اختبار العلاقات بين تنمية المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل في حالة أندونيسيا خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2003 والربع الثاني لسنة 2010 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- مجموع تمويل المصارف الإسلامية (IBF)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)

باستخدام اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في المدى القصير والطويل بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي.
- وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين القطاع المصرفي الإسلامي واجمالي تكوين رأس المال الثابت.
- اتجاه العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في أندونيسيا ثنائية الاتجاه مما يعني أن التطور في الخدمات المصرفية الإسلامية يحفز النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه النمو الاقتصادي يدفع الصيرفة الإسلامية إلى التطور في اندونيسيا.

دراسة لـ N.T.Chowdhury و M.Abduh (2012) بعنوان Does Islamic Banking Matter for Economic Growth in Bangladesh ? (Abdulah & Chowdhury, 2012) هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة الديناميكية بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في بنغلادش خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2004 والربع الثاني لسنة 2011 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي (TFIB)
- إجمالي ودائع المصارف الإسلامية (TDIP)

باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبارات السببية لجرانجر توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واجمالي التمويل المصرفي الإسلامي (TFIB) على المدى الطويل.

- عدم وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واجمالي ودائع المصارف الإسلامية (TDIP).
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي حيث أن التطور في الصيرفة والتمويل الإسلامي يحفز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه التوسع في القطاع الحقيقي يمكن أن يؤثر بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في بنغلادش.

دراسة — Farahani et al (2012) بعنوان Analysis of Islamic Bank's (Farahani Financing and Economic Growth : Case Study Iran and Indonesia) & Hossein, 2012) هدفت إلى فحص العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل في كل من إيران واندونيسيا ما بين الربع الأول من سنة 2000 إلى الربع الرابع من سنة 2010 وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)
- إجمالي تمويل المصارف الإسلامية (FIN)

باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وباستعمال نموذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تمويل المصارف الإسلامية يرتبط بشكل ايجابي وكبير مع النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال على المدى القصير والطويل في كل من إيران واندونيسيا.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في كلا البلدين.

دراسة — R.Mulyany و H.Furquani (2009) بعنوان Islamic Banking and (Furqani & Economic Growth : Empirical Evidence from Malaysia) Mulyany, 2009) هدفت الدراسة إلى اختبار التأثيرات الديناميكية بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل لماليزيا ما بين 1997 و2005 باستخدام بيانات ربع سنوية، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- التمويل الإجمالي للبنوك الإسلامية (IBF)
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (RGDP)
- رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)
- الأنشطة التجارية (TRADE)

باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- في المدى الطويل تمويل المصارف الإسلامية يرتبط بشكل إيجابي وكبير مع النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال في ماليزيا.
- عدم وجود علاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والأنشطة التجارية لماليزيا.
- وجود علاقة ثنائية الاتجاه ما بين المصارف الإسلامية ورأس المال الثابت الإجمالي على المدى الطويل.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من رأس المال الثابت الإجمالي إلى تطوير المصارف الإسلامية على المدى القصير.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى البنوك الإسلامية مما يدعم فرضية الطلب التابع Demande Following.

### .III تحليل الدراسات التجريبية السابقة والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية:

تتفق بعض الدراسات في النتائج المتوصل إليها حول العلاقة بين التنمية المصرفية بما فيها التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي، في حين اختلفت دراسات أخرى في النتائج المتوصل إليها.

#### 1- تحليل الدراسات التجريبية السابقة:

يمكن اجمال النتائج المتوصل إليها في الدراسات التجريبية السابقة حول العلاقة بين التنمية المصرفية والنمو الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-1): الجدل النظري والتطبيقي حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.



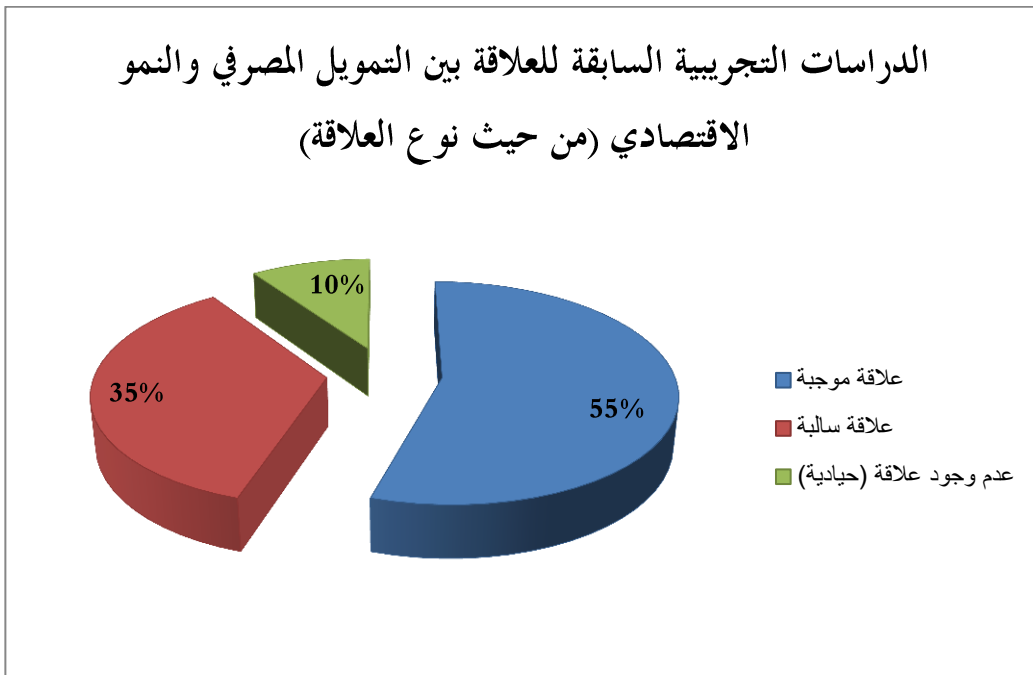
المصدر: مجاهد كترة، غربي ناصر صلاح الدين (2016) "تأثير تطور القطاع المالي على النمو: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، Arab Economic and Business Journal، المجلد 11، العدد 1، ص74.

1-1- تحليل الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي:

أ- من حيث وجود علاقة (موجبة أو سالبة) أو عدم وجود علاقة (حيادية):

الشكل (2-2): الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي

(من حيث نوع العلاقة).



المصدر: من اعداد الطالبة.

يتضح من خلال الشكل (2-2) أن 55% من الدراسات التجريبية السابقة (16% دول عربية و39% دول أجنبية) توصلت إلى أن التمويل المصرفي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، كما يتضح بأن 35% من



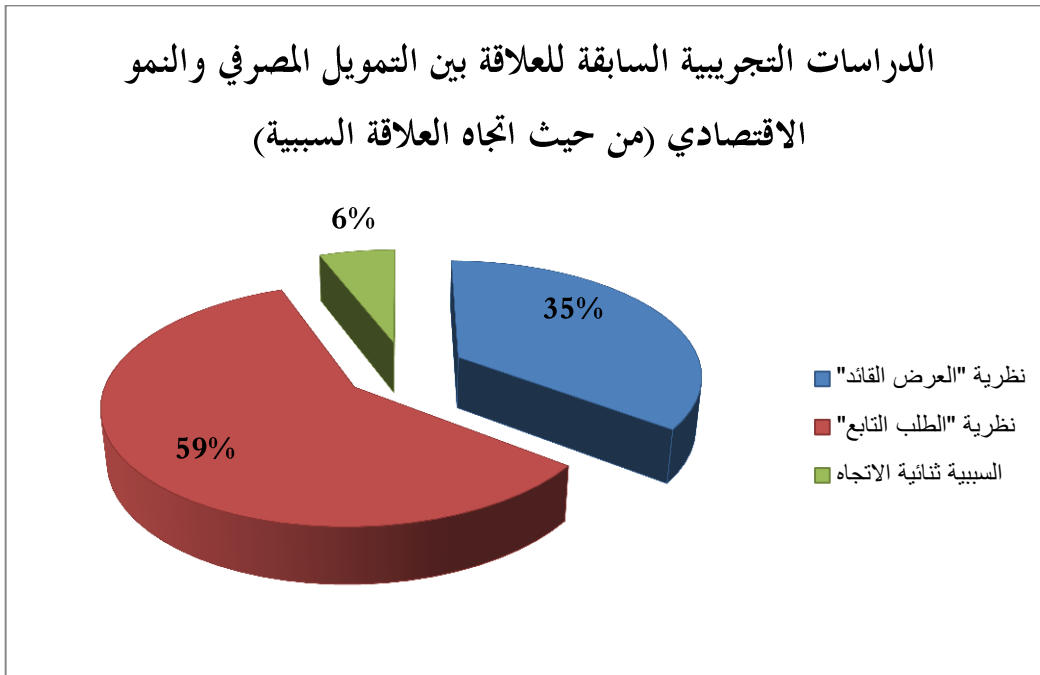
الدراسات (25% دول عربية و10% دول أجنبية) توصلت إلى أن التمويل المصرفي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، في حين توصلت 10% من الدراسات (كلها دول عربية) إلى عدم وجود أي علاقة بينهما.

يتضح من خلال النسب الجزئية بأن الدول الأجنبية والتي بطبيعتها الحال أنظمتها المصرفية متطورة مقارنة بالدول العربية حققت نسب معتبرة ويمكن القول بأنها تمثل الواقع حيث أن 39% من الدراسات توصلت إلى أن التمويل المصرفي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي مقارنة ب 16% للدول العربية، كما أن 10% فقط من الدراسات توصلت إلى أن التمويل المصرفي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الدول الأجنبية مقارنة بالدول العربية التي قدرت نسبتها بـ 25%، كما لم تتوصل دراستنا لأي دراسة سابقة توصلت إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين في الدول الأجنبية في حين 10% من الدراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في الدول العربية. يمكن القول أن هذه النسب تعبر عن الواقع حيث أن الدول الأجنبية تتميز بأنظمة مصرفية متطورة مقارنة مع الدول العربية.

ب- من حيث اتجاه العلاقة السببية: (العرض القائد، الطلب التابع، السببية ثنائية الاتجاه):

الشكل (2-3): الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي

(من حيث اتجاه العلاقة السببية).



المصدر: من اعداد الطالبة.

يتضح من خلال الشكل 2-3 أن 59% من الدراسات التجريبية السابقة (24% دول عربية و35% دول أجنبية) تدعم نظرية "الطلب التابع" أي وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي، كما توصلت 35% من الدراسات (6% دول عربية و29% دول أجنبية) إلى وجود علاقة سببية من التمويل المصرفي إلى النمو

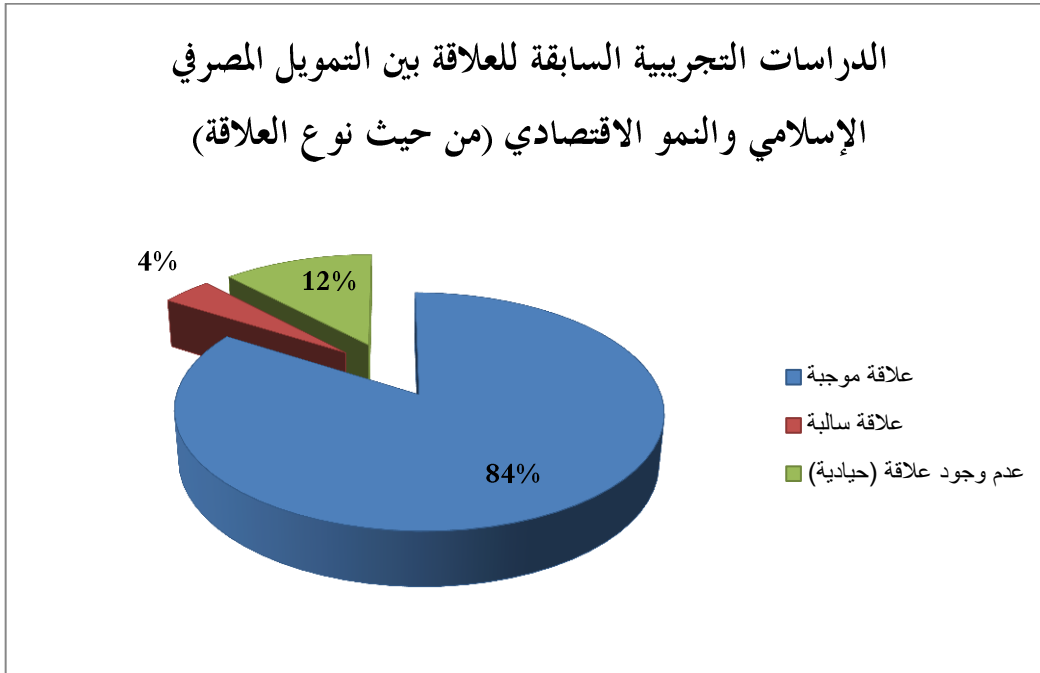
الاقتصادي وهذا ما يدعم نظرية "العرض القائد"، في حين أن 6% من الدراسات (كلها عربية) توصلت إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بينهما.

### 1-2- تحليل الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي:

أ- من حيث وجود علاقة (موجبة أو سالبة) أو عدم وجود علاقة (حيادية):

الشكل (2-4): الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

(من حيث نوع العلاقة).



المصدر: من اعداد الطالبة.

يتضح من الشكل (2-4) أن 84% من الدراسات التجريبية السابقة (36% لدول عربية و48% لدول أجنبية) توصلت إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، في حين توصلت 4% فقط من الدراسات (كلها لدول عربية) إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي، كما توصلت 12% من الدراسات (8% لدول عربية و4% لدول أجنبية) إلى عدم وجود علاقة بينهما.

انطلاقًا مما سبق يمكن القول أن النظام المصرفي الإسلامي وكما كان من المتوقع له علاقة كبيرة ومساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للدول حيث تعتبر نسبة 84% نسبة جد معتبرة من الدراسات السابقة التي توصلت إلى الدور الايجابي الذي يلعبه التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بنسبة 4% من الدراسات التي توصلت إلى الأثر السلبي.

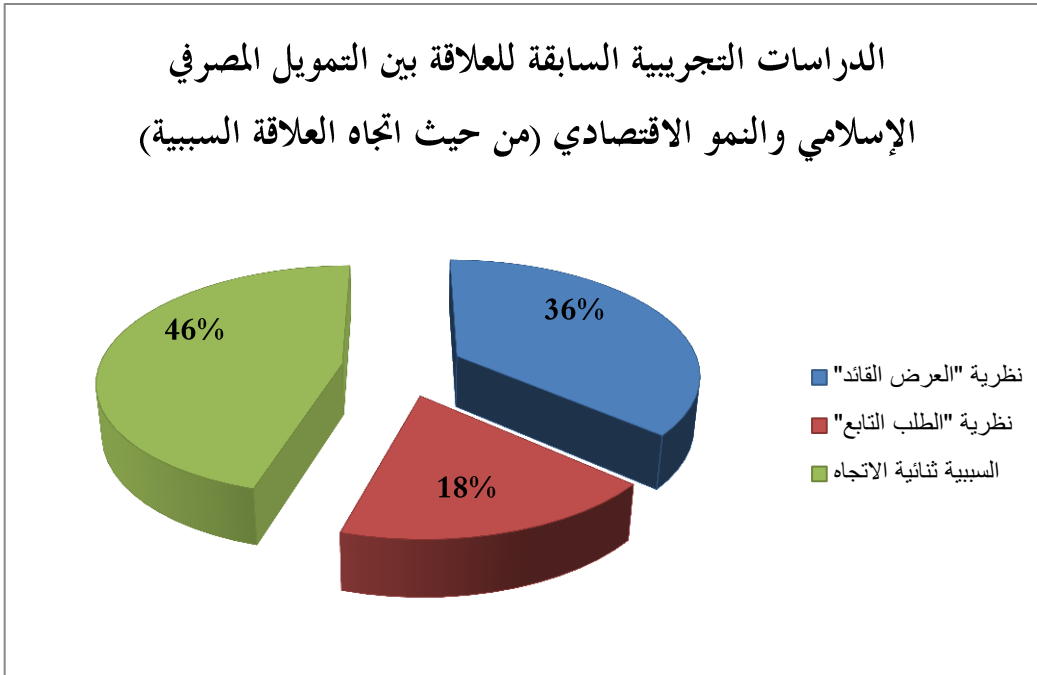
من خلال المقارنة بين الشكل 2-2 (العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي) والشكل 4-2 (العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي) يتضح أن النظام المصرفي الإسلامي ذو كفاءة عالية مقارنة بالنظام

المصرفي التقليدي، ويمكن القول أن المصارف الإسلامية لعبت دورها بفعالية حيث تمكنت من تعزيز النمو الاقتصادي للعديد من الدول العربية والأجنبية وهذا ما يشجع العديد من الدول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي سواء من خلال فتح مصارف إسلامية أو نوافذ إسلامية تابعة لمصارف تقليدية.

ب- من حيث اتجاه العلاقة السببية: (العرض القائد، الطلب التابع، السببية ثنائية الاتجاه):

الشكل (2-5): الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

(من حيث اتجاه العلاقة السببية).



المصدر: من اعداد الطالبة.

يتضح من خلال الشكل (2-5) أن 36% من الدراسات التجريبية السابقة (13% لدول عربية و23% لدول أجنبية) توصلت إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم نظرية "العرض القائد"، كما توصلت 18% من الدراسات (5% لدول عربية و13% لدول أجنبية) إلى وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي الإسلامي وهذا ما يدعم نظرية "الطلب التابع"، في حين توصلت 46% من الدراسات (28% لدول عربية و18% لدول أجنبية) إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أن التمويل المصرفي الإسلامي يلعب دور كبير في التأثير على النمو الاقتصادي.

❖ تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب والتحليلات تخص فقط الدراسات التجريبية السابقة التي تطرقت

لها دراستنا، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن بعض الباحثين توصلوا إلى أكثر من علاقة أو أكثر من فرضية في

الدراسة الواحدة حيث أن هذه الدراسات لم يتم أخذها بعين الاعتبار في التحليل السابق لوجود أكثر من نتيجة أمثال:

● دراسة لـ Anayochukwu و Chi-chi (2013) التي توصلت إلى أن القروض المصرفية الموجهة للإنتاج (TPT) والموجهة للتجارة العامة (TGC) تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي لنيجيريا كما توصلت إلى أن القروض المصرفية الموجهة للخدمات (TSC) والقروض الأخرى (OTH) تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي النيجيري.

● دراسة لـ القرصو وفاء (2019) التي توصلت إلى أن كل من القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للإدارات المحلية تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما توصلت إلى أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لاتجاه العلاقة السببية فتوصلت إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر، أما القروض المصرفية الممنوحة للقطاع العام فهي التي تؤثر على النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم نظرية العرض القائد، ولا يوجد أي علاقة سببية بين القروض الموجهة للإدارات المحلية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

● دراسة لـ Dhankar و Tabash (2014) التي توصلت إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من تمويل المصارف الإسلامية إلى النمو الاقتصادي بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وهذا ما يدعم فرضية العرض القائد، كما توصلت إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي بالنسبة للبحرين وقطر.

## 2- الاختلاف بين الدراسات التجريبية السابقة والدراسة الحالية:

### ❖ بالنسبة للمتغير "إجمالي تمويل المصارف الإسلامية":

انطلاقاً من الدراسات السابقة التي تطرقت لها دراستنا فإن المتغير الذي يعبر عن التمويل المصرفي الإسلامي اختلف من دراسة لأخرى حيث اعتبرته بعض الدراسات القروض المصرفية الإسلامية الممنوحة للقطاع الخاص في حين اعتبرته دراسات أخرى أرصدة البنوك الإسلامية أو إجمالي الأصول التي تمتلكها البنوك الإسلامية أو ودائع البنوك الإسلامية..... لكن كلها اتفقت في نقطة واحدة وهي أنها جمعت بين المصارف الإسلامية الكاملة وبين النوافذ (الشبابيك) الإسلامية في متغير واحد، أما فيما يتعلق بدراستنا فستقوم بدراسة أثر تمويل المصارف الإسلامية الكاملة على النمو الاقتصادي أي عدم الجمع بين تمويل المصارف الإسلامية الكاملة وتمويل النوافذ الإسلامية وبالتالي عدم ادخال سعر الفائدة (الربا) في نموذج الدراسة.

## ❖ بالنسبة للمتغير "حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي":

انطلاقاً من الدراسات السابقة التي تطرقت لها دراستنا فإن معظم الدراسات لم تستخدم المتغير الذي يعبر عن الاستثمار الإسلامي ما عدا دراسة كل من (Melloul et al (2017) و (Tabash & Anagreh (2017) التي استخدمت متغير "استثمارات المصارف الإسلامية" لكن الاختلاف بينها وبين دراستنا يكمن في أن دراستنا حددت استثمار المصارف الإسلامية في الأسواق المالية، أما الاختلاف الثاني فيتمثل في أن دراستنا استخدمت الاستثمار في المصارف الإسلامية الكاملة أي أن استثمارات النوافذ الإسلامية لا تدخل ضمن هذا المتغير.

خاتمة الفصل:

تناولت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية العلاقة بين تطور النظام المالي والمصرفي (بما فيها النظام المصرفي الإسلامي) والنمو الاقتصادي وقد اختلفت هذه الدراسات من حيث النتائج المتوصل إليها حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي وهذه العلاقة يمكن أن تكون موجبة أو سالبة، كما توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة بين القطاعين (حيادية)، كما تطرقت بعض الدراسات إلى اتجاه العلاقة السببية بينهما حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي مما يدعم فرضية العرض القائد، ودراسات أخرى توصلت إلى نتائج تدعم فرضية الطلب التابع أي وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي، في حين توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

و يمكن ارجاع سبب اختلاف النتائج المتوصل إليها في الدراسات التجريبية السابقة إلى النقاط التالية:

- اختلاف المؤشرات الممثلة لتطور القطاع المالي.
- الاختلاف في مستوى التطور المالي ما بين الدول.
- الاختلاف في الطريقة القياسية المستخدمة في الدراسة، بالإضافة إلى اختلاف المتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة.
- الاختلاف في العينة (الدول) المستعملة في الدراسة، بالإضافة إلى اختلاف الفترة الزمنية المستخدمة.

## **الفصل الثالث :**

**تحليل أثر التمويل المصرفي**

**الإسلامي على النمو الاقتصادي**

مقدمة الفصل:

تسعى مختلف دول العالم المتطورة والنامية إلى رفع كفاءة اقتصادياتها وتعمل على تطويرها وتحاول النهوض بمستوى الرفاه الاقتصادي لأبناء المجتمع بزيادة الدخل القومي وكذا دخل الفرد. ويلعب كل من القطاع المصرفي التقليدي والقطاع المصرفي الإسلامي دورا هاما في تحديد درجة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فبالرغم من أن أغلب الباحثين والاقتصاديين يتفقون على الأثر الإيجابي الذي يلعبه التطور المالي في دعم النمو الاقتصادي فإن بعض الاقتصاديين يروا أن التطور المالي يؤثر سلبا على معدلات الادخار وبالتالي على النمو الاقتصادي، كما أن الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تتضمن جدلا واسعا ومتناميا فيما يخص اتجاه العلاقة السببية بينهما، فهناك من يرى أن أداء القطاع المالي يتبع أداء القطاع الحقيقي للدول، والبعض الآخر يعتقد أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي.

تنوعت نتائج الدراسات التجريبية السابقة النظرية والتطبيقية التي تقوم على أساس تقنيات قياسية لتقدير النماذج حول العلاقة بين النظام المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، لذي ستحاول الدراسة من خلال هذا الفصل تحليل أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي لسبع (07) دول خلال الفترة الممتدة بين الربع الأول لسنة 2014 والربع الثاني لسنة 2018 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "Panel Data"، حيث تختلف الدول محل الدراسة في العديد من الصفات والخصائص الاقتصادية وتشارك في بعضها، ولكن في مجال الصيرفة الإسلامية تعتبر هذه الدول من بين أكبر وأهم الأنظمة المصرفية الإسلامية في العالم. وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تطور كل من النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي الإسلامي للدول محل الدراسة، كما ستتطرق الدراسة من خلال هذا الفصل إلى الاطار النظري لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وفي الأخير عرض تقدير قياسي لتحديد طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، وكذا تحليل النتائج المتوصل إليها.



## I. الملامح الاقتصادية للدول محل الدراسة وتطور القطاع المصرفي الإسلامي فيها:

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا مهما من أهداف السياسة الاقتصادية ولذلك هناك مجموعة كبيرة من البحوث التي تحاول شرح كيف يمكن تحقيق هذا الهدف، يؤثر القطاع المصرفي إلى حد كبير على النشاط الاقتصادي حيث أنه هناك ارتباط قوي بين أداء القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل ويعد استقراره في غاية الأهمية لأي اقتصاد.

يهتم هذا الجزء بتوضيح تطور كل من النمو الاقتصادي ومحدداته وكذا تطور القطاع المصرفي الإسلامي للدول محل الدراسة (إندونيسيا، ماليزيا، بروناي دار السلام، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، تركيا، نيجيريا).

## 1- الملامح الاقتصادية للدول محل الدراسة:

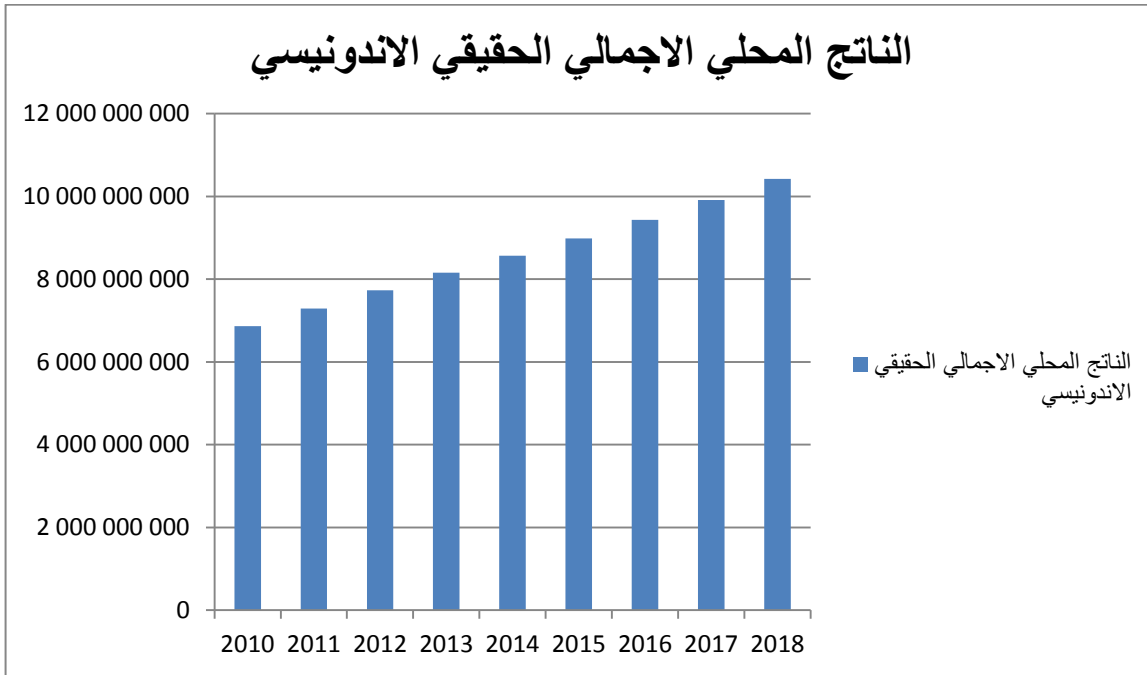
□ **إندونيسيا:** هي جمهورية ذات نظام رئاسي كدولة موحدة، وتتركز السلطة في الحكومة المركزية، تقع في جنوب شرق آسيا وفي أوقيانوسيا، تضم 17508 جزيرة وهي رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان، كما أنها أكبر بلد ذو غالبية سكانية مسلمة، يعتبر الاقتصاد الإندونيسي من أكبر الاقتصاديات في جنوب شرق آسيا وواحد من الاقتصاديات الناشئة في العالم، والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عن الاقتصاد الإندونيسي ما بين 2010 و2018.

الجدول (3-1): مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد اندونيسيا.

السنوات	المؤشر	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)		5,2	5,1	5	4,9	5	5,6	6	6,2	6,2
إجمالي تكوين رأس المال (%) من GDP		34,6	33,7	33,9	34,1	34,6	33,8	35,1	33	32,9
معدل التضخم (%)		3,20	3,81	3,53	6,38	6,42	6,96	4,28	5,38	5,12
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		-3	-1,6	-1,8	-2	-3,09%	-3,2%	-2,8%	0,2%	0,7%

المصدر: احصائيات البنك العالمي [www.banquemoniale.org](http://www.banquemoniale.org) وصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org) وموقع [www.tradingeconomics.com](http://www.tradingeconomics.com)

الشكل (3-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إندونيسيا (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

تعتبر إندونيسيا أحد الأعضاء المؤسسين للأسيان وعضواً في مجموعة العشرين للاقتصادات الرئيسة، ويحتل الاقتصاد الإندونيسي المركز 18 عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، كما تحتل المرتبة 15 من حيث القوة الشرائية عالمياً، وهي أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا. يقوم الاقتصاد الإندونيسي على أساس السوق، واتخذت إندونيسيا في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية التي حلت بالبلاد في منتصف 1997، إجراءات كانت تهدف إلى حماية ورعاية جزء كبير من القطاع الخاص من خلال شراء أصول القروض المصرفية المتعثرة وأصول الشركات وإعادة هيكلة الديون.

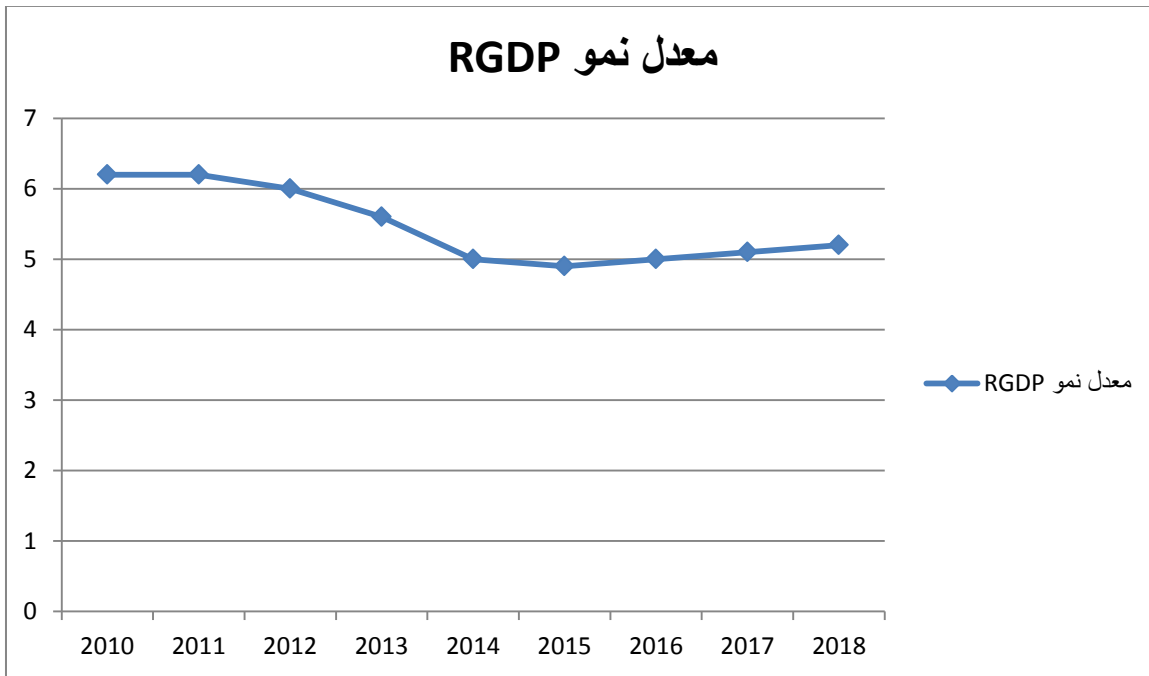
تشهد إندونيسيا تحسن الإنتاجية بفضل مشروعات البنية الأساسية، وكان الاستهلاك والاستثمار المحركين الأساسيين للنمو عام 2018، كما زاد إنفاق الحكومة. وأظهرت بيانات مجلس تنسيق الاستثمار أن الاستثمار في الصناعة التحويلية قد ارتفع من 199.1 تريليون روبية (14.2 مليار دولار) في عام 2014 إلى 222.3 تريليون روبية (15.9 مليار دولار) في عام 2018، وتشكل الصناعة الصغيرة والمتوسطة من الصناعة التحويلية في إندونيسيا 99% في قطاع الصناعة الوطني، وينظر إليه أيضاً على أنه القطاع الأكثر مرونة الذي يمكن أن يعيش في خضم الاقتصاد العالمي غير المستقر. ولدى إندونيسيا اقتصاد مختلط حيث يضم القطاع الخاص والحكومة التي تلعب دوراً كبيراً في تسييره، حيث تمتلك الدولة أكثر من 200 مؤسسة وتضع تسعيرة للعديد من السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود والأرز والكهرباء. خفضت إندونيسيا معدل انتشار الفقر إلى النصف، كما انخفضت البطالة إلى النصف أيضاً، وهذه القفزات تحدث بسبب جعل الفقراء محور إستراتيجية الحكومة للتنمية التي نفذتها على أربعة مسارات أسمتها

"المؤيدة للنمو" و"المؤيدة للقراء" و"المؤيدة للوظائف" و"المؤيدة للبيئة"، ما يمكن البلاد من تحفيز النمو وتخفيف حدة الفقر.

ويعد قطاع الصناعة أكبر قطاع في اقتصاد إندونيسيا حيث يشكل 46.4% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الخدمات 37.1% والزراعة 16.5%.

نلاحظ من خلال الشكل (3-1) أن إندونيسيا عرفت تزايداً مستمراً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث ارتفع من حوالي 6,86 مليار روبية اندونيسية سنة 2010 إلى حوالي 10,43 مليار روبية اندونيسية سنة 2018، ويرجع السبب في ذلك إلى سياسة الإصلاحات الاقتصادية وهي عبارة عن جهود مخططة بعناية منذ 20 عاماً شملت التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار وبيئة الأعمال.

الشكل (3-2): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اندونيسيا (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

يتضح من خلال الشكل (3-2) أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عرفت انخفاضات متتالية حيث انخفضت من 6.2% سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 حيث قدر بـ 4.9%، لتعرف بعد ذلك ارتفاعات متتالية بداية من سنة 2016 إلى غاية 2018 حيث تمكنت إندونيسيا من تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق التوقعات خلال العام 2018، مدفوعاً بالاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، فبحسب مكتب الإحصاء الإندونيسي بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي 3840 دولاراً سنة 2018. وكان الاقتصاد الإندونيسي سجل معدل نمو خلال الربع الأخير من 2018 بنسبة 5.18% مقارنة بالعام السابق، وبلغ النمو في مجمل العام 5.2%، مسجلاً زيادة في وتيرة النمو للعام الثالث، بعد انخفاض النمو إلى 4.9% في 2015. وعلى العموم يمكن القول أن اندونيسيا تحقق معدلات

نمو قوية خلال فترة الدراسة ويمكن ارجاع السبب الرئيسي في ذلك إلى الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي شملت العديد من المجالات.

□ **ماليزيا:** تعتبر ماليزيا دولة ملكية انتخابية دستورية فيدرالية، وهي عضو في مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية<sup>2</sup>. يجدها مضيق ملقا وهو واحد من أكثر الممرات المائية حيوية في العالم من ناحية حركة السفن وبالتالي فهو طريق بحري مهم في الملاحة الدولية. تمتلك ماليزيا تنوعاً حيوياً من النباتات والحيوانات، حيث تعتبر من بين الدول 17 الأكثر تنوعاً. ماليزيا واحدة من الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، تشكل الصناعة أحد القطاعات الرئيسية في اقتصاد البلاد، يعتبر الاقتصاد الماليزي رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عن الاقتصاد الماليزي ما بين 2010 و2018.

الجدول (3-2): مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد ماليزيا.

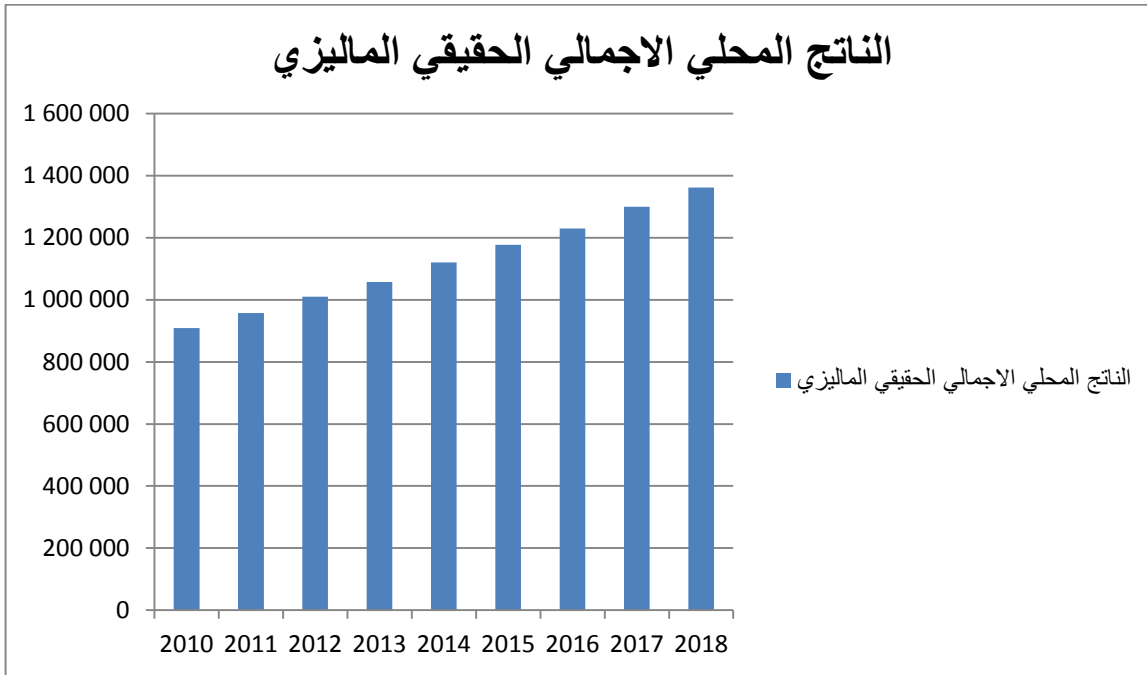
السنوات	المؤشر	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)		4,7	5,7	4,4	5,1	6	4,7	5,5	5,3	7,4
إجمالي تكوين رأس المال (%) من GDP		23,6	25,6	36	25,4	25	25,9	25,7	23,2	23,4
معدل التضخم (%)		0,025	0,27	0,14	0,22	0,21	0,26	0,10	0,24	0,16
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		2,3	3	1,3	3,1	4,5	3,6	5,4	11,9	11,3

المصدر: احصائيات البنك العالمي [www.banquemoniale.org](http://www.banquemoniale.org) وصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org) وموقع [www.tradingeconomics.com](http://www.tradingeconomics.com).

tradingeconomics.com

<sup>2</sup> مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية: هي منظمة دولية تأسست سنة 1997 في تركيا تضم ثماني دول إسلامية هي مصر، نيجيريا، باكستان، إيران، اندونيسيا، ماليزيا، تركيا وبنغلادش، يبلغ عدد سكان المنظمة مليار نسمة أي ما يوازي 14% من سكان العالم، تهدف المنظمة إلى تدعيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول الأعضاء.

الشكل (3-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

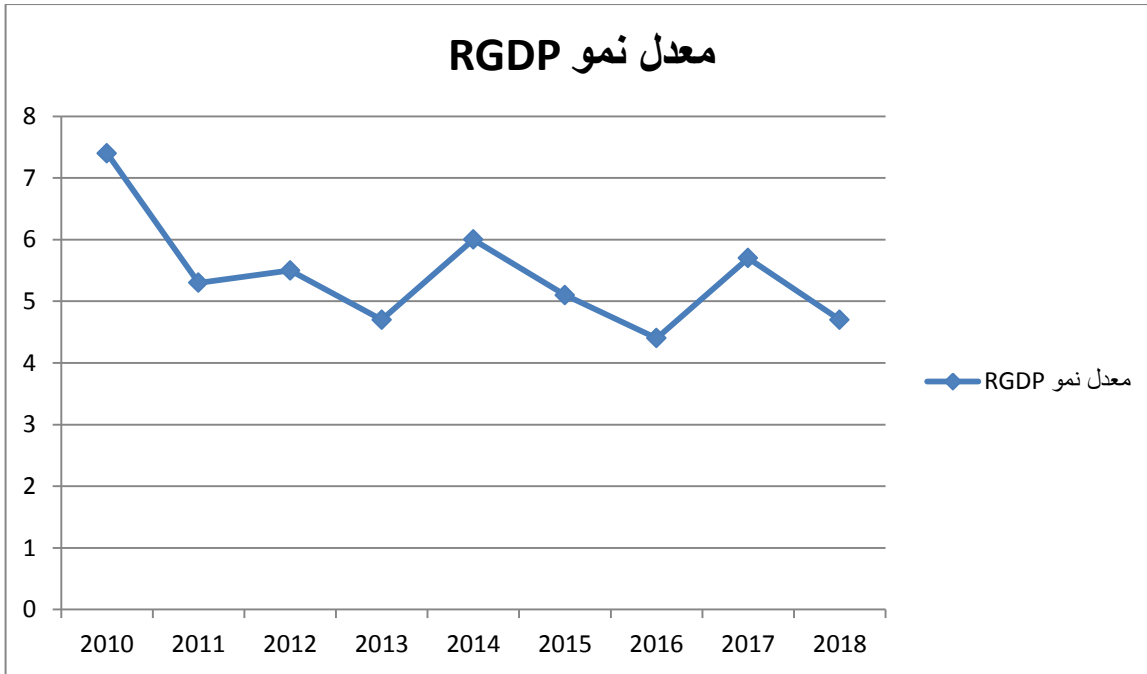
كان الاقتصاد الماليزي قبل الاستقلال يقوم على قطاع الزراعة، لكن بعد نيل ماليزيا استقلالها عام 1957 حققت ماليزيا نهضة كبيرة في مختلف قطاعاتها، حيث تحوّل الاقتصاد الماليزي من اقتصاد قائم على مصادر محدودة إلى واحد من أقوى وأكثر الاقتصادات تنوعاً وأسرعها نمواً من بين اقتصادات دول منطقة جنوب شرق آسيا، ويعود الفضل في هذه النهضة إلى الاستراتيجيات والسياسات الفعّالة التي اتخذتها الحكومة الماليزية في سبيل إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية وتنمية مختلف القطاعات كالزراعة، الصناعة، والخدمات، حيث تم التوجه نحو التصدير، ودعم الصناعات المحلية، وتعزيز التجارة، فأصبح السوق الماليزي أكثر تطوراً وانفتاحاً على دول العالم، وتمكّنت ماليزيا بالفعل من تحقيق مكانة متقدمة من بين أسرع البلدان نمواً في الاقتصاد على مستوى دول قارة آسيا. وتعتبر التجربة الماليزية من بين أهم التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها بالنسبة لدول العام الثالث، فقد استطاعت ماليزيا النهوض من التخلف والتبعية الاقتصادية، وتحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرق آسيا، كما استطاعت الخروج من الازمة الاقتصادية لعام 1997 من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية، حيث لم تخضع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج الأزمة.

تعد الصناعات الماليزية بمختلف أشكالها من أهم دعائم الاقتصاد الماليزي، وسجلت المنتجات الماليزية التي تُصدر كل عام ارتفاعاً مطرداً، إذ بلغت نسبتها 6.2% بداية عام 2017 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2013 إذ بلغت 4.2%، مما أدى إلى نمو مجمل التجارة الماليزية حيث بلغت قيمتها 715 مليار رنجيت ماليزي، وسجلت نسبة

الصادرات زيادة بلغت 12.5% نتيجة لزيادة الطلب على السلع المالميزية، ومن الصناعات التي تعد ركيزة مهمة في عائدات التجارة المالميزية صناعة الإلكترونيات والأدوات الكهربائية والتي تعد من الصناعات الرائدة.

يتضح من خلال الشكل (3-3) أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في ماليزيا عرف ارتفاعات متتالية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و2018 لكن يمكن القول أن هذه الارتفاعات كانت بشكل تدريجي وطفيف جدا حيث انتقلت من 909361 مليون رينغت ماليزي عام 2010 إلى 1.361.532 مليون رينغت ماليزي عام 2018، ويمكن ارجاع السبب في الارتفاع المستمر والمطرد للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المالميزي إلى السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المالميزية أو ما يعرف بالنهضة المالميزية والتي وضع أسسها محمد مهاتير.

الشكل (3-4): تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في ماليزيا (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

تشير بيانات الشكل (3-4) أن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في ماليزيا تعرف ارتفاعات وانخفاضات متعاقبة خلال فترة الدراسة، حيث انخفض بشكل تدريجي من 7.4% سنة 2010 إلى 4.7% سنة 2013 ليعيد الارتفاع بشكل ملحوظ سنة 2014 حيث قدر بـ 6% ثم تراجع خلال السنوات الموالية حيث بلغ 4.7% سنة 2018. ويمكن القول على العموم أن ماليزيا تحقق معدلات نمو قوية خلال فترة الدراسة ويرجع السبب في ذلك إلى الاصلاحات الاقتصادية والسياسات المتبعة في البلاد، كما أن أحد أهم مقومات النمو الاقتصادي المالميزي هو إدراك الحكومة المالميزية لدور الاستثمار الخارجي كملاذ آمن، حيث عملت على زيادة حجم الاستثمارات

الموجودة فيها أصلاً، واستعادة رؤوس الأموال التي هجرتها، إضافة إلى استقدام مستثمرين جدد أهمهم المستثمرين العرب.

□ **بروناي دار السلام:** هي دولة تقع على الساحل الشمالي لجزيرة بورنيو في جنوب شرق آسيا، تنقسم بروناي إلى منطقتين تفصلهما بلدة لمبانج التابعة لولاية سراوق الماليزية التي تحيط بروناي بشكل كامل باستثناء ساحل بروناي الشمالي المطل على بحر الصين الجنوبي، تبلغ مساحتها 5,765 كيلومتر مربع، بروناي هي الدولة المستقلة الوحيدة على جزيرة بورنيو حيث تتقاسم ماليزيا وإندونيسيا بقية الجزيرة. الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عن اقتصاد بروناي دار السلام ما بين 2010 و2018.

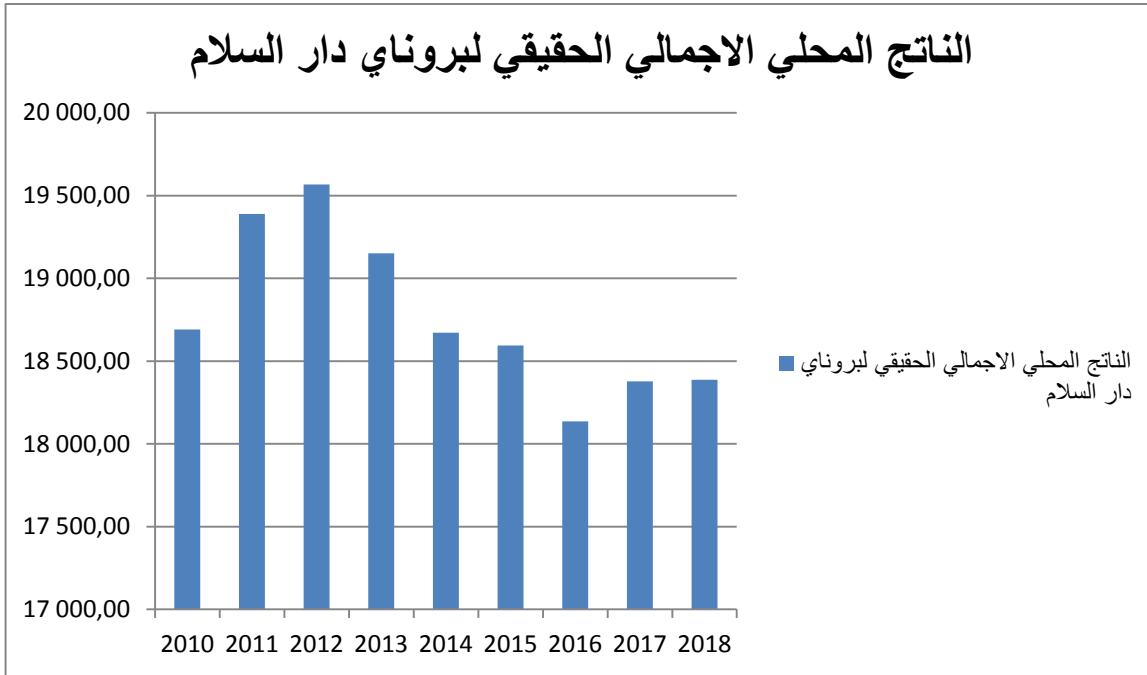
الجدول (3-3): مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد بروناي دار السلام.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات المؤشر
0,1	1,3	-2,5	-0,6	-2,3	-2,1	0,9	3,7	2,6	معدل نمو الناتج الخلي الاجمالي الحقيقي (%)
14,1	34,8	34,6	35,2	27,4	39,6	32,9	26	23,7	اجمالي تكوين رأس المال (%) من (GDP)
0,16	-0,17	-0,74	-0,41	-0,2	0,38	0,32	2,025	0,37	معدل التضخم (%)
7,9	16,4	12,9	16,7	30,7	20,9	29,8	34,7	36,6	الحساب الجاري إلى الناتج الخلي الاجمالي (%)

المصدر: احصائيات البنك العالمي [www.banquemoniale.org](http://www.banquemoniale.org) وصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org) وموقع [www.tradingeconomics.com](http://www.tradingeconomics.com)

tradingeconomics.com

الشكل (3-5): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبروناي دار السلام (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

تعتبر بروناي أغنى دولة إسلامية في العالم كما يُعتبر اقتصاد بروناي من أقوى اقتصاديات العالم، وتصنف على أنها دولة متقدمة، كما أن اقتصاد البلاد الغني هو مزيج من المشاريع الأجنبية والمحلية، ويعتبر قطاع النفط والغاز هو المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي في بروناي، حيث يساهم بحوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و90% من الصادرات، كما أنه يساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

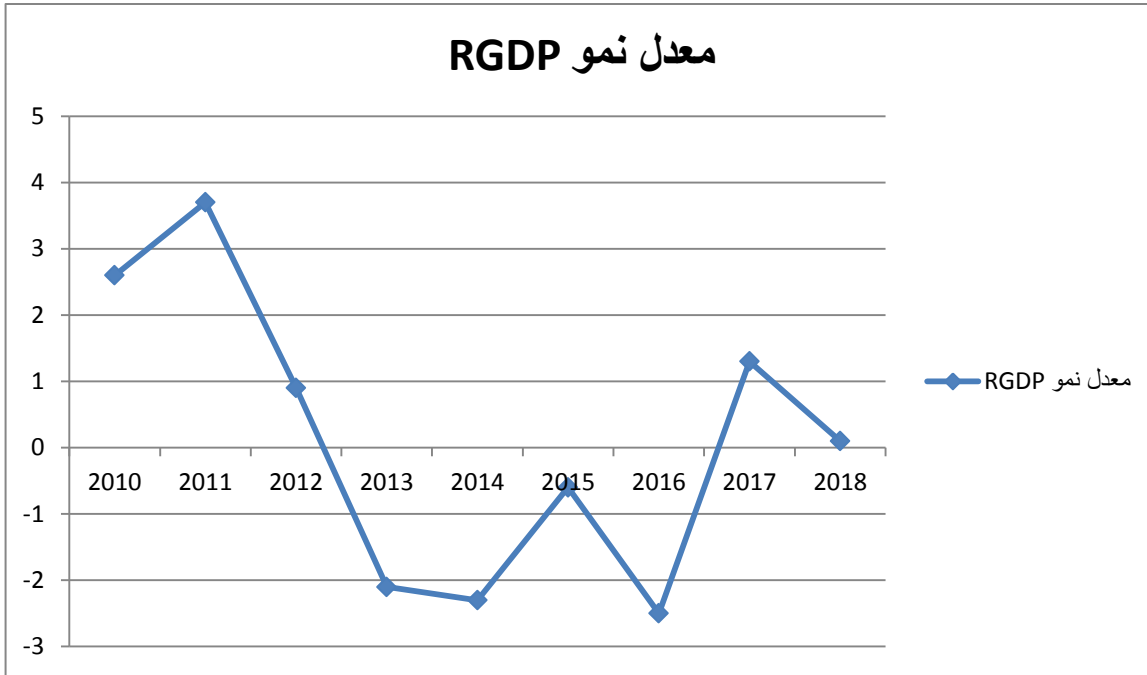
يصف المختصون اقتصاد بروناي بأنه من "فولاذ" حيث تصل نسبة الديون فيه 0%، لذا يرون أنه من غير المتوقع أن تتعرض هذه الدولة لأي أزمة اقتصادية في القريب، والقريب هنا يقصد به عشرات السنين المقبلة.

وفقا لصندوق النقد الدولي، تحتل بروناي المرتبة الرابعة من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ظل تعادل القدرة الشرائية، كما تحتل بروناي المرتبة الثانية في مؤشر التنمية البشرية بعد سنغافورة بين دول جنوب شرق آسيا.

يتضح من خلال الشكل (3-5) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبروناي عرف ارتفاعا ما بين 2010 و2012 حيث قفز من حوالي 18.689,78 مليون دولار بروني سنة 2010 إلى 19.566 مليون دولار بروني سنة 2012، ليعرف بعد ذلك انخفاضات متتالية إلى غاية سنة 2016 حيث قدر ب 18.136,54 مليون دولار بروني ويرجع السبب في هذه الانخفاضات إلى تراجع اسعار النفط وكذا حجم احتياطاتها النفطية حيث أن بروناي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع النفط والغاز، ثم عرفت بروناي خلال سنتي 2017 و2018 ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث قدر سنة 2018 بـ 18.387,10 مليون دولار بروني ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط من 30 دولارا للبرميل في نهاية يناير 2016 إلى متوسط 50 دولارا للبرميل.



الشكل (3-6): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبروناي دار السلام (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

تشير بيانات الشكل (3-6) نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بروناي دار السلام التي عرفت انخفاضات متتالية وملحوظة من 3.7% سنة 2011 إلى -2.5% سنة 2016 وذلك راجع إلى تراجع وانخفاض اسعار النفط خلال تلك السنوات، اضافة إلى انخفاض حجم احتياطاتها النفطية. ثم ارتفع معدل النمو سنة 2017 حيث قدر بـ 1.3% وذلك راجع إلى التحسن الطفيف في أسعار النفط حيث ارتفعت الأسعار من 30 دولارا إلى 50 دولارا للبرميل.

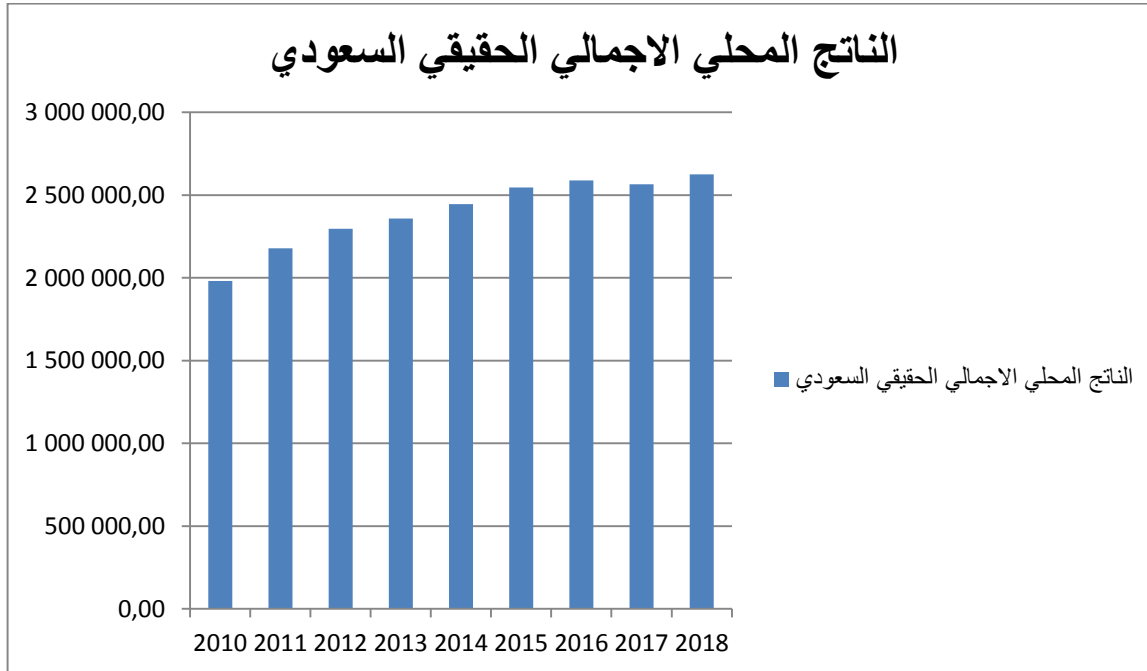
□ المملكة العربية السعودية: تعتبر أكبر دول الشرق الأوسط مساحة، وتقع تحديداً في الجنوب الغربي من قارة آسيا وتشكل الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية. تتمتع السعودية بوضع سياسي واقتصادي مستقر على العموم واقتصادها نفطي إذ أنها تمتلك ثاني أكبر احتياطي للبتروول وسادس احتياطي غاز وتعتبر أكبر مُصدّر للنفط الخام في العالم والذي يشكل قرابة 90% من صادراتها، تعد السعودية من بين الدول الرائدة في زراعة النخيل وإنتاج التمور وتميز بتعدد أصنافها إذ وصلت إلى نحو 400 صنف. الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عن الاقتصاد السعودي ما بين 2010 و2018.

الجدول (3-4): مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد المملكة العربية السعودية.

السنوات	المؤشر	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)		2,4	-0,7	1,7	4,1	3,7	2,7	5,4	10	5
إجمالي تكوين رأس المال (%) من GDP		24,2	28,9	30,9	35,1	28,8	26,5	26,5	27	30,9
معدل التضخم (%)		-4,81	-0,83	2,08	1,22	2,26	3,52	4,51	4,98	5,36
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		9	1,5	-3,7	-8,7	9,8	18,2	22,45	23,68	14,8

المصدر: إحصائيات البنك العالمي [www.banquemonddiale.org](http://www.banquemonddiale.org) وصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org) وموقع [www.tradingeconomics.com](http://www.tradingeconomics.com)

الشكل (3-7): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

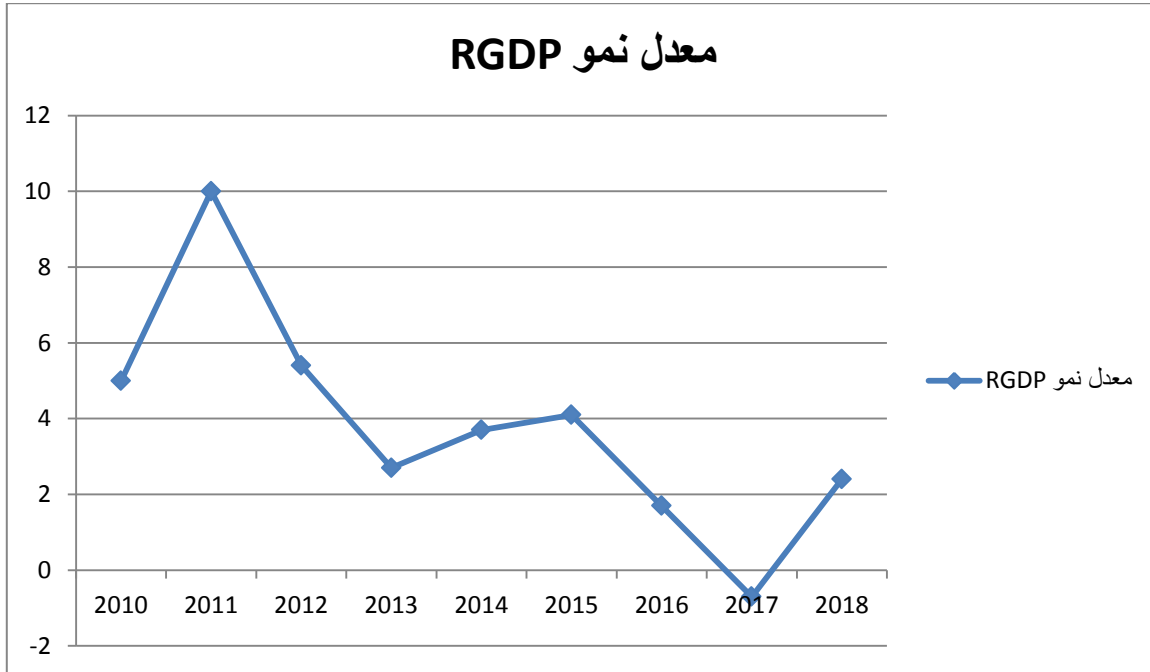
تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، كما أن الاحتياطيات النفطية السعودية هي الأكبر في العالم حيث يقدر الاحتياطي المؤكد بحوالي 260 مليار برميل أو ربع احتياطي العالم من النفط. وتعتبر

العوائد النفطية مصدرا رئيسيا للدخل القومي حيث أن ما يقارب 75% من العائدات السعودية تأتي من صادرات النفط والغاز. تمتلك الحكومة في المملكة العربية السعودية كبرى الشركات مثل شركة أرامكو، وتمتلك حصص كبيرة في شركات مثل مؤسسة الصناعات السعودية الأساسية وشركة كهرباء السعودية بالإضافة إلى أن ما يزيد عن 70% من معظم البنوك والشركات العاملة في السوق المالي السعودي هي مملوكة من قبل مؤسسات حكومية.

لقد شهدت أسعار النفط منذ انخفاضها في العام 2014 تذبذبا وعدم استقرار أدى إلى انخفاض العائدات النفطية في المملكة العربية السعودية، ما أسهم في ارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة للدولة، وكان ذلك بمثابة دق ناقوس الخطر لما قد يتعرض له الاقتصاد السعودي نتيجة لانخفاض أسعار النفط، فجاءت رؤية المملكة 2030 والتي تعكس في جوهرها الوصول إلى التنوع الاقتصادي وتحرير الاقتصاد من الاعتماد على العائدات النفطية، وبالتالي تقليل الارتباط بأسعار النفط وتذبذبا وانخفاضها. (الطيح و العمري، 2018)

يتضح من خلال الشكل (3-7) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السعودي عرف ارتفاعات متتالية خلال فترة الدراسة حيث قدر سنة 2010 بـ 1.980.777,22 مليون ريال سعودي وقدر سنة 2018 بـ 2.625.462,45 مليون ريال سعودي، ولكن يمكن القول أن هذه الارتفاعات كانت بشكل طفيف ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض المستمر في أسعار النفط خلال فترة الدراسة.

الشكل (3-8): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

تشير بيانات الشكل (3-8) نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية الذي كان متذبذباً بين الزيادة والنقصان وذلك راجع لتذبذب القطاع النفطي والخاص والحكومي حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 10% سنة 2011 إلى 2.7% سنة 2013 ليرتفع بشكل طفيف خلال السنتين الموالتين حيث قدر بـ 4.1% سنة 2015، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنتي 2016 و2017 حيث قدر بـ 1.7% و-0.7% على التوالي ويمكن أرجاع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد السعودي شهد خلال هاتين السنتين تحديات مالية واقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية إلى ما دون 30 دولار وترتب على ذلك انخفاض نمو صافي الانفاق الحكومي. عرفت سنة 2018 ارتفاعاً ملحوظاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث قدر بـ 2.4% وذلك راجع لحزمة الإصلاحات التي أقرتها حكومة المملكة العربية السعودية لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030.

□ **سلطنة عُمان:** تقع سلطنة عُمان في الربع الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، تتمتع بوضع سياسي واقتصادي مستقر على العموم، اقتصادها نفطي إذ أنها تحتل المرتبة 23 في إحتياطي النفط على مستوى العالم والمرتبة 27 في إحتياطي الغاز. يتمتع المواطن العماني بمستويات معيشة جيدة، بالإضافة إلى النفط الذي يُعتمد عليه بنسبة كبيرة جداً في الاقتصاد العُماني هناك مصادر أخرى كالزراعة حيث تنتج التمور والليمون والحبوب بالإضافة إلى الانتاج الحيواني حيث تصدر السلطنة بعض الحيوانات الحية لدول الخليج كالإبل والخيل، يعتبر الريال العُماني من أقوى العملات في العالم. الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عن الاقتصاد العُماني ما بين 2010 و2018.

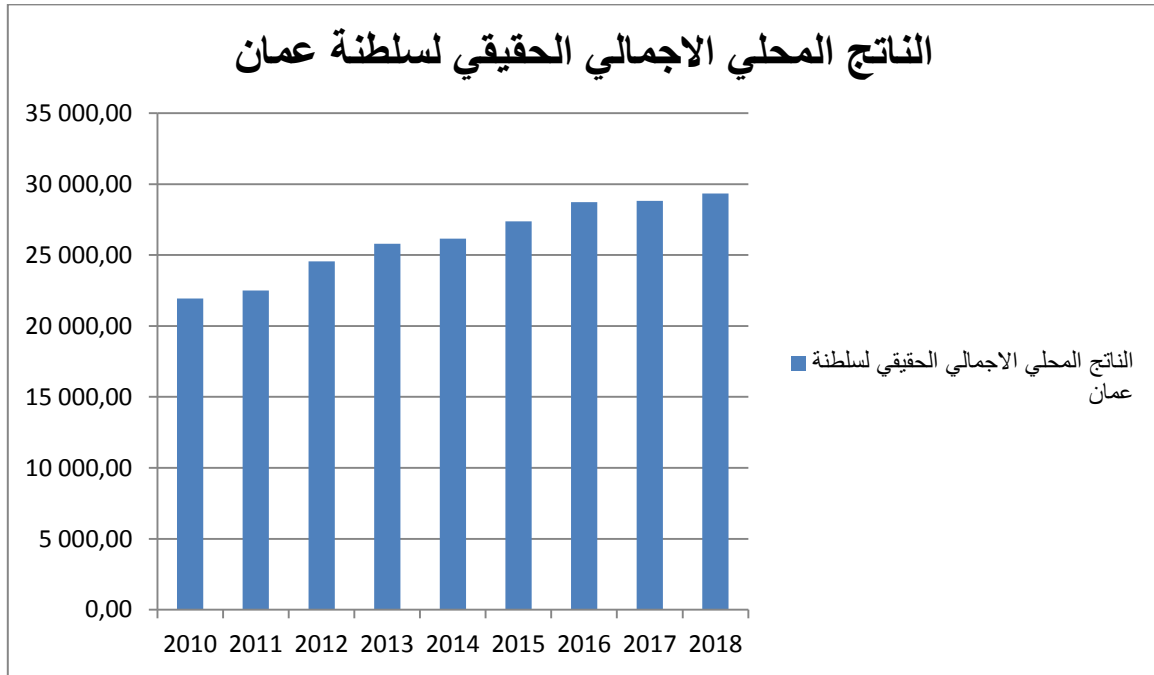
الجدول (3-5): مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد سلطنة عُمان.

السنوات	المؤشر	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)		1,8	0,3	5	4,7	2,8	4,4	9,3	1,1	4,8
إجمالي تكوين رأس المال (%) من GDP		23,2	31,2	29,3	30,2	21,6	26,6	24,3	21,5	22,4
معدل التضخم (%)		0,89	1,6	1,11	0,08	1,02	1,09	3,01	4,38	5,13
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		-5,5	-15,5	-18,5	-15,4	5,1	6,4	10,1	12,8	9,9

المصدر: احصائيات البنك العالمي [www.banquemoniale.org](http://www.banquemoniale.org) وصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org) وموقع [www.tradingeconomics.com](http://www.tradingeconomics.com)

tradingeconomics.com

الشكل (3-9): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عمان (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

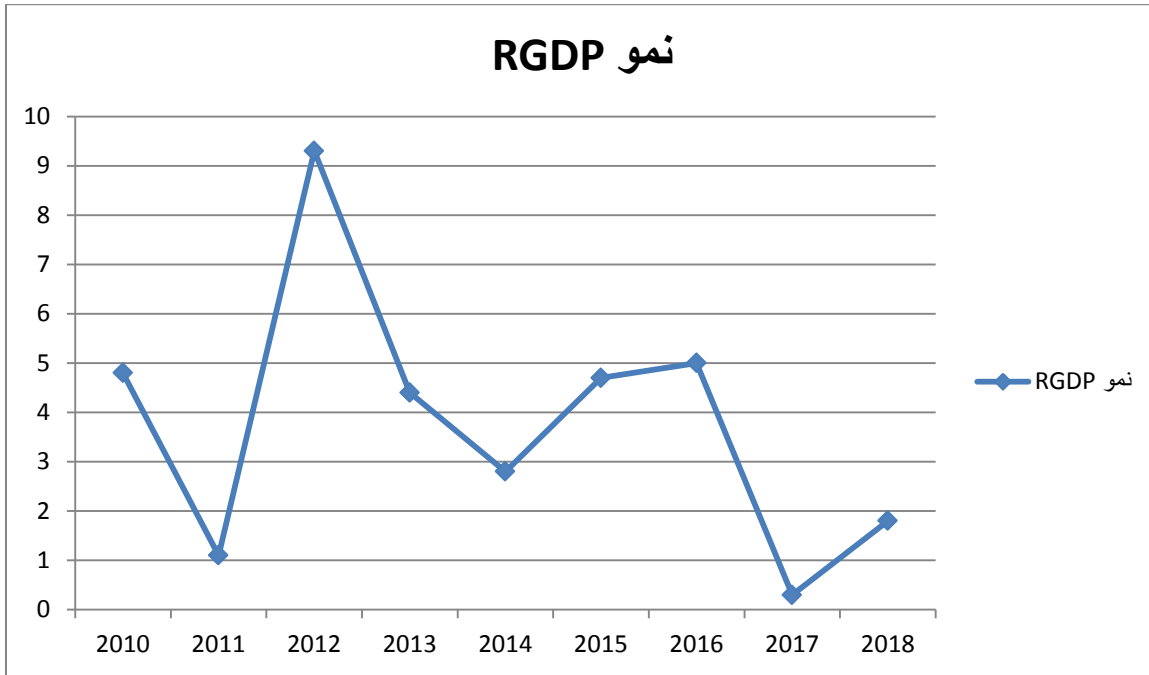
يعتبر قطاع المنتجات النفطية من أهم القطاعات للاقتصاد العماني حيث تعتمد سلطنة عمان اعتمادا كبيرا على موارد النفط والغاز، والتي يمكن أن تدر ما بين 68% و85% من الإيرادات الحكومية، اعتمادا على التقلبات في أسعار السلع الأساسية. بلغ إجمالي الصادرات النفطية من النفط الخام والمكثفات النفطية خلال عام 2019 نحو 310 ملايين برميل، كما بلغ إجمالي الاحتياطي من النفط الخام والمكثفات النفطية للسلطنة خلال عام 2019 نحو 4842.71 مليون برميل، بينما بلغ متوسط الإنتاج من النفط خلال نفس العام نحو 971 ألف برميل في اليوم، مقابل حوالي 978 ألف برميل في اليوم في عام 2018 مُشكلا انخفاضاً بنسبة 0.7%. وبالرغم من ذلك فإن عمان ليست عضواً في منظمة الأوبك وهو اختيار حيث ترغب في الحفاظ على استقلالية قراراتها الاقتصادية، كما ترغب بالبقاء على سياسة ربط عملتها الوطنية مع الدولار الأمريكي كخيار يتناسب وطبيعة سياساتها الاقتصادية وبرامجها الاقتصادية عبر توفير الطمأنينة وخصوصاً لصغار المستثمرين.

تمتلك سلطنة عمان قطاعاً خاصاً يتميز بالتنوع والقوة ويعطي عدة أنشطة منها الصناعة والزراعة والسياحة والنسيج، وتسعى السلطنة جاهدة في خطة التنمية التي تركز على التنويع والتصنيع والخصخصة بهدف تقليص مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

كشفت تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2018 الصادر عن المؤتمر العالمي للتجارة والتنمية (UNCTAD) جانباً مثيراً فيما يخص أداء سلطنة عمان، حيث تمكنت السلطنة من استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي سنة 2016 وارتفعت إلى 1.9 مليار دولار أمريكي سنة 2017، ويعكس هذا التطور الإيجابي قدرة عمان في إقناع المستثمرين الدوليين والاقليميين بضخ أموال في القطاعات الواعدة كالصناعة والسياحة.

نلاحظ من خلال الشكل (3-9) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سلطنة عمان يعرف ارتفاعات متتالية خلال فترة الدراسة، وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد العماني يشهد تطوراً مستمراً في أدائه وإن كان بطيئاً ويتجلى ذلك عبر تعزيز النمو الاقتصادي وتراجع مستوى العجز في المالية العامة فضلاً عن تحسن الأداء في بعض المؤشرات الدولية.

### الشكل (3-10): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عمان (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

تشير بيانات الشكل (3-10) نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سلطنة عمان الذي كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، حيث تعتبر السنوات الأولى لفترة الدراسة السنوات التي تلت الأزمة المالية لسنة 2008 حيث أتت مرحلة التعافي والخروج من الأزمة كما ارتفعت معدلات الطلب على النفط، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة خاصة سنة 2012 حيث قدرت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 9.3% وذلك راجع لعدة أسباب أهمها مجموعة من المراسيم السلطانية التي صدرت عام 2011 والتي كان لها انعكاسات كبيرة على الأوضاع الاقتصادية للسلطنة خلال سنة 2012، ثم عرفت السنوات الموالية انخفاضات متتالية

إلى غاية سنة 2014 وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط، عاد بعد ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الارتفاع إلى غاية سنة 2016 وذلك نتيجة للسياسات المتبعة للتنويع الاقتصادي لدعم القطاعات الخمسة المستهدفة ضمن البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ)، إضافة إلى مستويات قياسية في إنتاج النفط. عرفت سنة 2017 انخفاضا ملحوظا في معدل نمو RGDP حيث قدر بـ 0.3% مقارنة مع سنة 2016 قدر بـ 5% ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، ليعيد الارتفاع بشكل طفيف سنة 2018 إلى 1.8%.

□ تركيا: كانت تركيا مركزاً للحكم العثماني حتى عام 1922 إلى أن تم إنشاء الجمهورية التركية عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، تقع تركيا على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا مما جعل منها بلداً ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة. يعتبر الاقتصاد التركي اقتصاد ناشئ ويتطور بشكل كبير، وصُنفت تركيا كواحدة من الدول الصناعية الجديدة لعام 2007<sup>3</sup>. تعتبر تركيا من بين أبرز المنتجين للمنتجات الزراعية في العالم والمنسوجات والسيارات والسفن وغيرها من معدات النقل ومواد البناء والالكترونيات الاستهلاكية والأجهزة المنزلية. تشهد تركيا في السنوات الأخيرة نمواً سريعاً في القطاع الخاص، إلا أن الدولة لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في الصناعة والأعمال المصرفية والنقل والاتصالات. الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عن الاقتصاد التركي ما بين 2010 و2018.

الجدول (3-6): مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد تركيا.

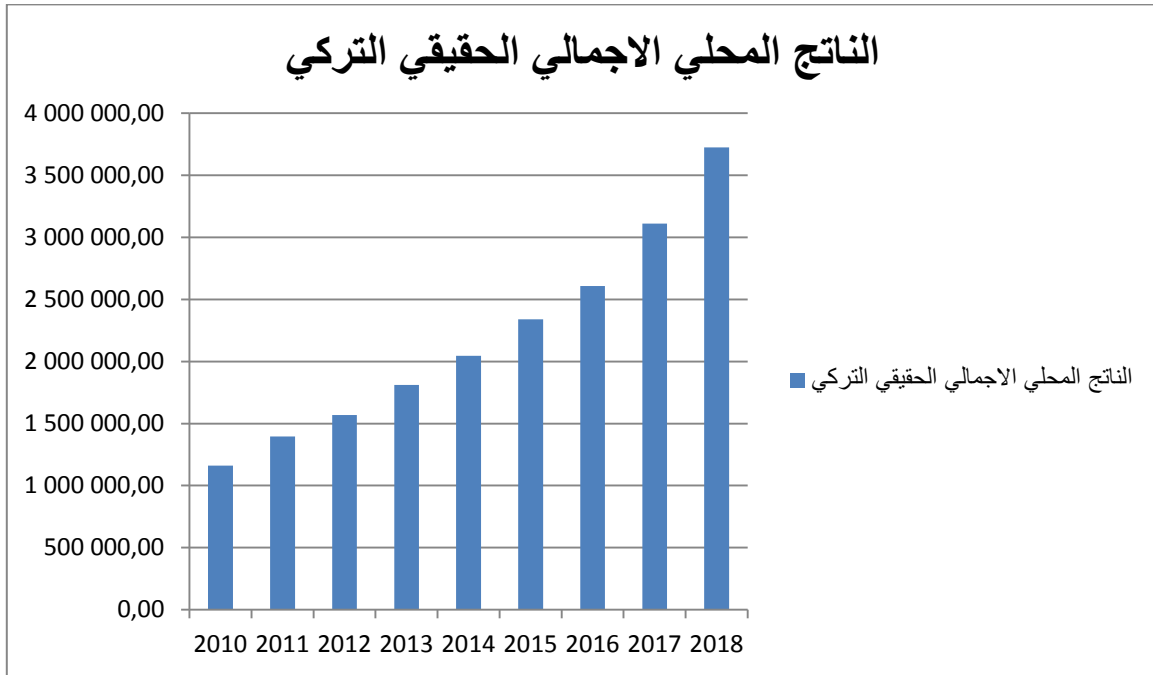
السنوات	المؤشر	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	2,8	7,5	3,2	6,1	5,2	8,5	4,8	11,1	8,5	
إجمالي تكوين رأس المال (%) من GDP	29,6	31	28,2	28,4	29	29,8	28,3	31,3	27	
معدل التضخم (%)	16,22	11,13	7,79	7,67	8,85	7,49	8,91	6,45	8,58	
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	-5,8	-8,9	-5,5	-5,9	-4,2	-3,2	-3,1	-4,8	-2,6	

المصدر: احصائيات البنك العالمي [www.banquemoniale.org](http://www.banquemoniale.org) وصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org) وموقع [www.tradingeconomics.com](http://www.tradingeconomics.com).

tradingeconomics.com

<sup>3</sup> الدول الصناعية الحديثة: هو تصنيف يستخدم للدلالة على الدول النامية التي دخلت حقبة التصنيع حديثاً متجاوزة في المؤشرات الكلية لاقتصادها أقرانها من الدول النامية الأخرى، ولكنها لم تصل بعد إلى مرتبة الدول المتقدمة صناعياً.

الشكل (3-11): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتركيا (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

عانت تركيا في 1994، 1999 و2001 أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى إغيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير حيث قدرت بحوالي 150% خلال 1994 و1995، إلى غاية 2004 حيث تم خفض نسبة التضخم إلى 9.4% وتحسن الاقتصاد تدريجياً، كما نمت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة، حيث نعمت تركيا بسنوات من النمو الملفت في عهد حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم عام 2002، فمثلاً كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ 3600 دولار سنة 2002 وبحلول عام 2013 تضاعف لثلاثة أضعاف حيث قدر بـ 11 ألف دولار لتتقدم تركيا على ماليزيا. وبعد أن تجاوز حجم الناتج السنوي 800 مليار دولار تقف تركيا الآن بارتياح في مصاف أقوى 20 اقتصاداً في العالم حيث احتلت المرتبة 19 عام 2020 من بين أقوى اقتصاديات العالم.

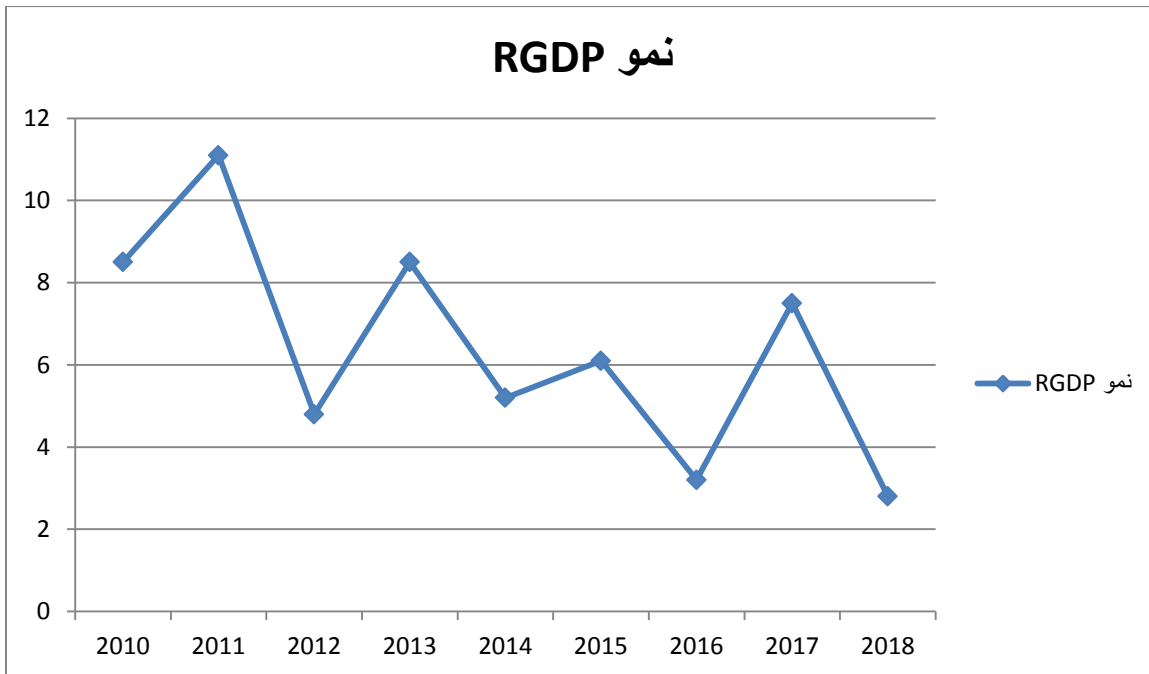
يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في تركيا فمنذ الثمانينات حققت تركيا الاكتفاء الذاتي في الغذاء. وفي سنة 2007 كانت تركيا أكبر منتج في العالم للبندق، الكرز، التين، المشمش، السفرجل و الرمان؛ وثاني أكبر منتج في العالم للطماطم، الباذنجان، الفلفل الأخضر، العدس و الفستق الحلبي، ورابع أكبر منتج في العالم للبصل والزيتون، سابع أكبر منتج في العالم للقطن و الشعير، ثامن أكبر منتج في العالم للوز، تاسع أكبر منتج في العالم للقمح، وتتميز تركيا أيضاً بإنتاج العسل ففي عام 2017 أحرزت تركيا تقدماً كبيراً في إنتاج العسل ارتقت



بفضله إلى المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين حيث تنتج 6.85% من إجمالي الإنتاج العالمي. كما يعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة، حيث تبلغ النسبة حوالي 40% من مجمل قوى العمل في البلاد، ولكنه ينتج ما نسبته حوالي 12% فقط من الناتج القومي. أما بالنسبة للقطاع الصناعي فيشغل ما نسبته 20.5% من العمالة في البلاد وينتج حوالي 29.5% من الناتج القومي، وأهم الصناعات في تركيا تتمثل في صناعة النسيج والملابس، المواد الغذائية والمشروبات، بالإضافة إلى صناعة المركبات والسيارات والسفن. ومن أهم الثروات المعدنية المتواجدة على الأراضي التركية هي الفحم الحجري، الفحم النباتي، الحديد والرصاص، النحاس والفضة، كما أن تركيا تعد من بين أكبر منتجي معدن الكروم في العالم. وبالنسبة لقطاع الخدمات فينتج حوالي 58.5% من الناتج القومي لتركيا، ويشغل حوالي 33.7% من مجمل عدد الأيدي العاملة.

نلاحظ من خلال الشكل (3-11) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تركيا يشهد نمواً قوياً ومطرداً، وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد التركي يشهد تطوراً مستمراً في أدائه ويرجع السبب في ذلك إلى السياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية القوية. وبفضل المضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نمواً في المنطقة.

الشكل (3-12): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتركيا (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

تشير بيانات الشكل (3-12) نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تركيا والذي كان متذبذباً بين الزيادة والنقصان. عرفت تركيا خلال سنتي 2010 و2011 معدلات نمو مرتفعة قدرت بـ 8.5% و11.1% على التوالي وذلك راجع إلى أن تركيا قامت خلال هذه السنوات بإنشاء صلات تجارية مع أسواق جديدة كبداية للاتحاد الأوروبي، ثم انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل ملحوظ سنة 2012 ويمكن أرجاع السبب في ذلك إلى التدايعات السلبية لأزمة ديون الأورو 2012، عرف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد ذلك ارتفاعات وانخفاضات متعاقبة إلى غاية سنة 2018 حيث انخفض بشكل ملحوظ إلى 2.8% ويرجع السبب في ذلك إلى أن تركيا مرت خلال هذه السنة بأزمة عملة وديون تميزت بانخفاض قيمة الليرة التركية وارتفاع نسبة التضخم حيث قدرت بـ 16.22%. وعلى العموم يمكن القول أن الاقتصاد التركي واصل وتيرة نموه بفضل التزام الحكومة بالانضباط المالي والسياسة الاقتصادية المتسقة.

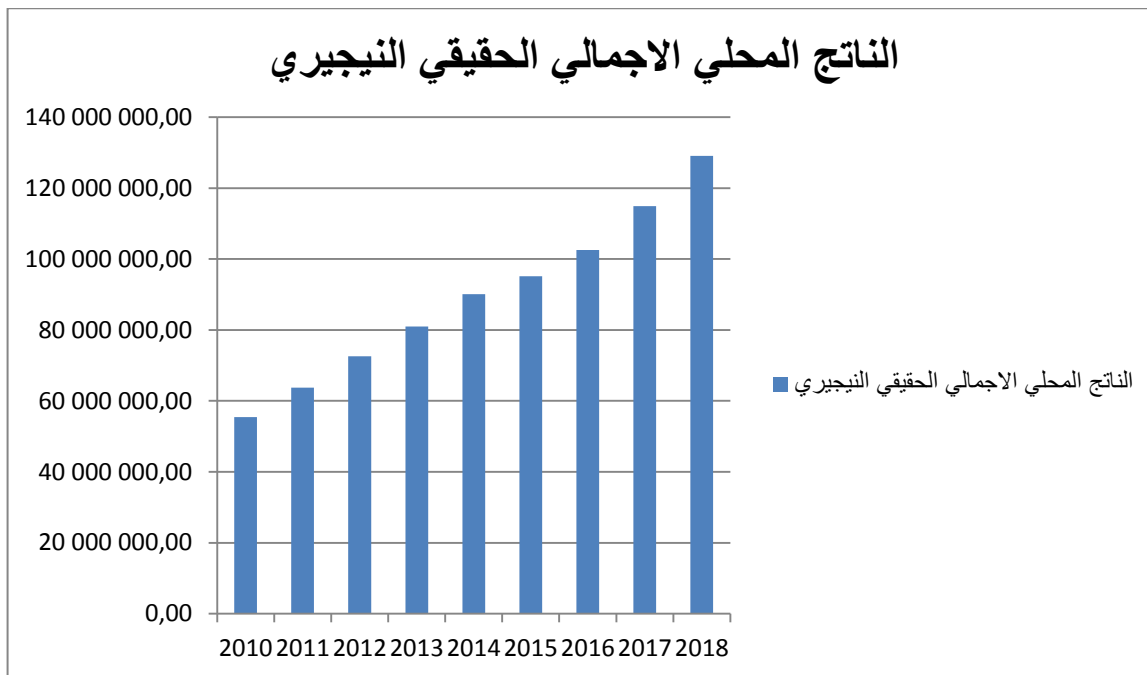
□ **نيجيريا:** الاسم الرسمي للبلاد هو جمهورية نيجيريا الاتحادية تقع إفريقيا غالباً ما يشار إلى نيجيريا باسم "عملاق إفريقيا" وذلك بسبب اقتصادها وعدد سكانها فهي البلد الأول من حيث عدد السكان في أفريقيا والسابع في العالم. بالنسبة للدين تنقسم نيجيريا تقريباً مناصفة بين المسيحيين الذين يعيش معظمهم في الأجزاء الجنوبية والوسطى من البلاد والمسلمين ويتركز معظمهم في المناطق الشمالية والجنوبية الغربية. تعد نيجيريا من أهم الدول الأفريقية المنتجة والمصدرة للنفط حيث يمثل أكثر من 90% من القيمة الكلية لصادرات نيجيريا وبالإضافة إلى النفط تصدر نيجيريا الكاكاو، المطاط و القصدير، وتتمثل الواردات الرئيسية في الإسمنت، المنتجات الكيماوية، المنتجات الغذائية، الآلات، السلع المصنعة والمنسوجات، أما أهم الدول التي تتعامل تجارياً مع نيجيريا فهي بريطانيا، فرنسا، هولندا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية. في عام 2014 أصبح الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد النيجيري الأكبر في أفريقيا حيث بلغت قيمته أكثر من 500 مليار دولار أمريكي وبذلك تفوقت على جنوب أفريقيا. الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عن الاقتصاد النيجيري ما بين 2010 و2018.

الجدول (3-7): مؤشرات اقتصادية رئيسية عن اقتصاد نيجيريا.

السنوات	المؤشر	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)		1,9	0,8	1,6	2,7	6,3	6,7	4,2	5,3	8
إجمالي تكوين رأس المال (%) من GDP		19,8	15,5	15,4	15,5	15,8	14,9	15	16,4	17,6
معدل التضخم (%)		12,15	16,55	15,63	9,02	8,06	8,52	12,24	10,85	13,76
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		0,9	2,8	0,7	-3,2	0,2	3,7	4,1	3	3,6

المصدر: إحصائيات البنك العالمي [www.banquemoniale.org](http://www.banquemoniale.org) وصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org) وموقع [www.tradingeconomics.com](http://www.tradingeconomics.com)

الشكل (3-13): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنيجيريا (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

يعتبر اقتصاد نيجيريا أقوى اقتصاد في أفريقيا وأكثرها نموا حيث احتلت نيجيريا المرتبة الأولى أفريقيا في الدول الأكثر نموا سنة 2019 متقدمة بذلك على جنوب أفريقيا، ويرجع الفضل في ذلك إلى الاستثمارات الرأسمالية القوية

والإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي غير النفطي، كما شهدت جميع القطاعات تحسناً حيث عززت مواسم الحصاد الوفير الإنتاج الزراعي الذي يعد المسؤول عن 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وما يقرب من ثلث العمالة، في حين ارتفع الناتج الصناعي والخدمات بفعل مكاسب قطاعي الصناعة التحويلية والاتصالات على التوالي.

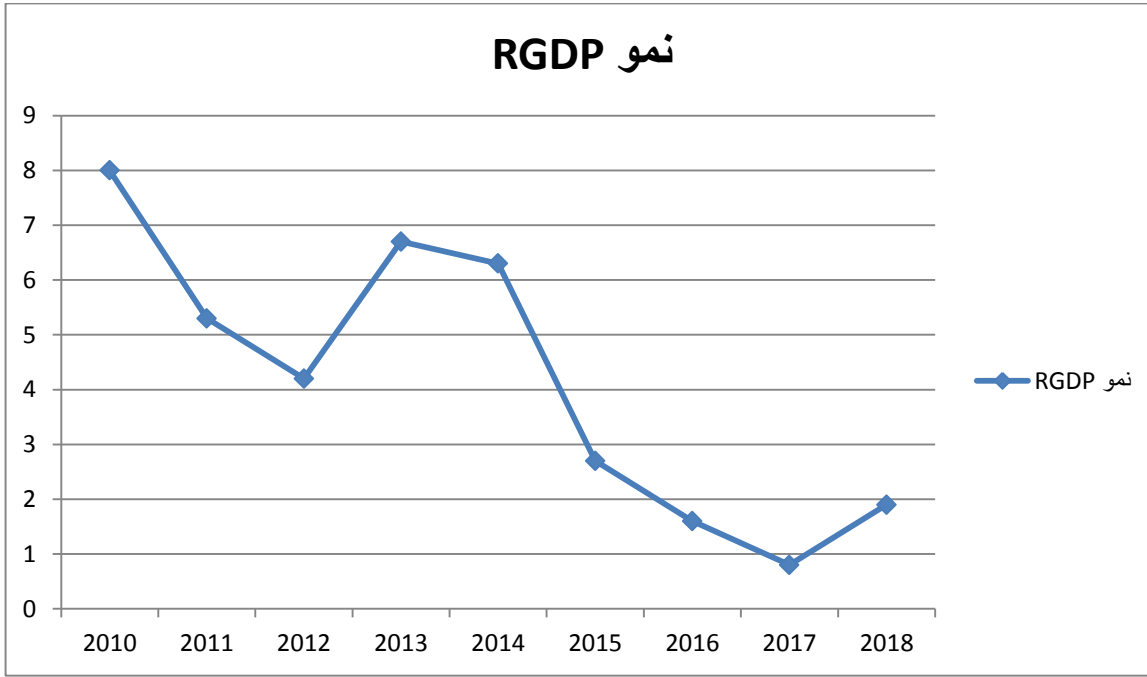
يمثل النفط المورد الطبيعي الرئيسي في نيجيريا والمصدر الرئيسي للاقتصاد، حيث انه يشكل 90٪ من إجمالي صادرات نيجيريا، ويولد 80٪ من إجمالي الدخل، وتحتل نيجيريا المرتبة الأولى في أفريقيا من حيث الإنتاج اليومي للنفط على الرغم من انها لا تمتلك اكبر احتياطي في القارة، حيث يبلغ إنتاج نيجيريا من النفط 1.9 مليون برميل في اليوم الواحد، ويوجد في نيجيريا حوالي 37 مليار برميل من احتياطي النفط.

تعتبر الزراعة أساس الاقتصاد النيجيري فعلى الرغم من وجود النفط في البلاد فإنها تمثل المصدر الرئيسي لكسب الرزق لمعظم النيجيريين حيث توفر فرص عمل لحوالي 35٪ من السكان عام 2020. تحتل نيجيريا المرتبة السادسة على مستوى العالم والأولى في إفريقيا في إنتاج المزارع، ويمثل القطاع حوالي 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ثلث العمالة، كما تمتلك نيجيريا 19 مليون رأس ماشية وهي الأكبر في أفريقيا، وعلى الرغم من أن نيجيريا لم تُعد مُصدراً رئيسياً نظراً لازدهار الاستهلاك المحلي، إلا أنها لا تزال مُنتجاً رئيسياً للعديد من المنتجات الزراعية، بما في ذلك الكاكاو والفول السوداني والمطاط وزيت النخيل. وبالنسبة للقطاع الصناعي تمتلك نيجيريا قطاعاً مهماً لصناعة الإسمنت والمواد الكيماوية والملابس (حيث يكفي انتاجها الاستهلاك المحلي في صناعة الألبسة والأقمشة)، والأسمدة والمنتجات الغذائية والأخشاب حيث تحتل نيجيريا المرتبة الثامنة عالمياً في إنتاج الخشب لما تمتلكه من غابات واسعة، كما لدى نيجيريا مصانع الفولاذ ومصانع لتجهيز المطاط ومصانع لتجميع السيارات (حيث تقوم نيجيريا بانتاج وصناعة السيارات للاستخدام المحلي، وحصلت البلاد على ترخيص تجميع سيارات من شركات عالمية). كما شهد القطاع المصرفي في نيجيريا نمواً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية مع دخول البنوك الجديدة إلى السوق المالية، منذ أن عانى من ضائقة شديدة في منتصف التسعينيات.

نلاحظ من خلال الشكل (3-13) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نيجيريا عرف تطوراً وارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد النيجيري يشهد تطوراً مستمراً في أدائه ويرجع السبب في ذلك إلى العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي مثل "إستراتيجية تنمية التمكين الاقتصادي الوطني (NEEDS)" ما بين 2003 و2007 والتي هدفت إلى رفع مستوى المعيشة في البلاد و رفع القيود و التحرير و الخصخصة والشفافية والمساءلة. كما بدأت الحكومة عام 2008 في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الموجهة نحو السوق والتي حثَّ عليها صندوق النقد الدولي مثل

تحديث النظام المصرفي وكَبُح التضخم عن طريق عرقلة المطالب المفرطة للأجور وحل النزاعات الإقليمية وتوزيع عائدات صناعة النفط. كما يرجع السبب في تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النيجيري إلى انتعاش أسعار النفط خلال السنوات الأولى لفترة الدراسة.

الشكل (3-14): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنيجيريا (2010-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org).

تشير بيانات الشكل (3-14) نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نيجيريا ونلاحظ من خلال الشكل أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عرفت ارتفاعاً سنة 2010 حيث قدرت بـ 8% ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى الانتعاش في الأسعار الدولية للنفط الخام، ثم عرف النمو انخفاضاً سنتي 2011 و2012 ليعيد الارتفاع سنة 2013 حيث قدر بـ 6.7% وقد ذكر البنك الدولي في عام 2013 أنه منذ عام 1999 تمتعت البورصة النيجيرية بأداء قوي، وأن القطاع الخاص في نيجيريا يستخدم الأسهم وسيلة لتعزيز نمو الشركات بشكل أكبر. وقد عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نيجيريا انخفاضات متتالية وملحوظة من سنة 2014 إلى غاية 2017 ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط على مستوى العالم، ليعيد الارتفاع بشكل طفيف عام 2018.

## 2- تطور القطاع المصرفي الإسلامي للدول محل الدراسة:

## □ إندونيسيا:

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في إندونيسيا عام 1992 مع إنشاء أول بنك إسلامي في جاكرتا وهو بنك معاملات إندونيسيا، وبقي البنك الإسلامي الوحيد حتى الأزمة المالية 1997 التي تعتبر إندونيسيا من أكثر المتضررين منها حيث تسببت في تدمير واسع النطاق للنظام المالي الإندونيسي. في عام 1999 ونتيجة لتأثير الأزمة المالية 1997 وكجزء من برنامج إعادة هيكلة البنوك لحكومة إندونيسيا تم دمج أربعة بنوك مملوكة للدولة (P.T Bank Dagang و P.T Bank Bumi Daya, P.T Bank Exim, P.T Bank Bapindo) في بنك واحد وهو P.T Bank Mandiri. وفي وقت لاحق تم شراء P.T Bank Susila Bakti (BSB) الذي تضرر من الأزمة المالية وذلك تحت شرط أن BSB سوف تعمل كمؤسسة مصرفية إسلامية تحت اسم P.T Bank Syariah Mandiri (BSM).

بعد أن أقر مجلس النواب الإندونيسي قانون المصارف الإسلامية رقم 21 عام 2008 المتعلق بالأسس القانونية للمصارف الإسلامية العديد من البنوك التقليدية حولت نوافذها الإسلامية لبنك إسلامي كامل وتحويل البنوك الريفية<sup>4</sup> لبنوك ريفية إسلامية تستند في عملها لمبادئ الشريعة الإسلامية. (Abduh & Azmi, 2012, p. 38)

في عام 2010 أصبح هناك 10 بنوك إسلامية منها (Bank Syariah Mandiri, Bank Muamalat) مع 1113 فرع و23 نافذة إسلامية في بنوك تقليدية مع 251 فرع، كما ارتفع إجمالي عدد البنوك الريفية الإسلامية بشكل كبير من 105 عام 2006 إلى 146 في جويلية 2010 (Abduh و Azmi, 2012، صفحة 38). وفي عام 2012 أصبح هناك 1640 فرع للبنوك الإسلامية تنتشر في أنحاء البلاد، هذا التطور السريع هو نتيجة لاستراتيجيات الحكومة من خلال مخطط التنمية للمصارف الإسلامية في إندونيسيا الصادر عن البنك المركزي للخدمات المصرفية الإسلامية عام 2002، المخطط يذكر مراحل تطور العمل المصرفي الإسلامي في إندونيسيا ومعلمات نجاحه مثل: (Farahani & Hossein, 2012, p. 8)

- وضع قاعدة قوية للتنمية المستدامة.
- تعزيز الهيكل الصناعي.
- الامتثال للمعايير الدولية للمنتجات والخدمات المالية.

<sup>4</sup> البنوك الريفية: هي بنوك متناهية الصغر لخدمة الأغراض التنموية في المناطق الريفية وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي.

في 01 سبتمبر 2016 تم تحويل النافذة الإسلامية (Bank Aceh's Islamic window) إلى بنك إسلامي كامل، وفي عام 2017 أجرت مجلة The Banker مسح سنوي بخصوص التمويل الإسلامي حول العالم حيث توصلت إلى أن أحد البنوك الإسلامية بإندونيسيا (PT Bank Aceh Syariah) تصدر قائمة المصارف الإسلامية الأسرع نمواً في العالم عام 2017 بزيادة في الأصول بلغت 624.81% وذلك نتيجة لتحويله إلى مصرف إسلامي كامل، بالإضافة إلى أن نافذتين إسلاميتين بإندونيسيا كانتا ضمن أسرع عشر نوافذ إسلامية نمواً بين البنوك عام 2017 وهما PT Bank التي احتلت المركز الثاني بمعدل نمو 36.6% و PT Bank Jawa Barat (BJB) dam Bantem التي احتلت المركز الثامن بمعدل نمو 16.75%.

خلال الربع الثاني من عام 2018 بلغ عدد المصارف الإسلامية في إندونيسيا 13 مصرف إسلامي بإجمالي تمويل قدره 189.676,9 بليون روبية إندونيسية، كما بلغ عدد النوافذ الإسلامية خلال نفس الفترة 21 نافذة إسلامية بإجمالي تمويل قدره 105.344,1 بليون روبية إندونيسية.

#### □ ماليزيا:

ترجع البدايات الأولى لتجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا إلى سنة 1963 وذلك بتكوين مؤسسة صندوق الحج " تابونغ حاجي " التي شهدت تطورات تشريعية ومؤسسية كبيرة، حيث نجح الصندوق في جمع مدخرات الحجاج الماليزيين وتوظيفها في خدمة الاقتصاد الماليزي وتوفير خدمات الحجيج بعيداً عن شبهات الربا. في سنة 1983 تم صدور قانون المصارف الإسلامية والذي أعطى الصلاحية لبنك نيجارا الإشراف على المصارف الإسلامية وتنظيمها، كما تم إنشاء أول مصرف إسلامي مستقل في 01 جويلية 1983 تحت اسم " بنك اسلام ماليزيا ". بعد عقد من الزمن، في مارس 1993 أقامت ماليزيا مخطط للخدمات المصرفية المجانية (بدون فوائد) وفي إطار هذه الخطة شاركت 17 مؤسسة مالية تقليدية وقدمت تقنيات التمويل الإسلامي من خلال فتح مكاتب عرفت باسم " النوافذ الإسلامية " (BNM, BNM Annual Report, 2003)

بعد تجربة ماليزيا في التعامل مع أزمة عام 1997 وأنها تميزت بالذاتية ورفض أجندة صندوق النقد الدولي أو الاقتراض بالربا تم تأسيس ثاني مصرف إسلامي تحت اسم " بنك معاملات ماليزيا " عام 1999 وبعد هذه الفترة تم السماح بإعطاء رخص للمصارف الإسلامية الأجنبية للعمل في ماليزيا فبدأ " بنك التمويل الكويتي " و " بنك الراجحي السعودي " وغيرها من المصارف في فتح فروع والعمل في ماليزيا. تم تعزيز التألق الدولي لهذا البلد عام 2002 عندما اتفقت البنوك المركزية والسلطات النقدية الوطنية لبعض الدول الإسلامية تأسيس مقر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في ماليزيا (Hachicha & Ben Amar, 2016, p. 353). تماشياً مع إجراءات تشجيع المشاركة

الأجنبية ونقل المعرفة والخبرة تم السماح بمشاركة الأسهم الأجنبية بنسبة تصل إلى 49% في الشركات المصرفية الإسلامية وشركات التكافل الجديدة في ماليزيا كما تم تحويل "النوافذ الإسلامية" في البنوك التقليدية إلى "فروع إسلامية". أظهرت الصناعة المصرفية الإسلامية ككل نتائج جيدة بالثناء في عام 2005 من حيث الأداء المالي حيث بلغ إجمالي التمويل المستحق في نهاية العام 67.4 مليار رينغت ماليزي مقارنة بسنة 2004 قدرت بـ 57.8 مليار رينغت ماليزي أي بإجمالي نمو 16.5% (BNM Annual Report, BNM, 2005). أدى تطور النظام المالي الإسلامي وتزايد الاهتمام من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي لإطلاق برنامج سنة 2006 لجعل ماليزيا مركز إسلامي مالي دولي (MIFC) ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية (زغلامي و شريط، 2018، صفحة 122).

بلغت الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا عام 2007، 65.6 مليار دولار بمتوسط معدل نمو ما بين 18% - 20% سنويا، يستمر التمويل الإسلامي الماليزي في النمو بسرعة مدعوما بيئة مواتية تشتهر بالابتكار المستمر للمنتجات، ومجموعة متنوعة من المؤسسات المالية من جميع أنحاء العالم، ومجموعة واسعة من أدوات الاستثمار الإسلامي المبتكرة، وبنية تحتية مالية شاملة، واعتماد تنظيم عالمي وأفضل الممارسات القانونية، كما ركزت ماليزيا بشدة على تنمية رأس المال البشري إلى جانب تنمية الصناعة المالية الإسلامية لضمان توافر المواهب المالية الإسلامية، لقد حولت كل هذه المقترحات القيمة ماليزيا إلى واحدة من أكثر الأسواق المصرفية الإسلامية تطورا في العالم. (BNM, BNM Annual Report, 2007)

عرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا. (زغلامي و شريط، 2018، صفحة 122)

خلال الربع الثاني من عام 2018 بلغ عدد المصارف الإسلامية في ماليزيا 16 مصرف إسلامي بإجمالي تمويل قدره 503.754,8 مليون رينغت ماليزي، كما بلغ عدد النوافذ الإسلامية خلال نفس الفترة 10 نوافذ إسلامية بإجمالي تمويل قدره 7905,6 مليون رينغت ماليزي.

#### □ بروناي دار السلام:

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في بروناي دار السلام في بداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك مع افتتاح أول مصرف إسلامي في 23 سبتمبر 1991 (Tabung Amanah Islam Brunei (TAIB)، في



بادئ الأمر اعتبر كصندوق ائتماني حيث كانت وظيفته الرئيسية توظيف مدخرات الراغبين في أداء الحج والعمرة ومساعدتهم في أدائهما، ويركز TAIB بشكل رئيسي على الشريحة المحرومة من السكان. وفي 13 يناير 1993، بعد عامين من إنشاء صندوق TAIB الائتماني، تم تأسيس البنك الإسلامي الثاني في بروناي The Islamic Bank of Brunei (IBB) "البنك الإسلامي في بروناي" (Bashir, 2013, p. 39)، حيث كانت وظيفته الرئيسية تقديم تسهيلات مصرفية إسلامية في مجال التجارة والتمويل التجاري، وتتألف القاعدة الأساسية لعملاء IBB من شريحة الأغنياء والطبقة الوسطى من السكان.

ارتفعت قاعدة ودائع العملاء في مصرف TAIB بسرعة مرتين ونصف من 118 مليون دولار بروني إلى حوالي 295 مليون دولار بروني بين عامي 1992 و1996، أما بالنسبة لمصرف IBB فقد ارتفعت قاعدة ودائع عملائه بشكل هائل من حوالي 386 مليون دولار بروني إلى حوالي 782 مليون دولار بروني بين عامي 1993 و1997. تعتبر المرحلة الأولى لتجربة الصيرفة الإسلامية ناجحة في بروناي حيث استحوذت ودائع المصارف الإسلامية على حوالي 11.5 في المائة من حصة السوق بين عامي 1992 و1995. (Ebrahim & Tan Kai, 2001, p. 328)

في مارس 1995 تم تأسيس بنك التنمية في بروناي (DBB) كبنك تقليدي، وفي 4 أبريل 2000 أمرت حكومة بروناي هذا البنك بالعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وفي 1 جويلية 2000 تمت عملية تحويل بنك التنمية في بروناي من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي كامل بنجاح تحت اسم البنك الإسلامي للتنمية في بروناي (IDBB)، حيث تطلبت هذه العملية تغييرات عديدة في معالجة المعاملات وأنظمة المحاسبة بالإضافة إلى تدريب وتأهيل جميع الموظفين على مبادئ الصيرفة الإسلامية، وفي 15 جويلية 2000 تم تحويل DBB إلى IDBB باعتباره البنك الإسلامي الثالث في بروناي دار السلام. (Bashir, 2013، صفحة 39)

في 7 جويلية 2005 أعلنت وزارة المالية أنها وافقت على الاقتراح الخاص باندماج البنك الإسلامي في بروناي (IBB) والبنك الإسلامي للتنمية في بروناي (IDBB)، في 10 سبتمبر 2005 تم تأسيس بنك اسلام بروناي دار السلام (BIBD) باندماج البنكين IBB و IDBB، وفي 3 جويلية 2006 أصبح BIBD بنكا اسلاميا كاملا يعمل بكامل طاقاته (Bashir, 2013، الصفحات 39-40). منذ ذلك التاريخ إلى غاية الربع الثاني من سنة 2018 بنك (Tabung Amanah Islam Brunei (TAIB) وبنك اسلام بروناي دار السلام (BIBD) هي البنوك الوحيدة التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في بروناي، بإجمالي تمويل قدره 3176.9 مليون دولار بروني.

## □ المملكة العربية السعودية:

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال النصف الثاني من الخمسينات مع تأسيس بنك الراجحي عام 1950 وهو أكبر وأقدم بنك من حيث الأصول في المملكة العربية السعودية. يبلغ عدد البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية 12 مصرفاً تجارياً أربعة (4) منها عبارة عن بنوك إسلامية كاملة وهي بنك الراجحي، بنك الجزيرة الذي تأسس عام 1975، بنك البلاد تأسس عام 2004 وبنك الإنماء عام 2007، أما بالنسبة للبنوك الأخرى فهي عبارة عن بنوك تقليدية لكن كلها تقدم خدمات مصرفية إسلامية وفي مقدمتها بنك الأهلي والبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الفرنسي وبنك الرياض، وبحسب الإحصائيات فإن 53 في المائة من أعمال القطاع المصرفي السعودي تنطبق عليها المعايير الشرعية الإسلامية، حيث أن معظم العمليات المصرفية الخاصة بالأفراد تدار وفقاً للشرعية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، في حين أن العمليات الخاصة بالشركات تدار وفقاً للمصرفية التقليدية.

أظهرت الخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية تقدماً هائلاً في العقد الماضي في السوق العالمية فوفقاً للتقرير الصادر عن "مجموعة أوكسفورد للأعمال" فإن المملكة العربية السعودية تعتبر الدولة المصدرة لأكبر عدد من الصكوك "السندات الإسلامية" خلال عامي 2012 و2013، بالإضافة إلى أن إحصائيات عام 2014 أقرت أن المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية تمتلك 35% من الأصول المصرفية الإسلامية من بين دول مجلس التعاون الخليجي تليها الإمارات وقطر بنسبة 33% و13% على التوالي.

وفقاً لإحصائيات مؤسسة النقد العربي السعودي بلغ إجمالي عدد فروع البنوك عام 2015 في السعودية 1976 فرع، من بين كل هذه البنوك يمتلك الراجحي أعلى عدد من فروع البنوك 525 فرع مقارنة بسنة 2006 كان يملك 390 فرع، كما ارتفع عدد فروع بنك البلاد من 40 فرع سنة 2006 إلى 120 فرع سنة 2015، أما بنك الجزيرة فبلغ عدد فروع 23 فرع سنة 2006 وارتفع إلى 76 فرع سنة 2015، أما بالنسبة لبنك الإنماء فوصل عدد فروع 69 فرع سنة 2015 مقارنة بسنة 2009 حيث بلغ 13 فرع.

خلال الربع الثاني من عام 2018 بقي عدد المصارف الإسلامية في السعودية 04 مصارف بإجمالي تمويل قدره 411.120,8 مليون ريال سعودي، كما بلغ عدد النوافذ الإسلامية خلال نفس الفترة 08 نوافذ إسلامية بإجمالي تمويل قدره 709.268,3 مليون ريال سعودي.

## □ سلطنة عمان:

تعتبر عُمان آخر دولة بين دول مجلس التعاون الخليجي الستة (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) التي طبقت التمويل الإسلامي، حيث بدأ العمل المصرفي الإسلامي بعمان سنة

2011 عندما أعلن البنك المركزي العماني (CBO) قراره بترخيص الخدمات المصرفية الإسلامية وأصدر " الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية " في 18 ديسمبر 2012 كما صدر مرسوم ملكي بتعديل قانون البنوك والتفويض القانوني للمصارف الإسلامية في ديسمبر 2012 بهدف تنويع وتوسيع شبكة الخدمات المصرفية. (Belwal & Al Maqbali, 2018, p. 01) تم تأسيس أول بنك إسلامي كامل بعمان في ديسمبر 2012 وهو "بنك نزوى"، أما ثاني مصرف إسلامي فهو "بنك العز" الذي تم تأسيسه في يناير 2013.

تم تأسيس قانون الصيرفة الإسلامية في يناير من عام 2013 وذلك استنادا إلى الإطار العام لقوانين الصيرفة التقليدية والقواعد الإرشادية لبازل 2 وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ومبادئ الحوكمة الشرعية في مختلف البلاد، ومن الجدير بالذكر أن سلطنة عمان أسست القانون الخاص بالصيرفة الإسلامية مستقلا عن قانون الصيرفة عامة مثل ماليزيا والبحرين وهو ما يعتبر نقطة داعمة للنظام المصرفي الإسلامي العماني. (صقر، السيد، والأعصر، 2019، صفحة 28)

عرف التمويل المصرفي الإسلامي بعمان تطورا ملحوظا حيث بلغ إجمالي التمويل للمصارف الإسلامية 69.296 ألف ريال عماني خلال الربع الأول من سنة 2014 في حين بلغ 1.173.717 ألف ريال عماني خلال الربع الثاني من سنة 2018، أما إجمالي التمويل للنوافذ الإسلامية فبلغ 491.066 ألف ريال عماني خلال الربع الأول من سنة 2014 في حين بلغ 2.070.344 ألف ريال عماني خلال الربع الثاني من سنة 2018.

بلغ عدد المصارف الإسلامية في عمان سنة 2018 مصرفين كاملين "بنك نزوى" و"بنك العز" أما عدد النوافذ الإسلامية فبلغ ست (6) نوافذ وهي: ميثاق التابع لـ (بنك مسقط)، المزن التابع لـ (البنك الوطني العماني)، الهلال التابع لـ (البنك الأهلي)، ميسرة التابع لـ (بنك ظفار)، اليسر التابع لـ (بنك عمان العربي)، صحار الإسلامي التابع لـ (بنك صحار).

#### □ تركيا:

التمويل بدون فائدة في تركيا يرجع إلى ستينات القرن الماضي في شكل مبادرات صغيرة، متبوعة في عام 1975 بإنشاء Devlet Sanayi ve Isci Yatirm Bankasi (DESIYAB) أي بنك الدولة للصناعة والاستثمار الوظيفي حيث تم إنشائه لتحويل مدخرات المغتربين الأتراك إلى استثمارات لكن التجربة لم تدم طويلا حيث تحولت المؤسسة عام 1978 إلى بنك يتعامل بالفوائد (بنك تقليدي)، وفي بداية الثمانينات تم إصدار سندات المشاركة في الربح والخسارة (Kar- Zarar Ortakligi Bonosu (KZOB)، تجدر الإشارة إلى أنه باعتبار

تركيا دولة علمانية فقد تم تطبيق جميع أدوات التمويل قصيرة الأجل هذه بشكل أساسي لتعزيز تنمية البنية التحتية دون أن تكون خيارات واعية لصالح مبادئ التمويل الإسلامي. (Asutay, 2013, pp. 213-214)

بدأت الأعمال المصرفية الإسلامية في تركيا عام 1985 كجزء من برنامج التحرير الذي اتبعه رئيس الوزراء "تورجوت أوزال" من خلال برنامجه ما بين (1983-1989) لكن بسبب الثقافة السياسية العلمانية في ذلك الوقت كانت البنوك الإسلامية تسمى "بيوت التمويل الخاصة" (SFHs) دون أي إشارة صريحة إلى طبيعتها الإسلامية، استمر هذا التعامل السياسي اتجاه مصطلح "إسلامية" إلى غاية عام 2005 عندما تم تحويل صناديق التمويل الخاصة (SFHs) إلى "بنوك المشاركة" (PBs) (Asutay, 2013, p. 213). بين عامي 1985 و1991 تم إنشاء ست (6) شركات تمويل بدون فوائد وهي Anadolu, Faisal Finans, Kuveyt Türk, Al Baraka, Ihtisas Finans وIhlas Finans، في عام 2001 عانت تركيا من أزمة اقتصادية مدمرة وتم إفلاس Ihlas Finans بسبب مشكلة السيولة حيث أن هذا الأخير كان له دور كبير وحصصة معتبرة في القطاع المصرفي الإسلامي في تركيا. (Yanikkaya & Uğur Pabuçcu, 2017, p. 50)

وفقاً لبيانات جمعية البنوك المشاركة التركية ارتفع إجمالي أصول البنوك الإسلامية في تركيا من 10 مليون ليرة تركية في عام 2005 إلى 120 مليون ليرة تركية في عام 2015، بالإضافة إلى ذلك تجاوز إجمالي قروض هذه البنوك 77 مليون ليرة تركية في عام 2015 في حين بلغت 7 مليون ليرة تركية في 2005، من ناحية أخرى تمتلك البنوك الإسلامية 5% فقط من إجمالي القطاع المصرفي في تركيا، أي يمكن القول أن البنوك الإسلامية تلعب دوراً صغيراً جداً في تركيا لكن شعبيتها تتزايد مع مرور السنين. (Yüksel & Canöz, 2017, p. 94)

أحد التطورات الهامة في تركيا مؤخراً كان دخول بنكين حكوميين إلى القطاع المصرفي الإسلامي حيث أسس مصرفان حكوميان Ziraat Bankası سنة 2015 و Vakıflar Bankası سنة 2016 شركات مصرفية إسلامية تابعة لهما. (Yanikkaya & Uğur Pabuçcu, 2017, p. 50)

#### □ نيجيريا:

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في نيجيريا عام 1991 مع اصدار قوانين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (BOFIA) اصلاحات تتعلق بالنظام المصرفي والتي حلت محل القوانين المصرفية لعام 1969، حيث دعا إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والذي يعتبر المبدأ الأساسي للمصارف الإسلامية.

في عام 1992، منح البنك المركزي النيجيري ترخيصاً لـ Habib Nigeria Bank Limited بتقديم خدمات مصرفية بدون فائدة "على أساس نافذة"، وفي عام 2005 وافق البنك المركزي النيجيري (CBN) على طلب Jaiz Bank لتأسيس بنك غير قائم على الفائدة (بنك إسلامي كامل)، وفي عام 2008 سعت بعض البنوك التقليدية للحصول على ترخيص البنك المركزي النيجيري CBN لفتح نوافذ مصرفية تتعامل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتاريخ 11 نوفمبر 2011 منح كل من البنك المركزي النيجيري والهيئة التنظيمية المصرفية الوطنية ترخيصاً لـ Jaiz Bank للعمل كبنك إقليمي، وفي 6 يناير 2012 بدأت المؤسسة أعمالها بمكاتب وفروع في كانو وكادونا وأبوجا. (Yunusa & Bint Nordin, 2015, p. 79)

بلغ عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية سنة 2015 في نيجيريا أربع (4) مؤسسات: (COMCEC, 2015, pp. 6-7)

- بنك إسلامي كامل وهو Jaiz Bank بدأ أعماله في يناير 2012
  - بنكين تقليديين يقدمان الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية وهما:
    - o Stanbic IBTC Bank بدأ أعماله في يناير 2012.
    - o Sterling Bank Plc بدأ أعماله في يناير 2014.
  - يوجد بنك التمويل الأصغر الإسلامي وهو Tijara Microfinance Bank بدأ أعماله في أكتوبر 2014.
- تعرف الصيرفة الإسلامية في نيجيريا تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة حيث أن إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية خلال الربع الأول من سنة 2013 بلغ 10.347.573,7 ألف نيرة نيجيرية ليرتفع إلى الضعف خلال الربع الأول من سنة 2015 حيث قدر بـ 21.048.998,9 ألف نيرة نيجيرية، كما قدر بـ 40.299.526,6 ألف نيرة نيجيرية خلال الربع الأول من سنة 2018.

## II. الإطار النظري للدراسة القياسية:

### 1- تعريف معطيات البانل (Panel Data):

يقصد بمصطلح البيانات الزمنية المقطعية أو ما يعرف بمعطيات البانل (Panel Data) هي تلك البيانات التي لها بعدين، بعد زمني وبعد مقطعي (cross-section) وتتألف من مشاهدات لعدد من الوحدات الاقتصادية كالأفراد والشركات خلال فترة زمنية، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، حيث أن البيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية

الوقت وعلى مفردات متعددة، وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تكون الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ "النموذج المتوازن" أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن" (حجيلة، 2015، صفحة 292)

و تجدر الإشارة أيضا إلى أنه إذا كان عدد السنوات أقل من عدد الدول أو الأفراد أو الشركات نسمي نموذج بانل بـ "The short panel"، أما إذا كانت عدد الدول أو الأفراد أو الشركات أقل من عدد السنوات نسمي نموذج بانل بـ "The long panel".

## 2- أهمية استخدام معطيات بانل:

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات بانل تتمتع ببعدها مضاعف بعد زمني وبعدها فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية: (بدرابي، 2015، الصفحات 201-202)

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسية أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات بانل ببعدها التناهي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.
- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.
- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية. وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.
- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات.
- تعتبر معطيات بانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.
- إن استخدام معطيات بانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity).

- في الواقع التطبيقي، فإن نماذج بانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبياً من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات بانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

### ❖ الصيغة العامة لنموذج بانل:

بشكل عام يمكن كتابة نموذج البانل بالصيغة التالية: (Bourbonnais, 2009, p. 346)

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad , t = 1, 2, \dots, T \dots \dots (1)$$

حيث أن:

$Y_{it}$ : يمثل المتغير التابع الخاص بـ  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ .

$\alpha_{0i}$ : يمثل الحد الثابت للعينة  $i$ .

$\beta_i$ : يمثل شعاع المعاملات المفسرة ل  $k$  متغير مفسر.

$X_{it}$ : يمثل شعاع  $k$  متغير مستقل، حيث يمثل القيمة الملاحظة من أجل  $k$  متغير مفسر للعينة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ .

$\varepsilon_{it}$ : تمثل حد الخطأ العشوائي للعينة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ .

### 3- اختبارات التحديد:

أول خطوة يجب القيام بها عند استخدام بيانات البانل هو التحقق من خصوصية التجانس أو عدم التجانس للنموذج المستخدم في الدراسة، فمن ناحية الاقتصاد القياسي يعني ضرورة اختبار تقارب معاملات نموذج الدراسة في البعد الفردي، أما من الناحية الاقتصادية فيعني التحقيق في إذا ما كان نموذج الدراسة هو نموذج متطابق ومشترك بالنسبة لكل المفردات (الدول مثلاً) وبالتالي النتائج المتوصل إليها تنطبق على كل المفردات محل الدراسة، أو العكس وجود خصوصية خاصة بكل مفردة.

## 3-1- اختبار (Hsiao 1986):

يتم التحقق من تجانس البيانات قيد الدراسة من خلال اختبار Hsiao المقدم سنة 1986 من خلال 3 مراحل لدراسة 3 نماذج مختلفة بغرض اختبار الأمثل بينها وذلك وفق المنهجية التالية: (عياد، 2018، الصفحات 11-12)

أ- نموذج التجانس الكلي: أول خطوة هي اختبار فرضية التجانس العام على أساس تطابق الثوابت  $\alpha_i$  وتمائل شعاع المعاملات  $\beta_i$  بحيث تكتب الفرضية على النحو التالي:

$$H_{01}: \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta$$

و ذلك من خلال استعمال احصائية فيشر  $F$   $(N-1)(K+1)$  بدرجة حرية  $(NT-1)(K+1)$  وفق الصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCRc1 - SCR1)/(N-1)(K+1)}{SCR1 / NT - N(K+1)}$$

حيث: SCR1 يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج وSCRc1 يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد الذي يكتب على النحو التالي:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i' X_{i,t} + \epsilon_{it}$$

و في حالة قبول الفرضية  $H_{01}$  للتجانس الكلي يكون النموذج الأمثل للتقدير هو نموذج التجانس الكلي أعلاه، أما في حالة رفض الفرضية فننتقل إلى المرحلة الثانية.

ب- اختبار تجانس المعلمات  $\beta_i$ : في هذه المرحلة نقوم باختبار المساواة بالنسبة لكل المفردات ل  $K$  مركبة للأشعة  $\beta_i$ ، وفق الفرضية التالية:

$$H_{02}: \beta_i = \beta$$

و تتحول احصائية فيشر  $F_2$  تتبع التوزيع مع  $K(N-1)$  وعند درجة حرية  $(NT-N)(K+1)$  وفق الصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCRc2 - SCR1)/(N-1)K}{SCR1 / NT - N(K+1)}$$

حيث أن SCRc2 هو مجموع البواقي للنموذج المقيد التالي:



$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i' X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

في حالة رفض الفرضية  $H_{02}$  يتم رفض بنية نموذج البانل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي:

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta_i X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

ج- اختبار تجانس الثوابت  $\alpha_i$ : الخطوة الثالثة تقوم على أساس اختبار مساواة الفردية في ظل فرضية المعاملات المشتركة  $\beta_i$  لكل المفردات وفق الفرضية التالية:

$$H_{03}: \alpha_i = \alpha$$

في حين احصائية فيشر  $F_3$  فهي تتبع توزيع فيشر مع  $(N-1)$  وعند درجة حرية ممثلة في  $N(T-1)-K$  وفق الصيغة التالية:

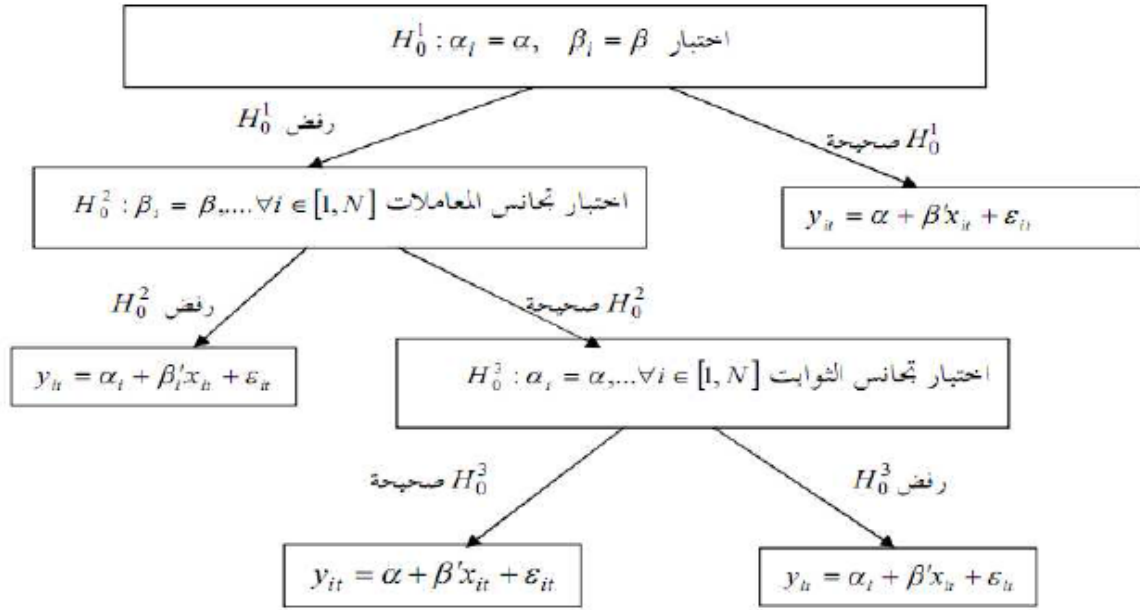
$$F_3 = \frac{(SCRe1 - SCRe1)/(N-1)}{SCRe2/N(T-1) - K}$$

ففي حالة رفض الفرضية  $H_{03}$  نحصل على نموذج البانل مع التأثيرات الفردية، ويمثل وفق الصيغة التالية:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

و يمكن تلخيص الخطوات السابقة لاختبار التجانس لـ Hsiao من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-15): خطوات ومراحل اختبار التجانس لـ Hsiao



Source: Hsiao.C,1986, «Analysis of Panel Data », Econometric Society Monographs N°11, Cambridge University Press, p50.

### 3-2- اختبار مضاعف لاغرانج:

اقترح Breusch – Pagan سنة 1980 اختبارا يسمح للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة أو العشوائية، وفقا للفرضيات التالية: (لعيسوف و باركة، 2020، صفحة 58)

- H<sub>0</sub>: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.
- H<sub>1</sub>: نموذج الآثار الثابتة / أو العشوائية هو الملائم.

### 3-3- اختبار (Haussman 1978):

اقترح Haussman سنة 1978 اختبارا يسمح للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وفقا للفرضيات التالية:

- H<sub>0</sub>: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.
- H<sub>1</sub>: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

و يستخدم الاختبار احصائية (H) التي لها توزيع (X<sup>2</sup>) وبدرجة حرية مقدارها k وفقا للصيغة التالية: (رتبعة، 2014، صفحة 158)

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [VAR(\hat{\beta}_{FEM}) - VAR(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) \rightarrow \chi_k^2$$

حيث أن  $var(\hat{\beta}_{FEM})$  يمثل مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعاملات نموذج التأثيرات الثابتة و  $var(\hat{\beta}_{REM})$  عبارة عن مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعاملات نموذج التأثيرات العشوائية.

يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت قيمة الاحصائية أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية، حيث إذا كانت قيمة الاحصائية كبيرة فهذا يعني أن الفرق بين المقدرتين معنوي، وعليه يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن الآثار العشوائية متسقة وبالتالي القبول بنموذج الآثار الثابتة، أما إذا كانت القيمة صغيرة وغير معنوية فيكون نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة. (رتبعة، 2014، صفحة 159)

#### 4- اختبارات جذر الوحدة وعلاقات التكامل المتزامن لبيانات البانل:

##### 4-1- اختبارات جذر الوحدة:

يمكن التمييز بين جيلين لاختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:

- الجيل الأول: يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود استقلالية بين المقاطع.
- الجيل الثاني: يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود ارتباط بين المقاطع.

الجدول التالي يوضح أهم اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:

الجدول (3-8): اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل

اختبارات الجيل الأول (الاستقلالية بين المفردات)	
اختبار Levin and Lin (1992-1993)	نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) تحت الفرضية التعاقبية $H_1$
اختبار Levin, Lin and Chu (2002)	
اختبار Hanisand Tzavalis	
اختبار Im, Pesaran and Shin (1997, 2002, 2003)	نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive)
اختبار Wu and Maddala (1999)	
اختبار Choi (1999-2001)	
اختبار Hadri (2000)	
اختبار Henin, Jolivaldtand Nguyen (2001)	اختبار تسلسلي أو تعاقبي
اختبارات الجيل الثاني (الارتباط بين المفردات)	
اختبار Bai and Ng (2001)	اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية
اختبار Moon and Perron (2004)	
اختبار Phillips and Sul (2003)	
اختبار Pesaran (2003)	
اختبار Choi (2002)	
اختبار O'connell (1998)	مقاربات وطرق أخرى
اختبار Chang (2002, 2004)	

**Source :** Christophe Hurlin et Valérie Mignon (2005), «Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel », Université d'Orléans, Janvier, page 04.

و في ما يلي شرح مختصر لبعض أهم اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل:

#### أ - اختبار (Levin, Lin and Chu (LLC) (2002):

يعتبر هذا الاختبار من بين الاختبارات الأكثر استخداما لاختبار الاستقرار لبيانات العينات المقطعية، حيث يعتمد على صيغة اختبارات (Dickey and Fuller (1979)، ويعود الفضل في ظهوره إلى أعمال Levin and Lin (1992).

و يستند LLC على اختبار ADF من خلال افتراض التجانس في ديناميكيات معامل الانحدار الذاتي لجميع السلاسل الزمنية عبر وحدات المقطع العرضي (شقاليل، عياد، و راتول، 2020، صفحة 117).

يستند اختبار LLC على المعادلة التالية: (AYAD & BELMOKADDEM, 2017, p. 237)

$$Y_{it} = \alpha_i y_{i,t-1} + \beta_{it} y + \mu_{it} \dots ; i = 1, \dots, N ; t = 1, \dots, T$$

حيث أن:

$\beta_{it}$ : تمثل مركبة الاتجاه العام.

$\mu_{it}$ : تمثل معامل الاستقرار.

يفترض الاختبار أن القيم المتبقية موزعة بشكل مستقل ومتماثل بمتوسط 0 وتباين  $\sigma_u^2$  و  $\alpha_i = \alpha$  لكل قيمة  $i$

و يعتمد هذا الاختبار على فرضيتين:

-  $H_0$ : بيانات البائل تحتوي على جذر الوحدة.

-  $H_1$ : بيانات البائل لا تحتوي على جذر الوحدة.

ب- اختبار (IPS) Im, Pesaran and Shin (2003):

يعد اختبار IPS امتداداً لاختبار LLC الذي يخفف من الافتراضات المتجانسة من خلال السماح بعدم التجانس في معاملات الانحدار الذاتي لجميع مفردات البائل ، ويبدأ الاختبار بتحديد انحدار ADF منفصل لكل مقطع عرضي: (AYAD & BELMOKADDEM, 2017, pp. 237-238)

$$\Delta y_{it} = a_i + \alpha_i y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{p_i} \beta_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \varepsilon_{it}; I = 1, \dots, N; t = 1, \dots, T,$$

حيث أن:  $Y_{it}$  يمثل موقف كل متغير قيد النظر في النموذج،  $a_i$  يمثل التأثير الفردي الثابت،  $\varepsilon_{it}$  هو المتغير العشوائي ( $i$  و  $t$ ) وهو مستقل وموزع بشكل طبيعي.

الفرضية العدمية هي:  $H_0: \alpha_i = 0$ ، على كل  $i$ .

الفرضية البديلة هي:  $H_1: \alpha_i = 0$  لـ  $i = 1, 2, \dots, N$

و  $\alpha_i < 0$ ، من أجل  $I = N+1, N+2, \dots, N$

ج- اختبار **Maddal and Wu**:

يستخدم هذا الاختبار نتائج فيشر (1932) لإجراء الاختبارات التي تجمع بين القيمة  $p$  من اختبارات جذر الوحدة الفردية ، وتعرف  $\Omega_i$  على أنها قيمة  $p$  من أي اختبارات جذر وحدة فردية للمقطع العرضي  $i$  ، للحصول على المعادلة التالية: (AYAD & BELMOKADDEM, 2017, p. 238)

$$Z = \frac{1}{\sqrt{N}} \sum_{i=1}^N \Phi^{-1}(\Omega_i) ; N(0,1).$$

حيث أن:  $\Phi^{-1}$  هي معكوس دالة التوزيع التراكمي العادية ( the inverse of the standard normal cumulative distribution function).

د- اختبار **Breitung**:

ظهر اختبار Breitung عام 2000 وهو يشبه اختبار LLC في المرحلة الأولى من الاختبار، إلا أنه لا يحتوي على حد ثابت، وبالتالي يستخدم هذا الاختبار التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن للفترة السابقة من أجل الحصول على البواقي. (حمدان، 2020، صفحة 20)

## 4-2- اختبارات التكامل المتزامن:

يعرف التكامل المتزامن بربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة، تم تقديم طريقة التكامل المتزامن من طرف كل من Engele\_Granger عام 1983 و Grange عام 1987 لاعتمادها في دراسات الاقتصاد القياسي وبالضبط في تحليل السلاسل الزمنية. (بلعابد، 2017، صفحة 88)

هناك العديد من الاختبارات الحديثة المطورة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل من بينها Pedroni (1995, 1997, 1999, 2004) و Kao test (1999) وفيما يلي شرح مختصر للاختبارات السابقة الذكر:

أ- اختبار **Pedroni**: (العبدلي، 2010، الصفحات 24-25)

يعد اختبارا موسعا لاختبار Engele\_Granger للتكامل المشترك، ويقدم Pedroni عددا من الاختبارات للتكامل المشترك لبيانات البانل تسمح بتباين القواطع ومعلمات الاتجاه عبر الدول وفق الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \delta_i t + \beta_{1i} x_{1i,t} + \beta_{2i} x_{2i,t} + \dots + \beta_{Mi} x_{Mi,t} + e_{i,t}$$

حيث يفترض أن تكون (Y) و (X) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) والمعلمات  $(\alpha_i)$  و  $(\delta_i)$  تمثل الآثار الفردية وآثار الاتجاه على التوالي. ويتم الحصول على بواقي الانحدار من المعادلة السابقة ثم فحص رتبة تكاملها لكل دولة كما يلي:

$$e_{it} = \rho_i e_{it-1} + \sum_{j=1}^{\rho_i} \psi_{ij} \Delta e_{it-j} + v_{it}$$

و يقترح Pedroni عدة احصاءات لفحص فرضية العدم - عدم وجود تكامل مشترك  $(\rho_i = 1)$  - مقابل فرضيتين بديلتين هما:

- فرضية التجانس  $((\rho_i = \rho) < 1 \text{ for all } i)$  لكل الدول، والتي يصفها Pedroni باختبار البعد الداخلي أو احصائية البانل، وتشمل اربع احصاءات.
- فرضية عدم التجانس  $(\rho_i < 1 \text{ for all } i)$  لكل دولة، والتي يصفها باختبار البعد البيئي أو احصائية المجموعة، وتشمل ثلاث احصاءات.

ب- اختبار Kao:

نفس النهج الأساسي في اختبار Pedroni يتبعه اختبار Kao ولكن مع تحديد مقاطع عرضية محددة ومعاملات متجانسة على المرحلة الأولى للانحدار، حيث استخدم (Kao 1999) نموذجاً ثنائي المتغير على النحو التالي: (AYAD & BELMOKADDEM, 2017, p. 239)

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i x_{i,t} + e_{i,t}$$

$$y_{i,t} = y_{i,t-1} + \mu_{i,t}$$

$$x_{i,t} = x_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

$$\text{for: } t = 1, \dots, T ; i = 1, \dots, N.$$

5- النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

5-1 نموذج الانحدار المجمع (Pooled Regression Model): (الشوربجي، 2011، الصفحات 15-16)

يمكن بيان نموذج الانحدار المجمع على النحو التالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + X'_{ki} \beta + \varepsilon_{it};$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

$$k = 1, 2, \dots, K$$

$$TN = T \times N$$

حيث أن:  $i$  تمثل الدولة،  $t$  تمثل الفترة الزمنية،  $k$  المتغير المستقل محل الدراسة،  $N$  عدد الدول المكونة للعينة محل الدراسة،  $T$  عدد الفترات الزمنية للدراسة التقدير،  $TN$  عدد المشاهدات المستخدمة في التقدير،  $K$  عدد المتغيرات المستقلة،  $Y$  متجه عمودي للمتغيرات التابعة ( $TN \times 1$ )،  $X$  مصفوفة المتغيرات المستقلة ( $TN \times k$ )،  $\alpha$  معامل الحد الثابت،  $\beta$  متجه عمودي لمعاملات الميل Slope،  $\varepsilon$  متجه عمودي لحدود الخطأ العشوائي الذي يفترض عدم ارتباط قيمها ( $k \times 1$ ).

و يفترض في هذا النموذج تجانس تباينات حدود الخطأ العشوائي بين الدول محل الدراسة ( $\sigma_i^2 = \sigma_\varepsilon^2$ )، مع وجود تباين قدره صفر بين هذه الدول  $Cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{js}) = 0$  حيث أن  $i \neq j$ .

و يفترض النموذج أيضا ثبات معاملات الحد الثابت ( $\alpha_i$ 's) ومعاملات الميل ( $\beta$ 's) لكل الدول وعبر الزمن.

و يفترض في هذا النموذج كذلك أنه يفي بكل الافتراضات المعيارية لنموذج الانحدار الخطي متعدد المتغيرات، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يتم تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

### 5-2- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model): (حمدان، 2020، صفحة 22)

يأخذ نموذج التأثيرات الثابتة بعين الاعتبار الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، ويمكن صياغة معادلة نموذج التأثيرات الثابتة على النحو التالي:

$$Y_{it} = \alpha_1 \delta_{1it} + \alpha_2 \delta_{2it} + \dots + X_{it} \beta + \varepsilon_{it}$$

نلاحظ أن المعادلة السابقة لا تشمل على الحد الثابت العام ( $\alpha$ )، وذلك لتجنب الازدواج الخطي التام بين هذا الحد وبين المتغيرات الصورية المكونة للعينة محل الدراسة، وبإضافة المتغيرات الصورية للمعادلة السابقة تصبح على النحو التالي:



$$y_{it} = \sum_{j=1}^N \alpha_j d_{ij} + x_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

و يطلق على هذه المعادلة نموذج المربعات الصغرى المشتتمل على متغيرات صورية (Least Squares With Dummy Variable Model) حيث يتم تقديره باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ويكون العدد الكلي لمعاملات الانحدار المقدرة عبارة عن معاملات انحدار المتغيرات الصورية مساوية لعدد الدول المكونة للعينة محل الدراسة، ومعامل الميل للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج. ويعود ادخال الأثار الثابتة للدول في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع، ولا تتغير عبر الزمن كحجم الدولة، أوضاع الصحة ومن ثم فإن نموذج المربعات الصغرى المشتتمل على متغيرات صورية (LSDV) يعكس الفروق والاختلافات بين الدول المكونة لعينة الدراسة.

### 5-3- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): (حمدان، 2020، صفحة 22)

يعتمد نموذج التأثيرات العشوائية على فكرة أن معامل الحد الثابت في النموذج تعامل كمتغير عشوائي بمعدل مقداره  $\mu$ . بمعنى أن:

$$\alpha_i = \mu + V_i$$

حيث أن:  $V_i$  تمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية للدولة  $i$ .

و من خلال التعويض عن الحد الثابت في النموذج التجميعي العام، نحصل على الشكل التالي للمعادلة:

$$y_{it} = \mu + V_i + x_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

نلاحظ من المعادلة السابقة أن النموذج يحتوي على مركبتين للخطأ العشوائي هما  $V_i$ ،  $\varepsilon_{it}$  لذلك يطلق على هذا النموذج نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model)، ويتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية لأن طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة.

### III. دراسة قياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة خلال الفترة (Q1:2014 – Q2:2018):

لتوضيح طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 والربع الثاني لسنة 2018، تم الاعتماد على الدراسة القياسية باستخدام بيانات البانل لاختبار فرضيات الدراسة.

#### 1- وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة والنموذج القياسي المستخدم:

استنادا على النظرية الاقتصادية الكلية وأدبيات النمو الاقتصادي ومحدداته وعلى أغلب الدراسات التجريبية السابقة التي درست طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي خاصة دراسة كل من Saeed et al (2020)، Mifrahi & Tohirin (2020)، S.Anagreh & M.Tabash (2017)، Lawal & Imam (2016)، Wild & Lebdaoui (2016)، Abduh & Azmi (2012)، Furquani & Mulyany (2009) تم اختيار مزيج يتكون من أهم المتغيرات التي تساهم في تفسير وفهم موضوع الدراسة، بالإضافة إلى صياغة النموذج القياسي المناسب.

#### أ- وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة:

معظم الدراسات التجريبية السابقة ركزت على متغيرات توضيحية (تفسيرية) أختيرت على أساس أهميتها في صياغة السياسة العامة أو قاعدة ذات أساس نظري، وبهدف دراسة أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 والربع الثاني لسنة 2018 وبالعودة إلى الدراسات التجريبية السابقة التي أجريت في هذا المجال استخدمت الدراسة المتغيرات التالية:

➤ **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP):** يعبر عن النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة أي المتغير التابع، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرا مهما للنمو الاقتصادي وللنشاط الاقتصادي إذ يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي ونموه من أهم مؤشرات الاستقرار والازدهار الاقتصادي.

➤ **إجمالي تمويل المصارف الإسلامية (IBF):** بالرجوع إلى الدراسات التجريبية السابقة التي درست العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي فإن أغلبها استعملت مؤشر "إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي" كمقياس للقطاع المصرفي الإسلامي، وتجدد الإشارة هنا إلى أن دراستنا تعتمد على إجمالي تمويل المصارف الإسلامية الكاملة أي أن النوافذ الإسلامية لا تدخل ضمن هذا المتغير ويعتبر هذا الاختلاف الجوهرى بين

دراستنا والدراسات السابقة التي استخدمت اجمالي التمويل المصرفي الإسلامي (المصارف الإسلامية الكاملة والنوافذ الإسلامية).

✚ **حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي (ISINV):** يمثل هذا المتغير اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية الكاملة في الأسواق المالية، وتصدر الإشارة هنا إلى أن الدراسة استخدمت استثمارات المصارف الإسلامية الكاملة فقط أي أن استثمارات النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية لا تدخل ضمن هذا المتغير.

كمتغيرين يعبران عن التمويل المصرفي الإسلامي.

✚ **سعر الصرف الحقيقي (REAL EX):** وهو عبارة عن سعر الصرف الذي يقيس القوة الشرائية الخارجية للعملة الوطنية، أي قوتها الشرائية بخصوص السلع الأجنبية، ويساوي سعر الصرف الاسمي مقسوما على سعر الصرف الذي يسمح بتعادل القوة الشرائية، كما يمكن القول بأنه عبارة عن سعر الصرف الاسمي بعد اخذ التغيرات في مستوى الأسعار (التضخم).

✚ **معدل التضخم (INF RATE):** يمثل التضخم الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، ويعتبر معدل التضخم أحد مقاييس النشاط الاقتصادي، حيث يتم احتسابه من خلال التغير في المعدل السنوي لمؤشر أسعار المستهلكين. ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لاستقرار الاقتصاد الكلي، حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم كلما كانت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على الاستثمار، وبالتالي فهو يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للدول.

✚ **اجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF):** يعتبر اجمالي تكوين رأس المال الثابت من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث يعد أحد مكونات الاستثمار، ويعرف بأنه الانفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائدا الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، ويكون تكوين رأس المال اجماليا إذا لم يتم طرح استهلاك الموجودات الثابتة منه. وتشير الأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية إلى وجود تأثير متبادل بين الناتج المحلي الاجمالي وجمالي تكوين رأس المال الثابت، كما يفترض أن يمارس هذا المتغير أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

✚ **مؤشر الانفتاح التجاري (OPEN):** يعتبر الانفتاح التجاري أحد محددات النمو الاقتصادي، ويتم حسابه بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاجمالي. وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي مثل دراسة (Sachs & Warner 1997)

التي توصلت إلى أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو ما بين 2% و 2.5% مقارنة بالدول الأخرى، في حين توصلت دراسات أخرى إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للدول.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة اعتمدت على مصادر بيانات متعددة ومتنوعة بهدف الإلمام بأكبر قدر من المعلومات الخاصة بالمتغيرات المستعملة في هذه الدراسة القياسية، بحيث تم اقتباسها من المصادر التالية: صندوق النقد الدولي (IFS)، البنك الدولي (WDI)، موقع TRADING ECONOMICS، صندوق النقد العربي، البنوك المركزية للدول محل الدراسة، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، Department of Economic Planning and Statistics، Ministry of Finance and Economy/Brunei Darussallam/.

### ب- النموذج القياسي المستخدم:

بعد تحديد متغيرات الدراسة وبهدف اختبار الفرضيات ستأخذ الدراسة النموذج التالي:

$$RGDP = f (IBF, ISINV, REALEX, INFRATE, GFCF, OPEN)$$

و يمكن كتابة نموذج البائل على النحو التالي:

$$RGDP_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 IBF_{i,t} + \beta_2 ISINV_{i,t} + \beta_3 REALEX_{i,t} + \beta_4 INFRATE_{i,t} + \beta_5 GFCF_{i,t} + \beta_6 OPEN_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

الجدول (3-9): تعريف مختصر بالمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة.

اسم المتغير	رمز المتغير
النتاج المحلي الاجمالي الحقيقي.	<b>RGDP</b>
اجمالي تمويل المصارف الإسلامية.	<b>IBF</b>
حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي.	<b>ISINV</b>
سعر الصرف الحقيقي.	<b>REALEX</b>
معدل التضخم.	<b>INFRATE</b>
اجمالي تكوين رأس المال الثابت.	<b>GFCF</b>
مؤشر الانفتاح التجاري.	<b>OPEN</b>

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على متغيرات نموذج الدراسة.

تمتد فترة الدراسة من الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الثاني لسنة 2018 (بيانات ربع سنوية)، أما عينة الدراسة فتتكون من سبع (7) دول وهي: اندونيسيا، ماليزيا، بروناي دار السلام، المملكة العربية السعودية،

عمان، تركيا، نيجيريا. وقد تم اختيار الدول محل الدراسة على أساس مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة خلال فترة الدراسة (ربع سنوية).

تستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة، ويتوقف عدد المشاهدات ( $NT = N \times T$ ) على عدد الفصول ( $T = 18$ ) وعدد الدول محل الدراسة ( $N = 7$ ) وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل 126 مشاهدة.

## 2- خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج:

تطبق الدراسة منهجية التكامل المشترك لبيانات البانل، وذلك بهدف التعرف على مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، ويعتبر البدء بإجراء اختبارات الوحدة لبيانات البانل **Panel unit root tests** أساسيا وذلك لمعرفة سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة وتحديد درجة التكامل فيما بينها، وبالتالي يمكن التحقق من مدى ملائمة تطبيق منهجية الدراسة عليها من عدمه، حيث تكون المنهجية ملائمة عندما تكون السلاسل غير مستقرة عند المستوى وإنما مستقرة عند اجراء الفروق الاولى (علياء.ن.خ، 2018)

من أجل فحص تأثير المتغيرين الخارجيين (**LIBF**) و(**LISINV**) ومتغيرات التحكم (**LREALEX**) و(**LINFRATE**) و(**LGFCF**) و(**LOPEN**) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (**LRGDP**) يجب أن تكون جميع السلاسل ثابتة في نموذج بيانات البانل المراد إنشاؤه. تختلف اختبارات جذر وحدة التي يتعين إجراؤها لهذا الغرض اعتمادا على ما اذا كان هناك ارتباط أو استقلال بين البيانات عرضيا (**Cross-sectional dependence or independence**) لذلك أولا وقبل كل شيء يتم اختبار ما اذا كان هناك ارتباط بين المقاطع في النموذج.

## 2-1- اختبار استقلال البيانات عرضيا (**Horizontal Cross-Section Dependence Test**):

من أبرز اختبارات الاستقلال المقطعي بين البيانات نجد (Pesaran, Breusch-Pagan (1980) عن طريق حساب احصائية مضاعف لاغرانج LM، وأيضا اختبار Peasaran CD عن طريق حساب متوسط معامل الارتباط الزوجي.

أظهرت نتائج الاختبار على متغيرات الدراسة ما يلي:

الجدول (3-10): اختبار استقلال البيانات عرضياً.

المتغيرات	الاحصائيات				الاحتمالات
	<i>Breush-Pagan LM</i>	<i>Pesaran scaled LM</i>	<i>Bias-corrected scaled LM</i>	<i>Pesaran CD</i>	
RGDP	101.59	12.43	12.23	3.58	0.00
IBF	107.52	13.35	13.14	5.25	0.00
ISINV	96.63	11.67	11.46	7.29	0.00
REALEX	118.38	15.28	14.82	7.77	0.00
INFRATE	61.99	6.32	6.12	-0.14	0.00
GFCF	35.32	2.21	2.00	1.61	0.02
OPEN	116.08	14.67	14.46	9.33	0.00

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

نلاحظ من خلال الجدول (3-10) والملاحق 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7 أن احتمال أغلب اختبارات استقلال البيانات عرضياً هو صفر. ونظراً لأن البعد الزمني في بيانات البانل المدروسة هو  $T=18$  ولدنيا 7 دول أي  $N=7$  يمكننا القول أن  $T$  أكبر من  $N$  وفي هذه الحالة تعطي اختبارات كل من *Breush-Pagan LM* و *Pesaran CD* أحسن النتائج. لذلك فيما يتعلق بكلا الاختبارين لا يمكننا رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط بين المقاطع في النموذج وفي هذه الحالة تطبيق اختبارات جذر الوحدة للجيل الأول (Maddala and Wu 1999 ، Hadri 2000 ، Breitung 2000 ، Choi 2001 ، Levin et al 2002 ، Im et al 2003) على بيانات البانل غير مناسب وولجأ لاستعمال اختبارات جذر الوحدة للجيل الثاني على بيانات البانل (Bai and Ng 2001 ؛ 2004 Moon and Perron 2004 (Pesaran 2007) (Hurlin & ValÈrie Mignony, 2006)

## 2-2- اختبار جذر الوحدة:

بعد اجراء اختبار استقلال البيانات عرضياً نستطيع تحديد نوع اختبارات جذر الوحدة (الجيل الأول أو الجيل الثاني) لبيانات البانل التي يمكن استعمالها لكي لا تكون النتائج مزيفة، وفي حالتنا يتم اختيار اختبارات جذر الوحدة للجيل الثاني وبالتحديد اختبار (Pesaran 2007) .

الجدول (3-11): نتائج اختبار (Pesaran (2007) لجذر الوحدة لبيانات البانل.

المتغيرات	التقدير بدون الاتجاه العام		التقدير بالاتجاه العام		النتيجة (القرار)
	احصائية CIPS	القيم الحرجة عند 5% %	احصائية CIPS	القيم الحرجة عند 5% %	
RGDP	-1.48	-2.33	-1.27	-3.02	I(1)
D-RGDP	-2.73	-2.33	-3.45	-3.02	
IBF	-0.71	-2.33	-1.91	-3.02	I(1)
D-IBF	-3.29	-2.33	-3.45	-3.02	
ISINV	-1.54	-2.33	-2.26	-3.02	I(1)
D-ISINV	-3.77	-2.33	-3.82	-3.02	
REALEX	-1.76	-2.33	-1.90	-3.02	I(1)
D-REALEX	-2.90	-2.33	-3.29	-3.02	
INFRATE	-1.20	-2.33	-1.35	-3.02	I(1)
D- INFRATE	-3.53	-2.33	-3.74	-2.89	
GFCF	-2.25	-2.33	-2.33	-3.02	I(1)
D-GFCF	-3.45	-2.33	-3.44	-3.02	
OPEN	-1.76	-2.33	-2.44	-3.02	I(1)
D-OPEN	-3.30	-2.33	-3.84	-3.02	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16 .

D: تمثل سلسلة الفروق الاولى.

نلاحظ من خلال الجدول (3-11) والملاحق 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14 أنه عند اجراء الاختبار على السلاسل الأصلية نجد أن احصائية CIPS المحسوبة أصغر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة وبالتالي لا نستطيع رفض الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة بالسلاسل المدروسة، بينما عند اجراء الاختبار على السلاسل بالفروق الاولى نلاحظ أن احصائية CIPS المحسوبة أصبحت أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة وبالتالي سنقبل الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية المتغيرات أي أن جميع سلاسل الدراسة مستقرة من الدرجة الاولى . I(1)

## 2-3- اختبار التكامل المتزامن لـ Westerlund على بيانات البانل :

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة حيث وجدنا أنها متكاملة من نفس الدرجة أي الدرجة الأولى (الفرق الأول) يمكننا الانتقال إلى المرحلة الموالية من الدراسة القياسية وهي التحقق من وجود تكامل مشترك، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وذلك بتطبيق اختبار التكامل المتزامن على متغيرات الدراسة، ولهذا الغرض نستعمل الاختبار المطور لـ Westerlund للتكامل المتزامن لأن الاختبارات التي جاء بها كل من (Johansen (1991)، (Engel and Granger (1987) و Fisher و Pedroni تحوي العديد من العيوب كونها لا تسمح بالتعامل مع بيانات البانل عندما يكون هناك ارتباط عرضي بين مقاطع البيانات المدروسة (Horizontal Cross-Section Dependence).

## الجدول (3-12): اختبار التكامل المتزامن لـ Westerlund

الاحصائية	القيمة	Z-value	P-value
Gt	-2.040	-2.705	0.003
Ga	-6.621	-1.640	0.051
Pt	-3.550	-1.884	0.030
Pa	-3.143	-1.934	0.027

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16 .

من خلال الجدول (3-12) والملحق 15 نلاحظ أن جميع الاحتمالات بالنسبة للاحصائيات الأربعة لاختبار Westerlund أصغر من 5% وبالتالي يمكننا رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة، ومنه تؤكد النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في دراستنا، حيث أن المتغيرات قيد الدراسة تمتاز بسلوك متشابه في المدى الطويل وأنها لا تبتعد عن بعضها البعض وفي حالة وجود أي اختلال أو حدوث صدمة في أحد المتغيرات فسرعان ما ستعود المتغيرات إلى وضع التوازن وهذا ما يسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ وحساب سرعة التعديل من خلال مؤشر حد تصحيح الخطأ.



## 2-4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM :

في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإن أنسب طريقة لتقدير النموذج في المدى القصير هو نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الاحتمال	احصائية Std	المقدرة	المتغيرات
0.380	0.88	0.302	D <sub>(IBF)</sub>
0.053	-1.96	-29.464	D <sub>(ISINV)</sub>
0.338	-0.96	-0.005	D <sub>(REALEX)</sub>
0.765	-0.30	-0.184	D <sub>(INFRATE)</sub>
0.000	11.30	1.714	D <sub>(GFCF)</sub>
0.002	-3.16	-36.528	D <sub>(OPEN)</sub>
0.000	-4.70	-0.338	ECT

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16 .

أول ما يمكن ملاحظته من النتائج الموضحة في الجدول (3-13) هو حد تصحيح الخطأ ECT حيث أنه محصور بين 0 و-1 ومعنوي عند درجة احتمال 5% مما يدل أن سرعة التعديل هي 33.8% في كل فترة أي ربع سنة، كما يتضح من الملحق (16) بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.5777، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يقارب عن 57.77% من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

نلاحظ من خلال الجدول (3-13) والملحق 16 أن إجمالي تمويل المصارف الإسلامية (IBF) تؤثر بشكل ايجابي ولكن غير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير عند 5%، حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي (ISINV) يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كل من سعر الصرف الحقيقي (REALEX) ومعدل التضخم (INFRATE) يؤثران سلبي لكن غير معنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، إجمالي تكوين رأس المال الثابت

(GFCF) يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، مؤشر الانفتاح التجاري (OPEN) يؤثر سلبا ومعنويا على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة على المدى القصير.

## 2-5- تقدير النموذج في المدى الطويل:

بهدف تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من الدراسات السابقة ومن النظرية الاقتصادية ستقوم الدراسة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS للتقدير.

### الجدول (3-14): نتائج التقدير في المدى الطويل.

التقدير باستعمال FMOLS		
الاحتمال	المقدرة	المتغيرات
0.000	0.5432	IBF
0.035	-0.0546	ISINV
0.036	-0.4332	REALEX
0.007	-0.0225	INFRATE
0.000	0.7634	GFCF
0.017	-0.2804	OPEN

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

من خلال الجدول (3-14) والملحق 17 يتضح جليا أن كل المتغيرات المستخدمة في الدراسة معنوية عند 5%، كما نلاحظ أن تأثير بعض المتغيرات موجب والآخر سالب.

□ اجمالي تمويل المصارف الإسلامية (IBF) يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للدول محل الدراسة على المدى الطويل حيث ظهر معامل IBF (0,5432)، أي أن التطور في المصارف الإسلامية لهذه الدول يؤثر ايجابيا على نموها الاقتصادي مما يعزز فكرة أن النظام المصرفي الجيد يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث يبقى الهدف من التمويل مهما كان نوعه المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد، كما تتفق هذه النتيجة مع أغلب

الدراسات التجريبية السابقة التي أجريت في هذا المجال أمثال (Saeed et al (2020)، Nawaz et al (2019)، N.Isik (2018)، Hafnida et al (2016)، Imam & Lawal (2016)، Tabash & Dhankar (2014)، Farahani et al (2012). ويمكن ارجاع هذه النتيجة إلى ما يلي:

- تعتبر الدول محل الدراسة من أكبر الأنظمة المصرفية الإسلامية في العالم، كما عرفت المصارف الإسلامية فيها نموا وتطورا كبيرين خاصة خلال السنوات الأخيرة.
- نسبة المصارف الإسلامية مرتفعة للغاية في القطاع المصرفي للدول محل الدراسة، كما أن الخدمات المصرفية الإسلامية في هذه الدول متطورة مما مكنها من المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة تقوم بتجميع الأموال وتوجيهها إلى أنشطة الاستثمار الانتاجية أي أنها تسمح بتخصيص أمثل للموارد الانتاجية.
- الخدمات المصرفية الإسلامية تناسب اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية لأنها تقوم على المشاركة في المخاطر مما يجعل انشطتها أكثر ارتباطا بالاقتصاد الحقيقي من التمويل التقليدي، كما أنه أكثر مرونة ضد الصدمات.

□ حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي (ISINV) يؤثر بشكل سلبي ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول محل الدراسة حيث ظهر معامل ISINV (-0,0546) وهذا ما يتنافى والنظرية الاقتصادية، ويمكن ارجاع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الأسواق المالية الإسلامية تعتبر حديثة نسبيًا، كما أنها لا تعتبر متطورة مقارنة بنظيرتها التقليدية.

□ سعر الصرف الحقيقي (REALEX) يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث ظهر معامل سعر الصرف الحقيقي (-0,4332)، ويمكن ارجاع السبب لهذا التأثير السلبي إلى الاختيار غير الملائم لنظام الصرف لبعض الدول محل الدراسة مما يحدث انعكاسات غير مرغوبة على أداء الاقتصاد الكلي وعلى رأسها النمو الاقتصادي.

□ معدل التضخم (INFRATE) يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول محل الدراسة على المدى الطويل حيث ظهر معامل INFRATE (-0,0225)، وهي نتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات السابقة أمثال دراسة لزناتي (2020)

ودراسة لـ Musabeh et al (2020) ودراسة لـ Tahir et al (2015)، فمعدلات التضخم العالية تؤثر على القدرة الشرائية للأشخاص كما أن ارتفاع معدلات التضخم سيخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد في المستقبل.

□ اجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حيث ظهر معامل GFCF (0,7634) وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة أمثال دراسة (Abduh & Azmi (2012)، حيث يزيد الاستثمار من القدرة الانتاجية للاقتصاد وبالتالي يسرع وتيرة النمو الاقتصادي، هذا ما يدل على أهمية الانفاق الاستثماري في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

□ مؤشر الانفتاح التجاري (OPEN) يؤثر سلبا ومعنويا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حيث ظهر معامل OPEN (-0,2804) وهذا ما يتناقى مع الأدبيات الاقتصادية وقد توصلت العديد من الدراسات السابقة لمثل هذه النتيجة أمثال دراسة بوزيان وآخرون (2020) ودراسة للسواعي (2015) ودراسة لـ Rajabi & Junaina (2014)، ويمكن ارجاع الأثر السلبي للانفتاح التجاري لضعف القاعدة الصناعية بهذه الدول وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية مما فاقم من الضغط على ميزان المدفوعات ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي، كما يمكن ارجاع السبب في هذا الأثر السلبي إلى عوامل جغرافية من خلال البعد عن الأسواق الرئيسية.

## 2-6- اختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin :

كمرحلة أخيرة من هذه الدراسة، ولغرض تعزيز النتائج المتحصل عليها نعمل على تطبيق اختبار السببية بين المتغيرات قيد الدراسة، حيث يسمح لنا هذا الاختبار بتحديد أي متغير يسبب المتغير الآخر، أو بعبارة أخرى اختبار السببية يسمح لنا بمعرفة هل القيم الحالية للمتغير X تفسر وتمكن من التنبؤ للقيم المستقبلية للمتغير Y، ولهذا الغرض نستعمل الاختبار الحديث والمطور سنة 2012 لكل من Dumitrescu و Hurlin لاختبار السببية.

الجدول (3-15): نتائج اختبار السببية لـ **Dumitrescu Hurlin**

الفرضية العدمية	W- Stat	Zbar-Stat	الاحتمال
التمويل الاسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي	3.2590	2.9427	0.0033
النمو الاقتصادي لا يسبب التمويل الاسلامي	2.4752	1.8403	0.0657
الاستثمار الاسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي	5.8008	6.4562	0.0000
النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الاسلامي	1.9483	1.0835	0.2786

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (3-15) والملحق (18) نلاحظ وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين اجمالي تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي كون الاحتمالين 0.0033 و 0.0657 أصغر من 5% و 10% أي أن التطور في الخدمات المصرفية الإسلامية يحفز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه التوسع في القطاع الحقيقي يمكن أن يؤثر بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في الدول محل الدراسة وهذا ما يدعم فرضية **Bi-directional Causality**. نلاحظ أيضا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي إلى النمو الاقتصادي. وفي الأخير يمكن القول أن العلاقة السببية تعزز النتائج المتوصل إليها سابقا.

## خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول، حيث تم التطرق إلى تطور كل من النظام المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، ومن ثم تم التطرق إلى الأطار النظري لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البانل) باعتباره المنهج القياسي المستخدم في الدراسة. وبعد اجراء الاختبارات اللازمة على متغيرات النموذج والمتمثلة في ستة متغيرات مستقلة وهي اجمالي تمويل المصارف الإسلامية، حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي، سعر الصرف الحقيقي، معدل التضخم، اجمالي تكوين رأس المال الثابت ومؤشر الانفتاح التجاري أما المتغير التابع فيتمثل في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اجمالي تمويل المصارف الإسلامية يؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للدول محل الدراسة على المدى الطويل، أي أن التطور في المصارف الإسلامية لهذه الدول يؤثر ايجابيا على نموها الاقتصادي مما يعزز فكرة أن النظام المصرفي الجيد يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث يبقى الهدف من التمويل مهما كان نوعه المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد ويمكن ارجاع هذه النتيجة إلى أن نسبة المصارف الإسلامية مرتفع للغاية في القطاع المصرفي للدول محل الدراسة، كما أن الخدمات المصرفية الإسلامية في هذه الدول متطورة مما مكنها من المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.
- حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي يؤثر بشكل سلبي ضئيل على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للدول محل الدراسة وهذا ما يتنافى والنظرية الاقتصادية، ويمكن ارجاع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الأسواق المالية الإسلامية تعثر حديثة نسبيا
- تحقق فرضية Bi-directional Causality والتي مفادها وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين اجمالي تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي أي أن التطور في الخدمات المصرفية الإسلامية يحفز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه التوسع في القطاع الحقيقي يمكن أن يؤثر بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في الدول محل الدراسة.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تنجح من حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي إلى النمو الاقتصادي.

# الخاتمة العامة

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها سواء كانت متقدمة أو ناشئة أو نامية. ويمثل الجهاز المصرفي حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، حيث تسعى العديد من دول العالم إلى تحديث وتقوية وتعميق أنظمتها المصرفية والمالية بهدف تحقيق نمو اقتصادي مرتفع من شأنه أن يضمن للسكان مستوى معيشي محترم.

تمكن القطاع المصرفي الإسلامي خلال العقود القليلة الماضية من أن يصبح رائدا للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في العديد من دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية، فقد نما القطاع المصرفي الإسلامي خلال فترة بسيطة نسبيا وأصبح يباهي ما حققه القطاع المصرفي التقليدي، وخلال السنوات الأخيرة زاد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية في مختلف دول العالم، مما دفع العديد من المصارف التقليدية إلى فتح نوافذ إسلامية تقدم خدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما تم تحويل العديد من هذه النوافذ إلى مصارف إسلامية كاملة.

حاولت الدراسة الإحاطة بكافة جوانب الموضوع بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للصيرفة الإسلامية من نشأة المصارف الإسلامية، مفهوم المصرف الإسلامي، مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بالإضافة إلى التعرف على أساليب وصيغ التمويل المصرفي الإسلامي، كما تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي حيث تعرضنا لمفهوم النمو الاقتصادي وعناصره ومحدداته، بالإضافة إلى أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي. وبعد التعرف على الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي حاولت الدراسة من خلال الفصل الأول معرفة العلاقة بينهما والتي تعود في الأصل إلى العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. أما الفصل الثاني فتطرق للدراسات التجريبية السابقة التي درست العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي وكذا الدراسات التجريبية السابقة التي درست العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، كما تم تحليل نتائج هذه الدراسات وكذا تحديد الاختلاف بينها وبين دراستنا. وفي الفصل الثالث والذي يتعلق بالدراسة القياسية حاولت الدراسة من خلاله التعرف على مدى وجود علاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي — 7 دول (اندونيسيا، ماليزيا، بروناي دار السلام، المملكة العربية السعودية، عمان، تركيا، نيجيريا) من خلال إعطاء نظرة شاملة حول اقتصاديات هذه الدول وكذا تطور المصارف الإسلامية فيها، كما تم التطرق إلى الإطار النظري للأسلوب القياسي المتبع في التحليل والمتمثل في منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وفي الأخير قامت الدراسة من خلال هذا الفصل بإظهار أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة وبعد إجراء الاختبارات اللازمة على متغيرات النموذج خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 والربع الثاني لسنة 2018 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) أظهرت نتائج الدراسة على المستوى الكلي أنه



على المدى القصير اجمالي تمويل المصارف الإسلامية (IBF) تؤثر بشكل ايجابي ولكن غير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي (ISINV) يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كل من سعر الصرف الحقيقي (REALEX) ومعدل التضخم (INFRATE) يؤثران سلبا لكن غير معنويا على النمو الاقتصادي في المدى القصير، اجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، مؤشر الانفتاح التجاري (OPEN) يؤثر سلبا ومعنويا على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة على المدى القصير. أما نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل فأظهرت أن اجمالي تمويل المصارف الإسلامية (IBF) يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للدول محل الدراسة، حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي (ISINV) يؤثر بشكل سلبي ضئيل على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كل من سعر الصرف الحقيقي (REALEX) ومعدل التضخم (INFRATE) ومؤشر الانفتاح التجاري (OPEN) تؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، أما اجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للدول محل الدراسة على المدى الطويل. كما أظهرت نتائج اختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين اجمالي تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي أي أن التطور في الخدمات المصرفية الإسلامية يحفز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه التوسع في القطاع الحقيقي يمكن أن يؤثر بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في الدول محل الدراسة، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي إلى النمو الاقتصادي.

#### ❖ نتائج الدراسة:

تتمثل أهم استنتاجات الدراسة فيما يلي:

✓ اجمالي تمويل المصارف الإسلامية يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة على المدى الطويل، أي أن التطور في المصارف الإسلامية لهذه الدول يؤثر ايجابيا على نموها الاقتصادي مما يعزز فكرة أن النظام المصرفي الجيد يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث يبقى الهدف من التمويل مهما كان نوعه المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد، ويمكن ارجاع هذه النتيجة إلى ما يلي:

- تعتبر هذه الدول من أكبر الأنظمة المصرفية الإسلامية في العالم، كما عرفت المصارف الإسلامية فيها نموا وتطورا كبيرين خاصة خلال السنوات الأخيرة.

- نسبة المصارف الإسلامية مرتفعة للغاية في القطاع المصرفي للدول محل الدراسة، كما أن الخدمات المصرفية الإسلامية في هذه الدول متطورة مما مكنها من المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة تقوم بتجميع الأموال وتوجيهها إلى أنشطة الاستثمار الانتاجية أي أنها تسمح بتخصيص أمثل للموارد الانتاجية.

- الخدمات المصرفية الإسلامية تناسب اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية لأنها تقوم على المشاركة في المخاطر مما يجعل انشطتها أكثر ارتباطا بالاقتصاد الحقيقي من التمويل التقليدي، كما أنه أكثر مرونة ضد الصدمات.

✓ حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي يؤثر بشكل سلبى ضئيل على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، ويمكن ارجاع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الأسواق المالية الإسلامية تعتبر حديثة نسبيًا، كما أنها لا تعتبر متطورة مقارنة بنظيرتها التقليدية.

✓ وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين إجمالي تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي أي أن التطور في الخدمات المصرفية الإسلامية يحفز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه التوسع في القطاع الحقيقي يمكن أن يؤثر بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في الدول محل الدراسة وهذا ما يدعم فرضية

### .Bi-directional Causality

✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي إلى النمو الاقتصادي.

✓ المصرفية الإسلامية وبالرغم من حداثة استطاعت أن تحقق إنجازات معتبرة جعلتها تنافس بقوة المصرفية التقليدية.

### ❖ توصيات الدراسة:

لكي تزداد مساهمة القطاع المصرفي الإسلامي في دعم النمو الاقتصادي فإن الأمر يقتضي انتهاج استراتيجية متعددة المحاور والآليات المتواصلة من خلال:

✓ تفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية في تبني الصيغ الشرعية القائمة على المشاركات، لتحقيق عدالة أكبر في توزيع عوائد الاستثمار في المشروعات الإنتاجية، وعدم الاقتصار على صيغ المراجحات، لما في ذلك

من أثر على توزيع حقوق الملكية وتوظيف الموارد، وتحقيق الاستفادة القصوى من الثروات في تنمية المجتمع.

✓ التركيز على تطوير الأسواق المالية الإسلامية من خلال تطوير خدماتها لكي تكون أكثر فعالية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

✓ ضبط القيود الشرعية المتعلقة بإصدارات الصكوك، وإعطاء المزيد من الاهتمام بإمكانية إصدار الصكوك السيادية بناء على التفريق بين أموال الملكية العامة وأموال الدولة، إضافة إلى وضع إستراتيجية تهتم بإنشاء فرع خاص بتصنيف الصكوك الإسلامية وتقدير المخاطر وضمان الانضباط المؤسسي، وارتباط التصنيف بالتقييم المالي لدراسة الجدوى من حيث الأرباح المتوقعة للمشروع والتسويق والمنافسة .

✓ تطوير أنظمة العمل المصرفي الإسلامي من خلال تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية في الإدارة المصرفية وإنشاء نظام لتبادل المعلومات والخبرات.

✓ تطوير مقترحات في المصرفية الإسلامية لإيجاد بنى مؤسسية قادرة على توظيف مواردها في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، ودعم الصناديق التشاركية للشرائح الاجتماعية الفقيرة، مع مؤازرة الدول وقطاعاتها المالية والإعلامية في تبني هذا النوع من التمويل، وأهميته في الحد من الفقر والبطالة، إلى جانب دور الدولة في تخفيض تكاليفه، وزيادة كفاءته، من خلال الإعفاءات والحوافز وتأهيل أصحاب المشاريع وتمكينهم من ممارسة دورهم في الحياة الاجتماعية.

# قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع العربية:

- ابن عابدين, م. أ. (2000). *رد المحتار على الدر المختار*. بيروت: دار المعرفة.
- ابن عثيمين, م. ب. (2006). *فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام*. مصر: المكتبة الإسلامية.
- ابن قدامة, ع. أ. (1988). *الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل*. بيروت: المكتبة الإسلامية.
- ابن منظور, أ. (1424). *لسان العرب*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور, أ. (1911). *لسان العرب*. مصر: دار المعارف.
- ابن منظور, أ. (1956). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.
- أبو الهول, م. أ. (2012). *تقييم أعمال البنوك الإسلامية الإستثمارية: دراسة تحليلية مقارنة*. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- أبو سليمان, ع. أ. (2000). *عقد الاجارة مصدر من مصادر التمويل الاسلامي*. جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
- اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. (1977). القاهرة - مصر: مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- اسماعيل, ل. وشاكر, ر. (2016). *دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2010)*. مجلة جامعة البعث, الصفحات 73-107.
- البخاري, م. ب. (1400). *الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه*. القاهرة: المكتبة السلفية.
- البنك العربي الإسلامي الدولي. (2010). *التقرير السنوي*. عمان - الأردن: البنك العربي الإسلامي الدولي.
- الجبوري, ع. أ. (1999). *ادارة استثمارات المصارف الإسلامية*. أطروحة دكتوراه. بغداد, العراق: جامعة المستنصرية.

- الجبوري, ي. م. (2014). دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار. عمان-الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الجنيدل, ح. ب. وأودية, ا. ح. (2009). الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي. الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
- الحبيب, ف. ا. (1985). نظريات التنمية والنمو الاقتصادي. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.
- الدخيل, أ. خ. (2013). النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. دراسات اقتصادية إسلامية, الصفحات 44-121.
- الدردير, س. أ. (دون سنة نشر). الشرح الكبير. بيروت: دار الفكر.
- الدماغ, ز. ج. (2012). الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية. عمان-الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الزحيلي, و. (2002). المعاملات المالية المعاصرة. دمشق: دار الفكر.
- الزرقا, م. أ. (1999). عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- السرحي, ل. م. (2010). الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح. مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية-الواقع وآفاق المستقبل. اليمن.
- السواعي, خ. م. (2015). أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية, الصفحات 18-32.
- الشرفات, ع. ج. (2010). التنمية الاقتصادية في العالم العربي. الأردن: دار جليس الزمان.
- الشوربجي, م. (2011). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية. ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة. الشلف-الجزائر: جامعة حسينة بن بوعلي.

- الشوكاني، م. ب. (1973). *نبيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأنبياء*. بيروت: دار الجليل.
- الشيخ، ح. ف. (2010). *المفيد في عمليات البنوك الإسلامية*. البحرين: بنك البحرين الإسلامي.
- الصاوي، م. ص. (1990). *مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية - وكيف عالجها الإسلام*. - المنصورة: دار المجتمع للنشر والتوزيع.
- الطيط، أ. ع. والعمري، أ. (2018). *حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوِّغات التنوع الاقتصادي*. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الصفحات 57-73.
- العاتي، ق. ع. (2013). *التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية - دراسة مقارنة*. - عمان - الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- العاني، م. ر. (1989). *فقه المعاملات والجنايات*. بغداد - العراق: مطبعة التعليم العالي.
- العبدلي، ع. (2010). *محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل*. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الصفحات 01-43.
- العقاد، م. م. (1980). *مقدمة في التنمية والتخطيط*. بيروت - لبنان: دار النهضة العربية.
- العماري، ع. أ. (2012). *دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية (حالة البنك الإسلامي للتنمية)*. رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
- الغرباوي، ش. ج. (2015). *أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
- الغريب، ن. (1996). *أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل*. القاهرة - مصر: أبو اللو للطباعة والنشر.
- الفوال، ص. م. (1967). *البداءة العربية والتنمية*. مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.

- القرصو، و. (2019). أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (1981-2016). *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*, pp. 195-207.
- القرصو، و. (2018-2019). أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- القرصو، و. (2019). تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017) مجلة الإستراتيجية والتنمية، الصفحات. 300-321.
- القرطبي، ش. أ. (1985). الجامع لأحكام القرآن. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- القرشي، م. (2007). التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر.
- القزويني، ش. (1992). محاضرات في اقتصاد البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الكاساني، ع. أ. (1986). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الكركي، م. ص. (2015). أثر الاقراض المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية لفلسطين. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. فلسطين: جامعة الخليل - كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.
- المرطان، م. ب. (2005). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي - النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.
- المرطان، م. ب. (1999). ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، تجربة بنك الأهلي التجاري السعودي. ندوة من إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية. الكويت.
- المرغيناني، أ. أ. (1197). الهداية شرح البداية.



- المغربي، ع. أ. (2004). *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- المغربي، ع. أ. (2004). *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*. جدة-السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.
- المناوي، م. ع. (1994). *فيض التقدير: شرح الجامع الصغير*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- النجفي، س. ت. والقريشي، م. ط. (1988). *مقدمة في اقتصاد التنمية*. العراق: دار الكتاب للطباعة والنشر جامعة الموصل.
- الهيتي، ع. أ. (1998). *المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق*. عمان-الأردن: دار أسامة للنشر.
- الوادي، م. ح. وسمحان، ح. م. (2007). *المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية*. عمان - الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الوادي، حسين وسهيل، أ. (2010). *التقود والمصارف*. عمان-الأردن: دار المسيرة.
- أمين، س. (1978). *التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف*. بيروت: دار ابن خلدون.
- إينال، أ. وشيبي، ع. أ. (2016). *تحليل العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2014) Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT pp. 67-92.*
- بخاري، ع. ع. (1996). *التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية*. مصر.
- بدرابي، ش. (2015). *تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية -دراسة قياسية باستخدام بيانات البنائ لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه*. تلمسان، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد.
- بشرول، ف. (2019). *أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب، تونس والجزائر) -دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017) - مجلة المالية والأسواق، الصفحات 256-*  
275.

- بلجبلية, س وبوراس, أ. (2018). أثر المؤشرات المالية على معدل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي: دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2013) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية , الصفحات 230-249 .
- بلعابد, ف. (2017). محاولة قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات- دراسة حالة الجزائر (1990-2014) مجلة دفاتر اقتصادية , الصفحات 83-95 .
- بن دحمان, آ. (2016). التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك لعينة من 25 دولة خلال الفترة (1989-2014). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . تلمسان, الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد.
- بن رمضان, أ. (2014). دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية النابضة وأثرها على النمو الاقتصادي . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- بن قدور, أ. (2013). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي . عمان -الأردن: دار الراجحة للنشر والتوزيع.
- بن معزو, م. ز. وحمادة, ك. (2013). قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية (1970-2010) مجلة الباحث , الصفحات 19-30 .
- بن يحيى, ي وطلحاوي, ف. (2020). التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي -دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك للفترة 1990-2018 مجلة الاستراتيجية والتنمية . pp. 234-256 ,
- بوجلال, م. (1990). البنوك الإسلامية . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- بورعدة, ح. (2016). تطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرير المالي-دراسة مقارنة بين الجزائر ، المغرب وتونس . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . تلمسان, الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد.
- بورقبة, ش. (2013). التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية -دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاعراضات والتكلفة . إربد -الأردن: عالم الكتب الحديث.

- بوزيان د، .مصار م ورمضاني م، (2018). أثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000-2016. مجلة المالية والأسواق، الصفحات 20-39.
- تودارو م، (2006). التنمية الاقتصادية. الرياض: دار المريخ للنشر.
- جار الله ر، أ وذنون م، ع. (2014). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة 1960-2010. مجلة تنمية الرافدين، الصفحات 32-47.
- حجيلة أ، (2015). دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك لعينة من 13 دولة نامية (2000-2012). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. تلمسان، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد.
- حماد ن، (1993). عقد السلم في الشريعة الإسلامية. دمشق وبيروت: دار القلم ودار الشامية للطباعة والنشر.
- حماد ن، (1995). معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء. هيرندون - فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- حمدان ب، ش. (2020). التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الصفحات 15-32.
- حمدان ب، ش. (2020). التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الصفحات 15-32.
- حمداني م، أ. (2008-2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر.
- حنفي، ع. أ. (2002). إدارة المصارف. الاسكندرية -مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- خريس ن، س. (2014). النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، الصفحات 146-161.

- خفاجة، أ. ح. (2013). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية - غزة.
- خلف، ف. ح. (2005). البنوك الإسلامية. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- خلف، ف. ح. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي. عمان - الأردن: دار جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة.
- داوود، ن. ن. (2012). البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي. الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
- رتيعة، م. (2014). استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الصفحات 152-171.
- رمضان، ز. س. وجوده، م. أ. (1996). إدارة البنوك. الأردن: دار المسيرة.
- زريقات، ز. م.، المقابلة، ع. ح. ويوسف، أ. م. (2015). تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009). المجلة العربية للإدارة، الصفحات 23-03.
- زغلامي، م. وشريط، ك. (2018) التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي للفترة 2000-2016 دراسة تحليلية قياسية. مجلة الباحث الاقتصادي، الصفحات 112-133.
- زكاري، م. (2013-2014). دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. بومرداس، الجزائر: جامعة محمد بوقرة.
- زناخي، ف. (2020). الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرير المالي دراسة قياسية باستخدام معطيات بانل خلال الفترة (1990-2017). دفاتر MECAS، الصفحات 357-368.
- زواوية، أ. (2017-2018). جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2014). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس-سطيف-

- زيان, ن وشويكات, م. (2018). قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990-2015. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-العدد الاقتصادي, الصفحات 21-37.
- سبكي, و (2013-2014). النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري-دراسة قياسية لحالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. تلمسان, الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- سبكي, و و بوروشة, ك. (2018). أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة (1990-2015). مجلة دفاتر اقتصادية, الصفحات 410-419.
- سلطان, م. س. (1993). إدارة البنوك. مصر: الدار الجامعية.
- سليم, س. ع وعبد, ع. ش. (2014). قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- سليمان, م. ج. (1996). الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- سيد أحمد, ه. ا. (2017). تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. مصر: جامعة الزقازيق.
- شحادة, ع. ق. (1995). دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية. جدة - السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
- شقاليل, ا., عياد, ه و راتول, م. (2020). تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا باستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995-2017. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*, pp. 113-123.
- شويكات, م وزيان, ن. (2017). علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013: دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن. مجلة دفاتر اقتصادية, الصفحات 107-120.
- شيخون, م. (2002). المصارف الإسلامية. عمان -الأردن: دار وائل.

- صالح بن عمارة، ن. (2013). *المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية*. عمان -الأردن: دار وائل للنشر.
- صغير، م. (2012-2013). *تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990- 2011* أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. المسيلة، الجزائر: جامعة المسيلة.
- صقر، م. ف.، السيد، ع والأعصر، م. (2019). *دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عُمان: دراسة مقارنة بمجلة دراسات*، الصفحات 38-07.
- طايل، م. ك. (2006). *القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية*. الاسكندرية -مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- عبد الرحيم محمد، م. آ. (2018). *تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016* أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -كلية الدراسات العليا.
- عبد الغني، ص. أ. (1999). *الاستثمار في المصارف الإسلامية -الأسس وآليات التطبيق*. رسالة ماجستير. القادسية، العراق: جامعة القادسية.
- عبد الوهاب، ا. (2000). *التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع الاشارة إلى البلدان العربية*. عمان: دار حافظ.
- عثمان بابكر، أ. (2000). *نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية*. جدة -السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.
- عثمان، ب. أ. (2004). *تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم*. جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
- عجمية، م. ع. والليثي، م. ع. (2000). *التنمية الاقتصادية*. الاسكندرية -مصر: الدار الجامعية.
- عجمية، م. ع. والليثي، م. ع. (2004). *التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها وسياساتها*. مصر: الدار الجامعية.

- عجمية , م . ع ., ناصف , ا . ع ونجا , ع . ع . (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق . الاسكندرية-مصر :الدار الجامعية.
- عجمية , م . ع . والليثي , م . ع . (2001). التنمية الاقتصادية :مفهومها ، نظرياتها، سياساتها .الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- عريقات , ح . م . (2013). التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب) . عمان :دار البداية ناشرون وموزعون.
- عريقات , ح . م . وسعيد , ج . ع . (2010). ادارة المصارف الاسلامية . عمان -الاردن : دار وائل.
- عمر , م . ع . (2004). الاطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم- في ضوء التطبيق المعاصر .جدة : المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
- عياد , ه (2018). أثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الوطن العربي :دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل 1970- 2017. مجلة مجاميع المعرفة , الصفحات 17-08 .
- عيد , ع . ع . (2011). الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية -دراسة مقارنة- الاسكندرية -مصر :دار الفكر الجامعي.
- عيد , ع . ع . (2007). الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية -دراسة مقارنة .مصر :دار الفكر الجامعي.
- غسان , م . وقحف , م . (2000). الاقتصاد الاسلامي، علم أو وهم .سوريا :دار الفكر.
- فرحات , ر . ي . (2007). المصارف الإسلامية .بيروت -لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية.
- فيض الله , م . ف . (1978). الفقه الاسلامي .دمشق :مطبعة طربين.
- قحف , م . (2004). مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي :تحليل فقهي واقتصادي .جدة :المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية.
- قويدري , ق . ب . وبريش , ع . ا . (2019). أثر الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب .مجلة آفاق للعلوم , الصفحات 251-263 .

- كبداني, س. أ. (2013-2012). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. تلمسان, الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- كمال, م. (2012). البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي. عمان -الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين. (1996). تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- لعيسوف, س وباركة, م. أ. (2020). أثر سياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2010-2018. مجلة مجاميع المعرفة, الصفحات 46-61.
- مجاهد, ك وغربي, ن. ص. (2016). تأثير تطور القطاع المالي على النمو: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا, *Arab Economic and Business Journal*, الصفحات 72-85.
- مدحت, م. م وعبد الظاهر, أ. س. (1999). النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- مصطفى, م. أ. (2006). تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. القاهرة, مصر: الجامعة الأمريكية المفتوحة.
- مصطفى, م. م وأحمد, س. ع. (1999). النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مصر - الاسكندرية: مكتبة الاشعاع الفنية.
- معط الله, أ. (2015-2014). اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. تلمسان, الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- ملحم, أ. س. (1989). بيع المراجعة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة.
- مهداوي, ه. (2016). التمويل المصرفي الإسلامي حل بديل للأزمات المالية العالمية. رسالة دكتوراه. الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.



- موسى م. خ. (2013). صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية . رسالة ماجستير غير منشورة . الجزائر :جامعة 20أوت -1955سكيكدة.
- مومني، إ. وشياد، ف. (2016). هل ساهمت المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي :دلائل تجريبية من ماليزيا .مجلة رؤى اقتصادية ،الصفحات473-456 .
- نبيه، ن. ع. (2010). الاقتصاد الإسلامي كما يجب أن نراه كحل للأزمة المالية العالمية .الاسكندرية - مصر :مكتبة الوفاء القانونية.
- وعيل، م. (2013-2014). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها " حالة الجزائر، مصر، السعودية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه .الجزائر :جامعة الجزائر .3
- ولد عمري، ع. ا. (2015-2016). إسهام التعليم في النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013) .أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .بومرداس، الجزائر :جامعة أمحمد بوقرة.

قائمة المراجع الأجنبية:

- Abd Elkader, S. A. (1981). *Croissance et Développement*. Alger: OPU.
- Abduh, M., & Azmi Omar, M. (2012). Islamic banking and economic growth : the Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* , pp. 35-47.
- Abduh, M., & Azmi, M. O. (2012). Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* , pp. 35-47.
- Abduh, M., & Chowdhury, N. T. (2012). Does Islamic Banking Matter for Economic Growth in Bangladesh ? *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance* , pp. 104-113.
- ABDUL, W. A. (2015, OCTOBER). THE ROLE OF ISLAMIC BANKING ON ECONOMIC GROWTH IN KENYA. A RESEARCH PROJECT SUBMITTED IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF THE DEGREE OF MASTER OF SCIENCE IN FINANCE . NAIROBI, KENYA: SCHOOL OF BUSINESS, UNIVERSITY OF NAIROBI.

- Adamopoulos, A. (2010). Credit Market Development and Economic Growth: An Empirical Analysis for Ireland. *European Research Studies* , pp. 03-18.
- Adamopoulos, A. (2010). The Relationship between Credit Market Development and Economic Growth. *American Journal of Applied Sciences* , pp. 518-526.
- Ahmad, K., & Ihsan, A. (2018). IMPACT OF ISLAMIC FINANCE ON ECONOMIC GROWTH –Empirical Evidence from Pakistan. *International Journal of Scientific & Engineering Research* , pp. 476-489.
- Ali, H., & Uddin, A. (2016, June). Does Islamic bank financing lead to economic growth ? An empirical analysis for Malaysia. *Munich Personal RePEc Archive (MPRA)* , pp. 01-17.
- AL-Oqool, M., Okab, R., & Bashayreh, M. (2014). Financial Islamic Banking Development and Economic Growth : A Case Study of Jordan. *International Journal of Economics and Finance* , pp. 72-79.
- Arrous, J. (1999). *Les théories de la croissance*. Paris: Éditions du Seuil.
- Asif, M., Ather, I., & Isma, Z. (2014, August). Impact of Islamic Investment Trend on Economic Growth-A Case Study of Pakistan. *Research Journal of Management Sciences* , pp. 08-17.
- Asteriou, D., & Spanos, K. (2018). The relationship between financial development and economic growth during the recent crisis: Evidence from the EU. *Finance Research Letters* , pp. 01-08.
- Asutay, M. (2013, April). The development of Islamic banking in Turkey: regulation, performance and political economy. *Islamic finance in Europe* , pp. 213-227.
- AYAD, H., & BELMOKADDEM, M. (2017). Financial development, trade openness and economic growth in MENA countries: TYDL panel causality approach. *Theoretical and Applied Economics* , pp. 233-246.
- Azouzi, D., & Echchabi, A. (2013). Islamic banking and economic growth: the Kuwait experience. *Middle East J. Management* , pp. 186-195.
- Bakare, I. A., Akano Ajibola, I., & Samuel, K. H. (2015). TO WHAT EXTENT DOES BANKS' CREDIT STIMULATE ECONOMIC GROWTH? EVIDENCE FROM NIGERIA. *Journal of Research in National Development "JORIND"* , pp. 128-139.
- Barro, R., & Martin, X. S. (1996). *la croissance économique*. France: Ediscience International.

- Bashir, M. S. (2013, April). Analysis of Customer Satisfaction with the Islamic Banking Sector: Case of Brunei Darussalam. *Asian Journal of Business and Management Sciences* , pp. 38-50.
- BELINGA, T., ZHOU, J., DOUMBE DOUMBE, E., GAHE, Z. S., & KOFFI, Y. S. (2016). Causality Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from a Time Series Analysis on a Vector Error Correction Model in Cameroon. *Social and Behavioral Sciences* , pp. 664-671.
- Belwal, R., & Al Maqbali, A. (2018). A study of customers' perception of Islamic banking in Oman. *Journal of Islamic Marketing* , pp. 1-18.
- Bist, J. P. (2018). Financial development and economic growth: Evidence from a panel of 16 African and nonAfrican low-income countries. *Cogent Economics & Finance* , pp. 01-17.
- BNM. (2003). *BNM Annual Report*. Malaysia: Bank Negara Malaysia.
- BNM. (2005). *BNM Annual Report*. Malaysia: Bank Negara Malaysia.
- BNM. (2007). *BNM Annual Report*. Malaysia: Bank Negara Malaysia.
- Boukhatem, J., & Ben Moussa, F. (2018). The effect of Islamic banks on GDP growth : some evidence from selected MENA countries. *Borsa istanbul Review* , pp. 01-34.
- Bourbonnais, R. (2009). *économetrie, Manuel et exercices corrigés*. Paris: Dunod.
- Calderón, C., & Liu, L. (2003). The Direction of Causality between Financial Development and Economic Growth. *Journal Of Development Economics* , pp. 321-334.
- Caporale, G. M., & Helmi, M. H. (2018). Islamic banking, credit, and economic growth: Some empirical evidence. *WILEY* , pp. 456-477.
- Chi-Chi, O. A., & Anayochukwu, O. B. (2013). Bank Credits: An Aid to Economic Growth In Nigeria. *Information and Knowledge Management* , pp. 41-52.
- COMCEC. (2015, September). ISLAMIC FINANCE INSTITUTIONALIZATION STRATEGY FOR THE GAMBIA, NIGERIA & SIERRA LEONE.
- Ebrahim, S., & Tan Kai, J. (2001). Islamic banking in Brunei Darussalam. *International Journal of Social Economics* , pp. 314-337.
- Echchabi, A., & Azouzi, D. (2015). Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus : The Case of the UnitedArab Emirates (UAE). *American Journal of Economics and Business Administration* , pp. 106-111.

- Farahani, G., & Hossein, S. M. (2012). Analysis of Islamic Bank's Financing and Economic Growth : Case Study Iran and Indonesia. *Journal of Economic Cooperation and Development* , pp. 01-24.
- Farahani, G., & Hossein, S. M. (2012). Analysis of Islamic Bank's Financing and Economic Growth: Case Study Iran and Indonesia. *Journal of Economic Cooperation and Development* , pp. 01-24.
- Furqani, H., & Mulyany, R. (2009). Islamic Banking and Economic Growth : Empirical Evidence from Malaysia. *Journal of Economic Cooperation and Development* , pp. 59-74.
- Gani, I. M., & Abubakar, A. (2013). Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Another Look at the Evidence from Nigeria. » *Journal of Business Management & Social Sciences Research (JBM&SSR)* , pp. 47-57.
- Gheeraert, L., & Weill, L. (2015). Does Islamic banking development favor macroeconomic efficiency ? Evidence on the islamic finance – growth nexus. *Economic Modelling* , pp. 32-39.
- Goaid, M., & Sassi, S. (2010, January). Financial Development and Economic Growth in the MENA Region : What about Islamic Banking Development. pp. 01-23.
- Guellec, D. (2001). *Les nouvelles théories de la croissance*. France: édition la découverte.
- Hachicha, N., & Ben Amar, A. (2015). Does Islamic bank financing contribute to economic growth ? The Malaysian case. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* , pp. 349-368.
- Hachicha, N., & Ben Amar, A. (2016). Does Islamic bank financing contribute to economic growth? The Malaysian case. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* , pp. 349-368.
- Hadjila, A., Menaguer, N., El aid, M., & Benbouziane, M. (2015, May 05). Islamic Banking and Economic Growth: Empirical Evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Engineering Research and Management* , pp. 308-315.
- Hafnida, Maamor, S., & Abdullah, H. (2016, June). ISLAMIC FINANCING TOWARDS ECONOMIC GROWTH: A STUDY ON 4 OIC COUNTRIES. *IJIB* , pp. 50-59.
- Imam, P., & Kpodar, K. (2016). Islamic banking : Good for growth ? *Economic Modelling* , pp. 387-401.

- IŞIK, N. (2018). Growth, Islamic Banking and Schumpeterian Vision: An Empirical Evidence from the Gulf Arab States. *INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC ECONOMICS AND FINANCE STUDIES* , pp. 40-55.
- Iwedi, M., Igbani, D. S., & Onuegbu, O. (2015). Bank Domestic Credits and Economic Growth Nexus in Nigeria (1980-2013). *International Journal of Finance and Accounting* , pp. 236-244.
- Jawad, A., & Christian, K. (2019). ISLAMIC BANKING AND ECONOMIC GROWTH: APPLYING THE CONVENTIONAL HYPOTHESIS. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance* , pp. 37-62.
- Kabir, H., Benito, S., & Yu, J.-S. (2011). Financial Development and Economic Growth: new evidence from panel data. *The Quarterly Review of Economics and Finance* , pp. 88-104.
- Kassim, S. (2016). Islamic Finance and Economic Growth : The Malaysian Experience. *Global Finance Journal* , pp. 01-24.
- Kuznet, S. (1958). *Economic Growth and change*. London: Heinemann educational Books ltd.
- Lawal, I. M., & Imam, U. B. (2016). Islamic Finance and Economic Growth : Empirical Evidence from Nigeria. *Journal of Economics and Sustainable Development* , pp. 99-108.
- Lebdaoui, H., & Wild, J. (2016). Islamic banking presence and economic growth in Southeast Asia. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* , pp. 551-569.
- Mahran, H. A. (2012). Financial Intermediation and Economic Growth in Saudi Arabia: An Empirical Analysis (1968-2010). *Modern Economy* , pp. 626-640.
- Masoud, N., & AbuSabha, S. (2014). Twinkle, Twinkle, Little Star, How Wonder Islamic Finance: Up Above the World So High, Like a Diamond in the Sky. *Journal of Sustainable Development Studies* , pp. 294-322.
- Melloul, A., Chaik, S. E., & Oujgha, R. (2017). Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth. *Economic Alternatives* , pp. 89-102.
- Mensi, W., Hammoudeh, S., Tiwari, A. K., & Al-Yahyaee, K. H. (2019). Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth : evidence from panel smooth transition models. *Economic Systems* .
- Mifrahi, M. N., & Tohirin, A. (2020). HOW DOES ISLAMIC BANKING SUPPORT ECONOMIC GROWTH? *Jurnal EKonomi dan keuangan Islam* , pp. 72-91.

- Mohamed, S. E. (2008). Finance-Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model. *Working paper series* . Safat, Kuwait: Arab Planning Institute.
- Muhammad, M., Khan, A., & Abdur Rehman, H. (2019). Islamic Finance and Economic Growth: The Case of Pakistan's Economy. *Islamic Banking and Finance Review* , pp. 23-38.
- Musabeh, A., Alrifai, K., & Kalloub, M. (2020). FINANCIAL DEVELOPMENT, ECONOMIC GROWTH AND WELFARE: EVIDENCE FROM EMERGING COUNTRIES. *Journal of Business, Economics and Finance -JBEF* , pp. 118-131.
- Nawaz, H., Abrar, M., Salman, A., & Bukhar, S. M. (2019). Beyond finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan. *Economic Journal of Emerging Markets* , pp. 08-18.
- Obamuyi, T. M., & Faloye, B. A. (2018). Finance and Economic Growth of Nigeria. *IOSR Journal of Economics and Finance* , pp. 09-14.
- Odufuye, B. M. (2017). Bank Credits and its Impact on Nigerian Economy Growth . *International Journal of Development Strategies in Humanities Management and Social Sciences* , pp. 39-52.
- Ogege, S., & Shiro, A. (2013). Does depositing money in bank impact economic growth? Evidence from Nigeria. *African Journal of Business Management* , pp. 197-205.
- Orji, A. (2012). Bank Savings and Bank Credits in Nigeria: Determinants and Impact on Economic Growth. *International Journal of Economics and Financial Issues* , pp. 357-372.
- Osman, E. G. (2014). The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP): An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to Cointegration. *American International Journal of Social Science* , pp. 109-117.
- Petkovski, M., & Kjosevski, J. (2014). Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja* , pp. 55-66.
- Rafay, A., & Saqib, F. (2017). Dynamic Relationship between Islamic Banking System and Real Economic Activity : Evidence from Pakistan. *JKAU: Islamic Econ* , pp. 97-116.
- RAJABI, E., & JUNAINA, M. (2014). The Stock Markets, Banks and Growth Nexus: Asian Islamic Countries . *Economic Notes Review of Banking, Finance and Monetary Economics* , pp. 137-165.

- Saeed, M. Y., Hamid, K., Ur Rehman, M. A., & Nazam, M. (2020, March). Islamic Financial Development and Economic Growth of Emerging Economy of Pakistan; a Panel Data Approach . *Journal of Business and Social Review in Emerging Economies* , pp. 197-207.
- Shapiro, E. (1995). *Macro economic analysis*. USA: Thomson Learning.
- Sibindi, A. B., & Bimha, A. (2014). Banking sector development and economic growth: evidence from Zimbabwe. *Banks and Bank Systems* , pp. 51-58.
- Stolbov, M. (2015). Causality between credit depth and economic growth: Evidence from 24 OECD countries. *BOFIT Discussion Papers* . Finland: Bank of Finland, BOFIT Institute for Economies in Transition.
- Tabash, M. I., & Anagreh, S. (2017). Do Islamic banks contribute to growth of the economy? Evidence from United Arab Emirates (UAE). *Banks and Bank Systems* , pp. 113-118.
- Tabash, M. I., & Dhankar, R. S. (2014, September). Islamic Banking and Economic Growth – A cointegration Approach -. *The Romanian Economic Journal* , pp. 61-90.
- Tabash, M. I., & Dhankar, R. S. (2014). Islamic Banking and Economic Growth- Evidence from Bahrain-. *International Seminar*, (pp. 01-15). Delhi-India.
- Tabash, M. I., & Dhankar, R. S. (2014). Islamic Finance and Economic Growth : An Empirical Evidence from United Arab Emirates (UAE). *Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB)* , pp. 1069-1085.
- Tabash, M. I., & Dhankar, R. S. (2014, March). The folow of Islamic finance and economic growth : An empirical evidence of Middle East. *Journal of Finance and Accounting* , pp. 11-19.
- Tahir, S. H., Shehzad, I., Ali, I., & Rizwan Ullah, M. (2015). Impact of Bank Lending on Economics Growth in Pakistan: An Empirical Study of Lending to Private Sector. *American Journal of Industrial and Business Management* , pp. 565-576.
- Tajgardoon, G., Behname, M., & Noormohamadi, K. (2013, April). Islamic Banking and Economic Growth: Evidence From Asia. *Journal of Modern Accounting and Auditing* , pp. 542-546.
- Vazakidis, A., & Adamopoulos, A. (2009). Credit Market Development and Economic Growth. *American Journal of Economics and Business Administration* , pp. 34-40.
- Vazakidis, A., & Adamopoulos, A. (2010). The Effect of Stock and Credit Market Development on Economic Growth an Empirical Analysis for Italy. *International Research Journal of Finance and Economics* , pp. 33-42.

- Yanıkkaya, H., & Uğur Pabuçcu, Y. ( 2017, March). Causes and solutions for the stagnation of Islamic banking in Turkey. *ISRA International Journal of Islamic Finance* , pp. 43-61.
- Yiğitbaş, Ş. B., & Cambazoğlu, B. (2014). Modeling the Relationship between Economic Activity and Bank Loans to Private Sector: A Case of Turkey. *International Journal of Trade, Economics and Finance* , pp. 397-400.
- Yüksel, S., & Canöz, İ. (2017). Does Islamic Banking Contribute to Economic Growth and Industrial Development in Turkey ? *Journal of Islamic Economics and Business* , pp. 93-102.
- Yunusa, M., & Bint Nordin, N. (2015, April). Religious Challenges of Islamic Banking in Nigeria. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences* , pp. 78-98.
- zekane, A. (2003). dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique : essai d'analyse économique appliquée au cas de l'algerie. *thèse de doctorat* . Algérie, Algérie: université d'alger.



الملاحق

**الملحق (1): اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير التابع RGDP**

Cross-Section Dependence Test

Series: RGDP

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 2014Q1 2018Q2

Periods included: 18

Cross-sections included: 7

Total panel observations: 126

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	101.5960	21	0.0000
Pesaran scaled LM	12.43623		0.0000
Bias-corrected scaled LM	12.23035		0.0000
Pesaran CD	3.582343		0.0003

**الملحق (2): اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل IBF**

Cross-Section Dependence Test

Series: IBF

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 2014Q1 2018Q2

Periods included: 18

Cross-sections included: 7

Total panel observations: 126

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	107.5284	21	0.0000
Pesaran scaled LM	13.35162		0.0000
Bias-corrected scaled LM	13.14573		0.0000
Pesaran CD	5.259693		0.0000

**الملحق (3): اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل ISINV**

Cross-Section Dependence Test

Series: ISINV

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 2014Q1 2018Q2

Periods included: 18

Cross-sections included: 7

Total panel observations: 126

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	96.63892	21	0.0000
Pesaran scaled LM	11.67134		0.0000
Bias-corrected scaled LM	11.46546		0.0000
Pesaran CD	7.295971		0.0000

**الملحق (4): اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل REALEX**

Cross-Section Dependence Test

Series: REALEX

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 2014Q1 2018Q2

Periods included: 18

Cross-sections included: 7

Total panel observations: 126

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	118.3929	21	0.0000
Pesaran scaled LM	15.02805		0.0000
Bias-corrected scaled LM	14.82216		0.0000
Pesaran CD	7.774890		0.0000

**الملحق (5): اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل INFRATE**

Cross-Section Dependence Test

Series: INFRATE

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 2014Q1 2018Q2

Periods included: 18

Cross-sections included: 7

Total panel observations: 126

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	61.99805	21	0.0000
Pesaran scaled LM	6.326136		0.0000
Bias-corrected scaled LM	6.120254		0.0000
Pesaran CD	-0.142334		0.8868

**الملحق (6): اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل GFCF**

Cross-Section Dependence Test

Series: GFCF

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 2014Q1 2018Q2

Periods included: 18

Cross-sections included: 7

Total panel observations: 126

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	35.32337	21	0.0260
Pesaran scaled LM	2.210144		0.0271
Bias-corrected scaled LM	2.004261		0.0450
Pesaran CD	1.615926		0.1061

**الملحق (7): اختبار استقلال البيانات عرضيا للمتغير المستقل OPEN**

Cross-Section Dependence Test

Series: OPEN

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Sample: 2014Q1 2018Q2

Periods included: 18

Cross-sections included: 7

Total panel observations: 126

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	116.0814	21	0.0000
Pesaran scaled LM	14.67138		0.0000
Bias-corrected scaled LM	14.46549		0.0000
Pesaran CD	9.339184		0.0000

## الملحق (8): اختبار جذر الوحدة لـ **Pesaran (2007)** للمتغير التابع **RGDP**

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included f > or RGDP

Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

**H0 (homogeneous non-stationary):**  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -1.481 N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included f > or RGDP

Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

**H0 (homogeneous non-stationary):**  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -1.271 N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة بعد اجراء الفروقات الاولى:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included > for D.RGDP

Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

**H0 (homogeneous non-stationary):**  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -2.732 N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- لتقدير بالثابت والاتجاه العام بعد اجراء الفروقات الاولى:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for D.RGDP

Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -3.449 N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

### الملحق (9): اختبار جذر الوحدة لـ **Pesaran (2007)** للمتغير المستقل **IBF**

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for IBF

Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -0.716 N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for IBF

Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -1.915 N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة بعد اجراء الفروقات الاولى:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for D.IBF  
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -3.296 N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام بعد اجراء الفروقات الاولى:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for D.IBF  
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -3.450 N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

### الملحق (10): اختبار جذر الوحدة لـ Pesaran (2007) للمتغير المستقل ISINV

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for ISINV  
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -1.549 N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for ISINV

Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -2.263 N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة بعد اجراء الفروقات الاولى:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for D.ISINV

Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -3.778 N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام بعد اجراء الفروقات الاولى:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for D.ISINV

Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -3.828 N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46



الملحق (11): اختبار جذر الوحدة لـ **Pesaran (2007)** للمتغير المستقل **REALEX**

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -1.763      N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -1.904      N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة بعد اجراء الفروقات الاولى:

Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -2.902      N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام بعد اجراء الفروقات الاولى:

Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -3.299 N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

## الملحق (12): اختبار جذر الوحدة لـ **Pesaran (2007)** للمتغير المستقل **INFRATE**

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for INFRate

Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -1.203 N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for INFRate

Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -1.356 N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة بعد اجراء الفروقات الاولى:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for D.INFRate  
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -3.533 N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام بعد اجراء الفروقات الاولى:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included  
> for D.INFRate  
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual  $t_i$  were truncated during the aggregation process

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS\* = -3.743 N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.89	-3.2

### الملحق (13): اختبار جذر الوحدة لـ Pesaran (2007) للمتغير المستقل GFCF

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for GFCF  
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -2.255 N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

● التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for GFCF  
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -2.335      N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

● التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة بعد اجراء الفروقات الاولى:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for D.GFCF  
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -3.453      N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

● التقدير بالثابت والاتجاه العام بعد اجراء الفروقات الاولى:

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for D.GFCF  
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -3.445      N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

الملحق (14): اختبار جذر الوحدة لـ **Pesaran (2007)** للمتغير المستقل **OPEN**

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -1.767      N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية:

Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -2.442      N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

- التقدير بدون الاتجاه العام للسلسلة بعد اجراء الفروقات الاولى:

Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -1.767      N,T = (7,18)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.18	-2.33	-2.64

- التقدير بالثابت والاتجاه العام بعد اجراء الفروقات الاولى

Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

$H_0$  (homogeneous non-stationary):  $b_i = 0$  for all  $i$

CIPS = -3.840 N,T = (7,17)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.82	-3.02	-3.46

الملحق (15): اختبار التكامل المتزامن لـ **Westerlund** على بيانات البانل.

Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests.....			
Results for H0: no cointegration			
With 7 series and 6 covariate			
	Statistic	Z-value	P-value
Gt	-2.040	-2.705	0.003
Ga	-6.621	-1.640	0.051
Pt	-3.550	-1.884	0.030
Pa	-3.143	-1.934	0.027

الملاحق (16): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM.

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	119
				F(7, 111)	=	21.69
Model	7633.98836	7	1090.56977	Prob > F	=	0.0000
Residual	5581.08319	111	50.2800288	R-squared	=	0.5777
				Adj R-squared	=	0.5510
Total	13215.0716	118	111.992132	Root MSE	=	7.0908

D.RGDP	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
IBF D1.	.3020072	.3425457	0.88	0.380	-.37677	.9807844
ISINV D1.	-29.46469	15.06931	-1.96	0.053	-59.32553	.3961489
RealEX D1.	-.0055666	.0057809	-0.96	0.338	-.0170218	.0058887
INFRate D1.	-.1840309	.6138338	-0.30	0.765	-1.400384	1.032322
GFCF D1.	1.71483	.151693	11.30	0.000	1.41424	2.015419
OPEN D1.	-36.52839	11.54501	-3.16	0.002	-59.40561	-13.65118
ecm L1.	-.3384118	.0720205	-4.70	0.000	-.4811252	-.1956983
_cons	-.3750706	.6936854	-0.54	0.590	-1.749655	.9995133

الملحق (17): نتائج تقدير النموذج في المدى الطويل باستعمال FMOLS.

Dependent Variable: RGDP

Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)

Sample (adjusted): 2014Q2 2018Q2

Periods included: 17

Cross-sections included: 7

Panel method: Grouped estimation

Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IBF	0.543299	0.097717	5.559900	0.0000
ISINV	-0.054689	0.025550	-2.140475	0.0355
REALEX	-0.433278	0.203606	-2.128019	0.0366
INFRATE	-0.022587	0.008233	-2.743520	0.0076
GFCF	0.763431	0.111322	6.857855	0.0000
OPEN	-0.280489	0.115648	-2.425382	0.0177

الملحق (18): اختبار السببية — Dumitrescu Hurlin

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests

Sample: 2014Q1 2018Q2

Lags: 1

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
LIBF does not homogeneously cause RGDP	3.25901	2.94271	0.0033
RGDP does not homogeneously cause LIBF	2.47521	1.84037	0.0657
LISINV does not homogeneously cause RGDP	5.80083	6.45624	1.E-10
RGDP does not homogeneously cause LISINV	1.94830	1.08343	0.2786
LISINV does not homogeneously cause LIBF	2.16749	1.38912	0.1648
LIBF does not homogeneously cause LISINV	3.26937	2.92582	0.0034



## الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي لعينة متكونة من 7 دول تعتبر من أكبر الأنظمة المصرفية الإسلامية في العالم، خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 والربع الثاني لسنة 2018، وذلك باستخدام بيانات البانل، حيث تم الاعتماد على ستة متغيرات مستقلة تتمثل في إجمالي تمويل المصارف الإسلامية، حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي، سعر الصرف الحقيقي، معدل التضخم، إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومؤشر الانفتاح التجاري أما المتغير التابع فتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أظهرت نتائج الدراسة أن إجمالي تمويل المصارف الإسلامية يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة على المدى الطويل، أما حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي فيؤثر بشكل سلبي وضئيل على النمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج اختبار السببية لـ Dumitrescu Hurlin أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين إجمالي تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تنحى من حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي إلى النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** التمويل المصرفي الإسلامي، النمو الاقتصادي، بيانات بانل، العلاقة السببية.

## Abstract:

The main objective of this study is to identify the effect of Islamic banking finance on economic growth on a sample composed of 7 countries that are among the largest Islamic banking systems in the world, during the period (Q1 :2014- Q2 :2018) , using Panel Data, six independent variables were selected: total financing of Islamic banks, Islamic banks investments in the financial market, real exchange rate, inflation rate, gross fixed capital formation and trade openness, while the dependent variable represents real GDP.

The results of the study show that total financing of Islamic banks have a positive effect on economic growth in the long-term, while Islamic banks investments in the financial market have a quite negative impact on economic growth in those countries. The results of the causal test of Dumitrescu Hurlin show that there is a bi-directional causal relationship between total financing of Islamic banks and the economic growth, Furthermore, the causal relationship happens only in one direction from Islamic banks investments in the financial market to economic growth.

**Keywords:** Islamic banking finance, Economic growth, Panel Data, Causal relationship

## Résumé:

Le but de cette étude est d'identifier l'impact du financement des banques islamiques sur la croissance économique, réalisée sur un échantillon de 7 pays qui représentent les plus grands systèmes bancaires islamiques dans le monde, durant la période (Q1 :2014- Q2 :2018), et ceci en utilisant les données de panel basées sur la sélection de six variables indépendantes qui présentent le financement total des banques islamiques, les investissements des banques islamiques sur le marché financier, le taux de change réel, le taux d'inflation, la formation brute du capital fixe, la libéralisation du commerce et la variable dépendante qui constitue le PIB réel.

Les résultats de l'étude ont démontré que le financement total des banques islamiques impacte positivement la croissance économique, tandis que les investissements des banques islamiques sur le marché financier influent moyennement et négativement sur la croissance économique. Les résultats des tests de causalité de Dumitrescu Hurlin ont également démontré qu'il existe un lien de causalité bidirectionnelle entre le financement total des banques islamiques et la croissance économique, comme il existe une relation causale à sens unique allant des investissements des banques islamiques sur le marché financier à la croissance économique.

**Mots clés:** Financement des banques islamiques, Croissance économique, Les données de panel, Relation causale.